جامعة مُحَمَّد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

في العلوم الاقتصادية

بعنوان :

آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادى فى الفترة الممتدة بين 2000-2014

اشراف الدكتور: غالم عبد الله

من إعداد المترشح: مدلس شكري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .....

أمام اللجنة المكونة من الاساتذة :

أ الذكتور غوفي عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي- جامعة بسكرة	رئيسا
أ الدكتور غالم عبد الله	أستاذ التعليم العالي- جامعة بسكرة	مقررا
الدكتورة السبتي وسيلة	أستاذ محاضر أ - جامعة بسكرة	ممتحنا
الدكتور بوكثير عبد الجبار	أستاذ محاضر أ - جامعة أم البواقي	ممتحنا
الدكتور بلخباط جمال	أستاذ محاضر أ – جامعة باتنـــة	ممتحنا
الدكتور جعيل جمال	أستاذ محاضر أ – جامعة باتنـــة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2018/2017

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ملخص:

لقد كان لضعف الجهاز الانتاجي للدولة الجزائرية منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي أثره على سوق العمل، حيث شهد اختلالات كثيرة عبرت عنه الأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل. ولمعالجة هذه الإختلالات اعتمدت الدولة ترسانة كبيرة من آليات الشغل، منها ما هو موجه لترقية الشغل المأجور، ومنها ما يهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية وإنشاء مؤسسات مصغرة.

إن آليات التشغيل المبنية على الشغل المأجور وإن تحمل في مضامينها إيجابيات خاصة فيما يتعلق بتأهيل العاطلين وإكسابهم خبرة وقابلية للاندماج في الحياة المهنية، إلا أنها لا تزال تتطلب إصلاحات وإعادة النظر على الأقل في جانبي التعويضات بالنسبة للآليات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي والموجهة خاصة لعديمي المؤهلات والطبقة غير النشطة، والتناغم مع السياسات الاقتصادية وسوق العمل بالنسبة للآليات ذات البعد الاقتصادي والموجهة لفئة الشباب على وجه الخصوص.

إن النتائج المتواضعة التي حققتها الآليات المبنية على المبادرات الفردية سواء فيما تعلق بحجم المشاريع أو الوظائف التي وفرتها، لا تعبر عن فشل هذه الآليات بقدر ما تستدعي إصلاحها والوقوف على سلبياتها. ذلك أن طبيعة الاقتصاد الوطني الريعية يجعل من هذه الآليات تستجيب لمتطلبات تشجيع الانتاج وتنويع الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التركيبة الديمغرافية للمجتمع الحزائري التي تغلب عليها فئة الشباب، هذه الأخيرة وإن توفرت لديها الطموحات والمؤهلات العلمية إلا أنها تصطدم بهاجس الحاجة إلى رؤوس الأموال اللازمة لبعث مشاريعها الإنتاجية وتجسيد طموحاتها المهنية.

تعد سياسة الشغل في الجزائر أحد أوجه الانفاق الحكومي، حيث يزيد حجم المبالغ المالية المخصصة لآليات الشغل بانتعاش الخزينة وبحدة الضغوط الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدلات البطالة.

إن الشغل في الجزائر بصفة عامة وآليات الشغل بصفة خاصة لا تساهم بصورة واضحة في تحقيق النمو الاقتصادي، حالها قي ذلك حال جميع الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الدخل المتأتي من الثروة، ويكون العمل فيها بصفة عامة غير منتج يغلب عليه الطابع الاجتماعي.

Summary

The weakness of the productive system of the Algerian state since the end of the eighties of the last century has had an impact on the labor market, wherethere have been many imbalances expressed by the increasing numbers of the unemployed. To address these imbalances, the State has adopted a large arsenal of labor mechanisms, including the promotion of paid employment, including the promotion of individual initiatives and the establishment of microenterprises.

The mechanisms of employment based on paid work, although bearing in their contents special advantages in terms of rehabilitation of the unemployed and give them experience and the possibility of integration into professional life, but it still requires reforms and review at least on both sides of the compensation for mechanisms that are predominantly social and orientede specially for those lacking qualifications and class In line with economic policies and the labor market for mechanisms with an economic dimension specifically targeted at young people.

The modest results achieved by the mechanisms based on individual initiatives, both as regards the size of the projects and the jobs they have provided, do not reflect the failure of these mechanisms to the extent that they need to be reformed and their disadvantages. The nature of the national rent economy makes these mechanisms responsive to the requirements of encouraging production and diversifying the Algerian economy, especially in light of the demographic structure of the Algerian society, which is dominated by the young people. The latter, although they have ambitions and scientific qualifications, collide with the need for capital needed to launch their projects. Productivity and the embodiment of its professional ambitions.

Algeria'slabor policy is one aspect of government spending, as the amount of funds allocated to labor mechanisms increases with the recovery of the treasury and the social pressures resulting from high unemployment.

Employment in Algeria and employment mechanisms do not contribute significantly to economic growth, as do all rent-dependent economies that rely on income from wealth, and in general employment is largely unproductive.

شكر وتقدير

الحمد أولا و آخرا لله الرحمن، الذي تجلى بجماله و جلاله على الأعيان، والشكر له تقديرا وعرفانا على ما أمدني به من عون و توفيق على إنجاز هذا العمل حمدا و شكرا يليقان بجلاله سبحانه و تعالى، و الصلاة و السلام على الرحمة المهداة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان لمن قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف: أ. د. غالم عبد الله على إشرافه المتواصل على الرسالة وتوجيهاته القيمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل بحلته النهائية، إذ لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة.

كما أتوجه بالشكر الموصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذا العمل المتواضع، ومناقشتهم وإبدائهم ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة.

محتويات البحث

شكر وتقدير

الإهداء

ملخص الأطروحة

فهرس المحتويات..... I

فهرس الأشكال..... VI

فهرس الجداول..... VII

مقدمة..... أ

الفصل الأول: إطار نظري حول النمو الاقتصادي

المبحث الأول: أساسيات النمو الاقتصادي..... 3

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 3

1. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 3

2. مقومات التنمية وأهدافها..... 6

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي..... 9

1. المحددات الرئيسية..... 9

2. المحددات الثانوية..... 12

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الدول النامية..... 14

1. إهمال العدالة في توزيع الدخل..... 15

2. الإفراط في التركيز على التصنيع..... 15

3. فشل سياسات التثبيت الهيكلي في النهوض بالاقتصادات النامية..... 15

4. انخفاض مستويات الإنتاجية..... 17

5. نقص الاهتمام بالتنمية البشرية والتنمية المستدامة..... 17

المبحث الثاني: دراسات نظرية عن النمو الاقتصادي..... 19

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي..... 19

1. نظرية آدم سميث..... 19

2. نظرية طوماس مالتوس..... 22

3. نظرية دافيد ريكاردو..... 23

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى النيو كلاسيك..... 23

1. نموذج هارود – دومار..... 23

2. نظرية النمو النيو كلاسيكي التقليدي لروبرت سولو..... 25

3. تحليل شومبيتر..... 26

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث..... 28

1. التحليل الكينزي..... 28

2. نظرية مراحل النمو لوالت روستو..... 29

المطلب الرابع: نظريات النمو الداخلي..... 32

1. النموذج الأول لـ بول رومر..... 32

2. النموذج الثاني لـ بول رومر..... 33

3. نموذج مايد MEAD..... 34

4. نظرية لوكاس..... 35

خاتمة الفصل الأول..... 38

الفصل الثاني: إطار نظري حول سوق العمل وسياسات الشغل

تمهيد..... 40

المبحث الأول: جدلية تدخل الدولة لتنظيم سوق العمل..... 41

المطلب الأول: آليات سوق العمل..... 41

1. عرض العمل..... 42
2. الطلب على العمل..... 43
المطلب االثاني: التيار المؤيد للتدخل والتأثير على آليات السوق..... 45
1. الطلب على العمل عند كينز 48
2. عرض العمل عند كينز..... 48
المطلب الثالث: التيار الرافض للتدخل الحكومي..... 51
1. الطلب على العمل لدى الكلاسيك..... 52
2. عرض العمل لدى الكلاسيك..... 53
3. المستوى التوازني لدى الكلاسيك..... 54
المطلب الرابع: التيار الداعي إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق..... 55
1. المقدم المباشر للسلعة..... 59
2. الرقابة وإدارة الخدمات العامة..... 59
3. توفير المعلومات..... 59
4. المنظم..... 59
5. المشرع..... 59
المبحث الثاني: سياسة الشغل، ماهيتها وأهدافها..... 60
المطلب الأول :ماهية سياسة الشغل وتطورها 60
1. ماهية سياسة الشغل..... 61
2. لمحة عن تطور سياسات الشغل..... 64
3. تشغيلية الموارد البشرية..... 66
المطلب الثاني: أهمية سياسات الشغل 67
المطلب الثالث: أنواع سياسات الشغل وأهدافها..... 73

1. أنواع سياسات الشغل 74
2. أهداف سياسات الشغل..... 78
المطلب الرابع: متطلبات نجاح سياسة الشغل..... 81
1. تقييم سياسة الشغل..... 82
2. خصائص سياسة الشغل الناجحة..... 85
خاتمة الفصل الثاني..... 87

الفصل الثالث: محددات عرض العمل في الجزائر وتأثير البرامج الانمائية على طلب العمل

تمهيد 89
المبحث الأول: هيكل القوى العاملة وتأثير النمو الديمغرافي على عرض العمل..... 90
المطلب الأول: التركيبة السكانية ومعدل الاعالة في الجزائر..... 92
1. تطور النمو الديمغرافي في الجزائر..... 92
2. معدل النشاط..... 94
3. معدل الإعالة..... 96
المطلب الثاني: التعليم في الجزائر..... 97
1. التعليم الأساسي..... 100
2. التعليم الثانوي..... 103
3. التعليم العالي..... 104
المطلب الثالث: التكوين المهني في الجزائر..... 107
1. تطور التكوين المهني في الجزائر..... 108
2. هيكلة التكوين المهني في الجزائر..... 109
3. مخرجات قطاع التكوين المهني في الجزائر..... 111

المبحث الثاني: البرامج الانمائية وتأثيرها على الطلب على العمل في الجزائر..... 112

المطلب الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي..... **113**

1. محتوى البرنامج..... **113**

2. تأثير برنامج الاستقرار الاقتصادي على التشغيل **115**

المطلب الثاني: اتفاق التصحيح الهيكلي (مارس 1995- أفريل 1998)..... **116**

1. مضمون البرنامج..... **116**

2. تأثير برنامج التعديل الهيكلي على التشغيل..... **119**

المطلب الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي..... **121**

1. مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي..... **123**

2. انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة في الجزائر..... **128**

خاتمة الفصل الثالث..... **136**

الفصل الرابع: فعالية آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر

تمهيد..... **138**

المبحث الأول: سياسة التشغيل في الجزائر وآلياتها..... 139

المطلب الأول: برنامج التشغيل 1990 – 2000..... **139**

1. عقود العمل محددة المدة..... **140**

2. عقد العمل المنزلي..... **141**

3. وكالة التنمية الاجتماعية..... **141**

المطلب الثاني: آليات الشغل المعتمدة منذ سنة 2000..... **143**

1. الوكالة الوطنية للتشغيل..... **144**

2. جهاز المساعدة على الإدماج المهني..... **145**

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ..... **146**

4. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC..... 150
5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM..... 154
6. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI..... 156
المبحث الثاني: تقييم آليات الشغل المعتمدة في الجزائر..... 160
المطلب الأول : تقييم آليات الشغل الهادفة إلى خلق المشاريع الفردية..... 160
1. حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ..... 160
2. حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر..... 165
3. حصيلة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة..... 170
4. حصيلة الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار..... 171
المطلب الثاني: تقييم آليات الشغل القائمة على ترقية الشغل المأجور..... 173
1. الوكالة الوطنية للتشغيل..... 173
2. وكالة التنمية الاجتماعية..... 178
المطلب الثالث: مدى تأثير آليات التشغيل على النمو الاقتصادي..... 181
خاتمة الفصل الرابع..... 190
خاتمة عامة..... 191
قائمة المراجع..... 196

مقدمة

1. تمهيـــــــد

إن تأثير حجم العمل على نمو الناتج الوطني وكذا تأثير هذا الأخير على زيادة فرص العمل، وبالإضافة إلى الأهمية التي يكتسيها من الناحية الاجتماعية والسياسية فقد أخذ التشغيل جانبا وفيرا من الاهتمام لدى حكومات العالم وخاصة النامية منها على غرار الجزائر التي يشهد اقتصادها ارتفاعا في معدلات البطالة ناتج أساسا عن محدودية فرص الاستثمار والإنتاج التي تضمن فرص تشغيل للأفراد بما يتماشى والطبيعة الديمغرافية لسكانها التي تستحوذ فيها فئة الشباب على أكبر نسبة من إجمالي السكان.

لقد صنفت الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000 من أكثر الدول تأثرا بالصدمات الخارجية الناتجة أساسا عن تقلبات أسعار النفط، فحسب إحدى الدراسات التي قام بها البنك الدولي وشملت 144 دولة احتلت الجزائر المرتبة 139 من حيث درجة حساسية اقتصادها للتقلبات الخارجية.

من أجل التحكم في ظاهرة البطالة وما ينجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فقد ركزت الدولة الجزائرية جهودها الإنمائية على زيادة فرص العمل والتشغيل، إذ لا يخلوا أي مخطط إنمائي منذ الاستقلال من إعطاء الأولوية لكل ما من شأنه أن يمتص من عدد العاطلين عن العمل.

ولقد شهدت الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات ونهاية التسعينات من القرن الماضي تفاقما في مشكلة البطالة وصلت نسبتها في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 بالمائة بفعل الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والذي ميزها تراجع في حجم الاستثمارات وانخفاض معتبر في أسعار النفط، حيث أدى ذلك إلى تقلص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، هذا إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي تم مباشرتها وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق الكثير من المؤسسات وتسريح العاملين بها.

وبداية من سنة 2000، شرعت الدولة الجزائرية في إجراءات وتدابير للتخفيف من حدة البطالة وانعكاساتها السلبية بوضع برامج عديدة لترقية الشغل، حيث تم استحداث مجموعة من الآليات هي:

أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ،

ب. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM،

جـ. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM،

د. وكالة التنمية الاجتماعية ADS،

هـ. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد تراجعت نسبة البطالة سنة 2009 إلى 10.2 بالمائة بعد أن كانت 11.3 بالمائة سنة 2008 و 21.3 بالمائة سنة 2007، فيما لا يزال مسعى الدولة الجزائرية متواصل وفق مخططاتها ومشاريعها الإنمائية إلى تقليص دائرة البطالة قدر الإمكان عبر تشجيع الاستثمارات الأجنبية ودعم مبادرات الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة وتسهيل منح القروض البنكية.

2. إشكالية الدراسة

إن النتائج التي حققتها الدولة الجزائرية في مجال الشغل عن طريق مختلف الآليات سواء المتعلقة بالشغل المأجور أو تلك المبنية على المقاولاتية والمبادرات الفردية يدفع بنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما تأثير آليات الشغل المستحدثة في الجزائر على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000 و2014** ؟

يندرج تحت الإشكالية السابقة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

أ. ما هي العلاقة بين حجم العمل والنمو الاقتصادي ؟ وما دور السياسات الحكومية في تحقيق التوازن في سوق العمل ؟

ب. ما هي العوامل التي تتحكم في سوق العمل في الجزائر، وما هي الأسباب التي استدعت ضرورة اعتماد آليات للتشغيل ؟

جـ. هل للآليات المختلفة للتشغيل في الجزائر أسس اقتصادية بحتة أم أن لها أبعاد اجتماعية، وما هو تأثيرها على النمو الاقتصادي؟

3. فرضيات الدراسة

على ضوء الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

فبالنسبة للفرضية الرئيسية: إن تأثير آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر على النمو الاقتصادي قد لا يكون كبيرا، بالنظر إلى نقص ملاءمتها في بعض الأحيان، وكذلك نتيجة لعدم وجود سياسة تسمح باستكشاف فرص إنتاج واستثمار جديدة غير التقليدية.

أما الفرضيات الفرعية فهي:

أ. تأتي آليات التشغيل بمختلف أنواعها لمعالجة الاختلالات في سوق العمل الناتجة عن عجز السياسات الاقتصادية عن أداء دورها وتحقيق التوازن في سوق العمل.

ب. يغلب الطابع الاجتماعي على آليات التشغيل المبنية على الشغل المأجور.

ج. تساهم آليات التشغيل المبنية على المقاولاتية في تنويع الاقتصاد وتطوير النسيج الصناعي، إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي ضعيف.

د. إن انخفاض معدلات البطالة في الجزائر لا يعكس زيادة في حجم العمل والإنتاج بقدر ما يعتمد على حجم الإنفاق الحكومي.

4. أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

أ. دراسة جدوى الآليات المستحدثة للتشغيل في الجزائر من الناحية الاقتصادية والبحث في الصعوبات والأسباب التي تحول دون ذلك، خاصة وأنها من حيث المبدأ تبدوا صحيحة وناجعة وقد تم إنشاؤها اقتداء بدول أخرى أثبتت فعاليتها فيها.

ب. تسليط الضوء على موضوع تشغيلية الموارد البشرية التي تعني ضمان العمل الفعال والمنتج وبصورة دائمة، والتي هي في الأصل مشروع فردي ومبادرة شخصية لكن هناك أطراف أخرى تؤثر فيها، ويتعلق الأمر بالدولة

التي ينبغي لها أن توفر برامج تكوينية ملائمة وأن توفر فرص استثمار جديدة، فضلا عن المؤسسات التي يجب أن تأخذ على عاتقها مسئولية ضمان العمل الدائم للعاملين بها في إطار برامج تطوير الكفاءات أو عن طريق مساعدتهم على إنشاء مشاريع خاصة عندما يستحيل بقاؤهم فيها.

5. دوافع اختيار الموضوع

لاختيار الموضوع دوافع موضوعية ناتجة عن أهمية التشغيل بصفة عامة وأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي، إلا أن الملاحظ للآليات المطبقة من طرف الجزائر في التشغيل يتساءل عن جدواها في رفع الناتج الوطني الخام مقارنة مع فرص أخرى بديلة.

6. منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث والتحقق من فرضيات البحث، سنتبع منهجا وصفيا تحليليا معتمدين في ذلك على بعض المراجع باللغة العربية، ومراجع أخرى باللغة الفرنسية كما سنستعين بمختلف التقارير والإحصائيات وخاصة تلك التي يقدمها الديوان الوطني للإحصائيات.

7. هيكل البحث

قسمنا البحث إلى أربعة فصول تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، حيث استعرضنا الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بالاضافة إلى خصائص الاقتصادات النامية، كما تناولنا أهم نظريات النمو الاقتصادي وخاصة تلك التي لها علاقة بالاقتصاد الجزائري وبموضوع بحثنا. وخصصنا الفصل الثاني لمفاهيم عامة حول سوق العمل وسياسات الشغل، حيث تناولنا جدلية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفي سوق العمل بصفة خاصة. وحيث أن سياسة الشغل تشكل أحد أوجه تدخل الدولة على مستوى سوق العمل، فقد استعرضنا في المبحث الثاني من هذا الفصل ماهية سياسة الشغل، ظهورها، تطورها ثم أهميتها وأهدافها. أما في الفصل الثالث فقد ألقينا الضوء على محددات عرض العمل في الجزائر بدءا بالنمو الديمغرافي، معدل الإعالة ثم التعليم بمختلف مستوياته، وهذا في المبحث الأول من الفصل، وفي المبحث الثاني استعرضنا مختلف البرامج الإنمائية التي اعتمدتها الجزائر في العشريتين الأخيرتين وتأثيرهما على الطلب على

العمل. في الفصل الرابع والأخير استعرضنا تطور آليات الشغل التي اعتمدتها الجزائر ، وذلك في المبحث الأول من الفصل، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا بالتحليل الحصيلة الكمية التي حققتها كل آلية، بالإضافة إلى قياس تأثير هذه الآليات على النمو الاقتصادي.

8. الدراسات السابقة

1. رسالة دكتوراه، **قصاب سعدية**، 2006، تحت عنوان: **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر 1990- 2004، جامعة الجزائر، 2005- 2006.**

قامت الباحثة بمعالجة اختلالات سوق العمل في الجزائر اعتمادا على متغيرات هامة هي: البطالة، الأجور والاقتصاد غير الرسمي. وقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. عدم ملاءمة نظام الأجور وعجزه عن مواكبة التطورات التي طرأت على سوق العمل في الجزائر.

ب. تأثير انخفاض الأجر الحقيقي على عرض العمل سواء بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل أو بالنسبة للأجراء الذين يفضلون الإنتقال إلى العمل الحر.

ج. كما أكدت الدراسة على أهمية العمل غير الرسمي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك نظرا لمساهمته في خلق القيمة من جهة واستجابته للطلب الناتج عن الاقتصاد غير الرسمي الذي ازداد انتشاره وعجز الدولة عن إدماجه في الاقتصاد الرسمي.

2. رسالة دكتوراه، **آيت عيسى عيسى**، 2010، بعنوان: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية.**

أظهرت الدراسة أن التنوع في سياسات التشغيل التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال لم يكن وليد قناعة نحو تبني الأفضل منها، بقدر ما هو استجابة لواقع تفرضه تبعية إيديولوجية واقتصادية أو هيئة دولية مثل البنك العالمي. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

أ. انتهجت الجزائر في ظل التوجه الاشتراكي سياسة تشغيلية غير هادفة نتيجة الاعتماد على إنشاء مؤسسات عمومية ضخمة في إطار ما يعرف بالصناعات المصنعة، ونتيجة لتبعيتها تكنولوجيا وفنيا فقد كانت بمثابة مخابر

للأجانب، كما أن اعتبار العمل حق لكل مواطن جعل من هذه المؤسسات تهتم بالتشغيل الكمي على حساب النجاعة الاقتصادية.

ب. إن الحلول والبرامج التي اعتمدتها الجزائر في مجال التشغيل مثل القرض المصغر وعقود ما قبل التشغيل، لا تعدو أن تكون حلولا ظرفية تهدف إلى إدماج أكبر عدد من العاطلين وخاصة فئة الشباب.

في الوقت الذي أشار الباحث إلى بعض النقائص والعراقيل التي يواجهها المستفيدون من مختلف برامج التشغيل، ركز على ضرورة الاهتمام بتكوين الأفراد وتأهيل المؤسسات.

3. دراسة لـ **دادن عبد الغاني، طجين مُحَّد عبد الرحمان**، 2012، تحت عنوان: **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1970-2008.**

تناولت الدراسة مشكلة البطالة في الجزائر من خلال نموذج يربط متغير البطالة مع محدداتها، وذلك بالإعتماد على النظرية الاقتصادية وإسقاطها على متغيرات وقائع الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. الاستثمار هو المحدد الرئيسي للبطالة في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال لنتائج التي تحققت جراء جملة التدابير التي اتخذتها الدولة والرامية إلى تشجيع الاستثمار وإنشاء مؤسسات.

ب. تأثر معدل البطالة بأسعار المحروقات، حيث كلما ارتفع سعر البترول زاد حجم الاستثمارات ومن ثم زاد الطلب على الأيدي العاملة.

واقترحت الدراسة ضرورة توجيه الاستثمارات نحو جميع القطاعات وتشجيع التصدير وكذا الانتاج المحلي خاصة في المجالين الزراعي والصناعي، ومن ثم إحداث تنويع في الاقتصاد بما يسمح له بالتحرر من التبعية لقطاع واحد هو قطاع المحروقات.

4. دراسة لـ **مولاي لخضر عبد الرزاق**، 2012، تحت عنوان: **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر.**

تناولت الدراسة أثر سياسات الشغل على أداء سوق العمل في الجزائر، وذلك من خلال استعراض أهم خصائصه وتحليل العرض والطلب على القوى العاملة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. الاعتماد المفرط لسوق العمل في الجزائر على القطاع العام في خلق فرص العمل، بالإضافة إلى ضعف بيئة الأعمال ومحدودية القطاع الخاص مع انتشار العمالة غير الرسمية وأنشطة القيمة المضافة المنخفضة.

ب. ارتفاع نسبة البطالة لدى فئة الشباب وخريجي الجامعات نتيجة نقص فرص عمل وارتكاز سوق العمل في الجزائر على النمو الاقتصادي الناتج عن استغلال الموارد الطبيعية.

واقترحت الدراسة أن توجه سياسات التشغيل في الجزائر نحو تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوجيه الاستثمارات الخاصة المحلية أو الأجنبية نحو القطاعات ذات الانتاجية العالية، كما اقترحت الدراسة أيضا ضرورة إعادة النظر في السياسات المتعلقة بسوق العمل من حيث تحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها وتوسيع نطاق تغطيتها، بالإضافة إلى معالجة السبب الرئيسي للبطالة من خلال إصلاح الأنظمة التعليمية وأنظمة التكوين المهني.

5. رسالة دكتوراه، **بوريش لحسن، 2012 -2013**، تحت عنوان: **les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique 1980-2009**.

أظهرت هذه الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية، والمتعلقة أساسا بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ نهاية الثمانينات. هذه المتغيرات هي الإنفاق القومي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف، معدلات التبادل التجاري. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار الداخلي والاستهلاك الحكومي ومعدلات البطالة، حيث تؤثر السياسة المالية المعتمدة من طرف الدولة في دفع عجلة النمو ومن خلق فرص العمل والحد من البطالة.

ب. بالإضافة إلى أسعار السلع، برز سعر الصرف كمؤشر للبطالة، حيث يبدوا أن له أثر اقتصادي إيجابي من حيث تحرير التجارة وقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية وبالتالي زيادة فرص الاستثمار والتشغيل.

ج. عدم وجود علاقة بين معدل البطالة وإنتاجية العمل، وذلك حسب التحليل الاحصائي والقياسي، وهذا ما يفسر الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في نمو إنتاجية العمل وفي تغطية الواردات والتحكم في الاقتصاد ككل.

6. رسالة دكتوراه، **دحماني مُحَّد أدريوش**، 2012- 2013، تحت عنوان: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، بحيث عالج الباحث تطور وضعية التشغيل في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1980 و2010.**

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

أ. استحواذ قطاعي التجارة والخدمات على نصف الوظائف التي تم إنشاؤها في الفترة الممتدة بين 2000 و2011.

ب. القطاع الصناعي الذي يشغل رفقة القطاع الزراعي ثلث اليد العاملة لا يساهم إلا بنسبة 5 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. في حين يساهم القطاع الزراعي بنسبة 08 %.

ج. معدل نشاط العنصر النسوي ضعيف نسبيا مقارنة بالرجال، وارتفاع معدل التشغيل غير الرسمي.

د. انطوت برامج التشغيل التي اعتمدتها الجزائر على ثلاثة عيوب هي تكلفتها العالية، تغطيتها المنخفضة وتأثيرها المحدود، ما جعلها تفشل في معالجة الاختلالات في سوق العمل.

هـ. عدم وجود ارتباط بين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومعدل البطالة، وذلك حسب اختبار أوكن الذي أثبت فعاليته في العديد من الاقتصادات وخاصة المتطورة منها.

اقترح الباحث ضرورة تبني برنامج وطني شامل يرتكز على ثلاث محاور رئيسية:

أ. زيادة الطلب على العمل من خلال تنشيط الاقتصاد والنمو كثيف العمل.

ب. التنسيق بين عرض العمل والطلب عليه من خلال إصلاح النظام التعليمي والتدريبي.

ج. تحسين أداء سوق العمل عن طريق الحد من تجزئته وجموده، مع توفير حماية للعامل وأجر مقبول وظروف عمل ملائمة.

7. دراسة لـ **موزات مُحَّد صائب**، 2013 تحت عنوان:

le marché du travail en Algérie : une vision nouvelle

قام الباحث في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD بتشخيص سوق العمل في الجزائر في ظل التغيرات الاقليمية والدولية ، وقد قدم مجموعة من الاقتراحات التي تندرج ضمن رؤية مستقبلية من شأنها الوقوف على الاختلالات التي من المحتمل أن تطرأ على سوق العمل، والمتمثلة في:

أ. ضرورة الاهتمام بالتكوين المهني للشباب وتأهيلهم بالشكل الذي يسمح بسهولة إدماجهم في الحياة المهنية.

ب. توفير فرص عمل لحاملي الشهادات خاصة الإناث منهم بالنظر إلى العدد الهائل منهن الذي يدخل سوق العمل بصورة مستمرة.

ج. مكافحة العمل غير اللائق أو المهدد وكذا العمل غير الرسمي، والاهتمام بنوعية العمل من حيث الأجر الملائم، ظروف العمل المناسبة والأمان الوظيفي.

8. دراسة لـ **المنظمة الأوروبية من أجل التكوين ETF** ، 2014، تحت عنوان: **Les politiques de l'emplois et les programmes actifs du marché du travail en Algérie.**

بعد تشخيصها لمختلف سياسات الشغل النشطة في الجزائر واستعراضها للنقائص التي تشوبها خاصة فيما يتعلق بغياب الشفافية وشح المعلومات والإحصائيات الدقيقة عن حصيلة هذه البرامج والمخصصات المالية المعتمدة لها، بالإضافة إلى عجز هذه البرامج عن معالجة الاختلالات في سوق العمل والناتجة أساسا عن مناخ أعمال عاجز عن تشجيع القطاع الخاص والانتاج بصفة عامة. قدمت الدراسة مجموعة من الإقتراحات:

أ. تأسيس هيئة وطنية للرقابة على الشغل والتكوين مهمتها إجراء تحقيقات ودراسات حول الشغل والأجور وتفعيل المجلس الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى تعيين لجنة خبراء مهمتها دراسة وتحليل البيانات وتحديد الخيارات الاستراتيجية.

ب. ضرورة إجراء إصلاحات على برامج التشغيل التي اعتمدتها الجزائر، وذلك بعد تقييم فعالية كل برنامج ومدى ملاءمته ونجاعته، على أن يشكل القطاع الخاص محور هذه الاصلاحات.

ج. التنسيق بين جميع القطاعات بالشكل الذي يسمح بتحقيق التوازن في سوق العمل.

تمهيد

لا تكاد تخلو جميع الدراسات الاقتصادية من التعرض للنمو الاقتصادي إما كهدف مباشر للنشاط الاقتصادي، وإما كغاية يراد تحقيقها من وراء سياسة اقتصادية معينة. ويأتي الاهتمام بالنمو الاقتصادي إلى ما يترتب عن تحقيقه من نتائج على جميع الأصعدة سواء الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية. وحتى وان كان البعض يرى أنه ينبعي التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية باعتبار هذه الأخيرة أشمل وتعبر عنه دلالات أعمق، إلا أنها في الحقيقة ثمرة النمو الاقتصادي المتراكم عبر فترات زمنية متواصلة. فما تشهده الدول المتقدمة من تنمية اقتصادية في الوقت الحاضر رغم تدني معدلات النمو الاقتصادي في بعض الأحيان ماهو إلا نتيجة لتراكم معدلات نمو مرتفعة في فترات سابقة.

إن الجزائر على غرار الدول النامية تبقي تعانى من ضعف التنمية على الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مقبولة خاصة في السنوات الأخيرة. ذلك أن ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم صلابة الاقتصاد الوطني يحول دون حدوث استقرار في معدلات النمو الاقتصادي وتراكمها، بل إن هشاشته هذه تجعله طعما سهلا للهزات الاقتصادية والأزمات المالية كما هو الشأن منذ أزمة انخفاض البترول سنة 2014 وما ترتب عنها من إجراءات تقشفية مست العديد من جوانب التنمية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وخصائصه في الدول النامية، وذلك في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سنستعرض أهم الدراسات النظرية عن النمو الاقتصادي.

المبحث الأول:أساسيات النمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بصورة مباشرة بحجم الإنتاج وديناميكية النشاط الاقتصادي، ولأن الأمر كذلك فقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي منذ بداية القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا باستثناء الفترة الممتدة بين 1913 و1950، وذلك بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتعد الفترة الممتدة بين سنة 1946 و1975 استثنائية في تاريخ تطور معدلات النمو الاقتصادي، وسميت بالسنوات الثلاثين الساطعة تعبيرا عن الارتفاع الذي شهدته معدلات النمو الاقتصادي، حيث وصل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 5% في فرنسا، 6% في ألمانيا و9% في اليابان، وهو ارتفاع غير مسبوق، إذ حتى في عز الثورة الصناعية لم يتجاوز هذا المعدل 2.5%. وقد تحول هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي إلى انخفاض منذ سنة 1973 إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين ليبقي حلم العودة إلى تلك المعدلات المرتفعة يرواد قادة الدول والاقتصاديين على غرار الاقتصادي **بول ساموبلسون Paul Samuelson** عندما رأى أن النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينات أبرز معجزة اقتصادية، والسؤال المطروح هو ليس لماذا تسير الأمور بشكل سيء الآن؟، ولكن كيف العمل للعودة إلى تلك الفترة؟

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

باعتباره المؤشر الأساسي للأداء الاقتصادي لأي دولة، فقد شكل النمو الاقتصادي محور اهتمام جميع المفكرين الاقتصاديين بدءا بـ **مالتوس Robert Malthus** وآدم **سميث Adam. Smith** و**ريكاردو Ricardo David** وغيرهم من الباحثين من مختلف المدارس الاقتصادية. وعليه سنتطرق فيما يلي إلى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وكذا أهداف التنمية ومعوقاتها.

1. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي وتباينت آراء المفكرين بين من يرىأنه عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة، وبين من ينظر إليه على أنه الارتفاع المسجل لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي خلال فترة زمنية عادة ماتكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة. وهناك من المفكرين من يختصر تعريف النمو الاقتصادي في التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي، وطبعا هنا يكون التغير إيجابي مادام مصطلح النمو في اللغة يعنى الانتقال من وضع إلى وضع أحسن منه.

وعموما يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في كمية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة أخرى عادة تكون سابقة لها ومتجانسة معها زمنيا. وحيث أن الأمر كذلك، ينبغي التمييز بين النمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي، ذلك أن معدلات النمو المسجلة في الكثير من الدول المتقدمة لا تكاد تكون مرتفعة مقارنة بتلك المسجلة لدى الدول النامية، وذلك بسبب اقتراب اقتصاداتها من حالة التشغيل الكامل. لكن هذا لا يغير في أي حال من الأحوال درجة تقدمها الاقتصادي، لأن النمو الاقتصادي عبارة عن متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن مدى استفادة جميع الأفراد في الدولة من ذلك النمو المحقق، وكذلك بغض النظر عن مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يفترض أن تتحقق عن طريق جهود وأنشطة مقصودة ومدروسة، والتي يطلق عليها جهود التنمية الاقتصادية.

يقاس النمو الاقتصادي باستخدام معيار الناتج الداخلي الخام، الذي يعبر عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة من طرف عوامل الإنتاج الإقليمية سواء وطنية كانت أم أجنبية، وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. وحيث أن جزءا من السكان لا يساهم في العملية الانتاجية، لذلك يتم الاعتماد إلى جانب معيار نصيب الفرد من الناتج على معيار آخر وهو إنتاجية العمل وذلك بقسمة حجم الناتج على عدد ساعات العمل[1].

ويعتمد لقياس التغير النسبي في حجم الناتج الداخلي الخام على ثلاث طرق:

أ.طريقة القيمة المضافة: حيث يتم حساب مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي.

ب.طريقة الدخل: يتم حساب الناتج الداخلي الخام وفق هذه الطريقة بجمع مكونات الدخل الوطني المتمثلة في: مجموع الأجور، مجموع القواعد، مجموع الأرباح ومجموع الريوع.

جـ.طريقة الإنفاق: تنطلق هذه الطريقة من مبدأ أن أي عملية إنفاق على شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، سيكون ذلك لحساب طرف آخر، حيث سيتولد عنها دخل، وبالتالي فالناتج الداخلي الخام يعادل الإنفاق الكلي في الدولة.

وتظهر أهمية الناتج الوطني الخام كمتغير اقتصادي شامل ومعبر عن النمو الاقتصادي في كونه يعبر عن إنتاجية كل من عاملي العمل ورأس المال، كما يعبر في نفس الوقت عن تراكم الثروة ومساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي[2]. وهذا على الرغم مما يشوبه من نقص فيما يتعلق بإهماله لقيمة السلع

1. Agnés Bénassy–Quéré et autres, **Politique économique**,2 eme édition,ed de Boeck, Bruxelles, 2009, p, 440.

2. Christian Comeliau **, La croissance économique , mesure ou démesure ,** Université Mont esquine, Bordeaux IV , 2004 ,P ,06.

والخدمات التي يتم تداولها بصفة غير قانونية في إطار الاقتصاد غير الرسمي، أو تلك تتداخل على المستوى العائلي وبين الأصدقاء، وكذلك السلع والخدمات المستهلكة من طرف المنتجين أنفسهم مثل المنتجات الزراعية وخدمات ربات البيوت[1].

لقد كان مفهوم التنمية الاقتصادية حتى الستينات من القرن الماضي مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، ذلك أن الزيادة التي تتحقق في الانتاج حتى وإن بدأت في قطاعات محدودة وانحصرت منافعها في أول الأمر في نسبة قليلة من السكان، إلا أنها لا تلبث أن تنتشر بعد فترة، وتشمل عدد أكبر من القطاعات ومن الناس. ومن ثم تأخذ مختلف مظاهر التخلف من فقر وبطالة وسوء توزيع للدخل طريقها إلى الحل بعد تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك وفق مبدأ توزيع المنافع الايجابية. غير أن دراسة خصائص التنمية في البلدان النامية خلال عقدي الخمسينات والستينات أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزلها إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع، فقد شهدت العديد من البلدان النامية معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل المرغوب تحقيقه، والذي يحدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 06% سنويا، ومع ذلك لم تتحسن مستويات المعيشة في تلك البلدان، بل استمرت معاناة سكانها من الفقر والبطالة والأمراض. واتجهت الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى الاتساع أكثر خاصة في الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة، وفي المقابل استطاعت دول نامية لم تحقق سوى معدلات نمو متوسطة أو متواضعة أن تحقق تقدما معتبرا في عدد من مجالات التنمية المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية[2].

وبذلك تحول الاهتمام بالنمو إلى قضايا أخرى مثل العدالة في توزيع الدخل والقضاء على الفقر والبطالة وغيرها من متطلبات البحث في الإطار المؤسسي الذي تجري فيه التنمية، لتتبلور عن ذلك رؤية جديدة للتنمية مغايرة لتلك التي ارتبطت بالمفهوم الضيق للتنمية، جوهرها أن التخلف ليس مرده قلة رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار، إنما طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدولة وما تتسم به من تفاوت في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكذلك طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة أو التي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال، وأصبحت بمقتضاه الدول النامية تابعة للدول المتقدمة[3].

2. Marc Raffinot, **Economie du développement**, ed , Dunod, Paris,2015,p,p 5-8.

3. Agnés Bénassy – Quéré et autres, op cit , p , 438 ,

مما سبق نخلص إلى أن النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، ويحدث بشكل تلقائي معتمدا على تطور عناصر الإنتاج أو تقدم فني أو تراكم للرأسمال، ومن ثم فمفهومه العكسي هو الركود الاقتصادي أو الكساد. أما التنمية فهي تطور مقصود ومتعمد يحدث نتيجة تغيرات هيكلية تؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الأجل القصير، وفي نفس الوقت يجب اعتبارها عملية حضارية تكون موجهة نحو تطوير علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، كما تستهدف التنمية توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل[1]. وإذا كانت التنمية أشمل من النمو فإن الاهتمام بها لا ينبغي أن يكون أكثر وعلى حساب النمو الاقتصادي، ذلك أن الأصل في التنمية كان تحقيقا لمستويات عالية من الدخل تحولت بفعل إجراءات وتدابير متعمدة ومخطط لها إلى تنمية مست مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والبشرية كانت الغاية منها تحسين نوعية حياة البشر ليس فقط فيما يتعلق بتحقيق دخول مرتفعة، بل من نواحي عديدة مثل تحقيق مستوى من التعليم أفضل،تحسين مستوى الصحة، تقليل مستويات الفقر، العيش في بيئة نظيفة، زيادة الفرص وتدعيم مقومات الحرية لدى الأفراد وغيرها من الأهداف التي تحسن حياة الأفراد وتساهم في تحسين إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل ومن ثم ارتفاع الناتج الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي[2].

2. مقومات التنمية وأهدافها

إن التنمية بمفهومها الحديث تنطوي على عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وتنسيق النظم الاقتصادية والاجتماعية، إذ لم يعد مفهوم التنمية قاصرا على التنمية الاقتصادية فحسب، بل أصبح يتضمن التنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية[3]. وإذا كان تعبير التنمية الاقتصادية في غالب الأحيان هو الأكثر تداولا، فهذا لا يعني اختزال التنمية في البعد الاقتصادي فقط، بل نظرا لوضوح هذا البعد وقابليته للقياس مقارنة بباقي الأبعاد. والشكل (1) يعطي صورة أوضح عن محددات التنمية الاقتصادية.

---

[1]. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريح للنشر، السعودية، 2006، ص، 50.

2. Duight H. Perkins**, Economie du développement** , 3edition, ed de Boeck, Bruxelles, 2008, p, 82 .

3. Gillert Rist, le développement, **histoire d'une croyance occidentale**, 4eme edition, ed : presse de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 2013, p,40.

الشكل (1). محددات التنمية الاقتصادية

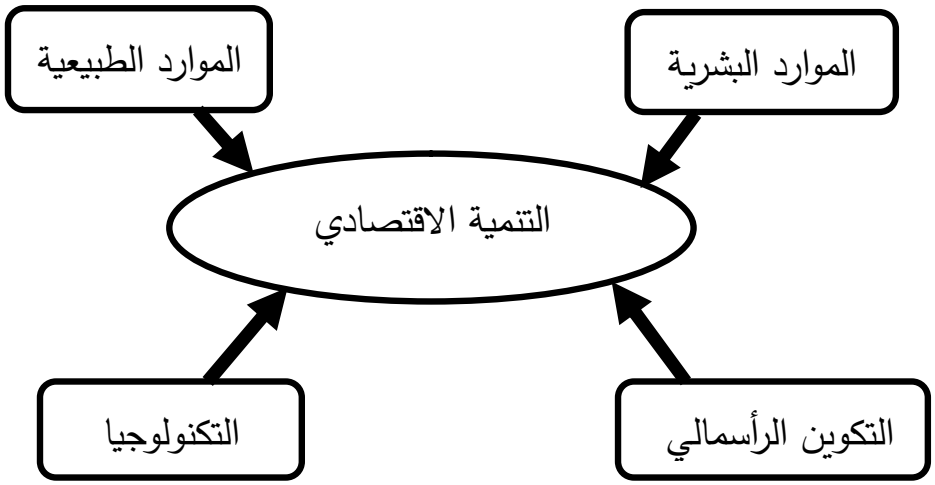

المصدر: إعداد الباحث استنادا على: أحمد علي دغيم، **الطريق إلى المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006، ص، 27.

وتختلف محددات التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحسب النظام الاقتصادي المنتهج.

إن الموارد البشرية المؤهلة في دولة معينة عن طريق مختلف البرامج التعليمية والتدريبية تسمح بالاستجابة لمتطلبات سوق العمل من جهة، كما تساهم في تدعيم الأنشطة التجديدية والإبداعية ذات قيمة مضافة عالية خاصة في وقتنا الحاضر من جهة أخرى. وإذا كانت الأرض والمعادن والظروف المناخية وغيرها من الموارد الطبيعية تشكل عاملا داعما للإنتاج والنمو، فإنها لا تقل أهمية عن التكوين الرأسمالي والتكنولوجيا. ذلك أن البنية التحتية من طرق ومصانع ومختلف التقنيات المتطورة للإنتاج تساهم ليس فقط في تحسين الإنتاج من الناحية الكمية وتسهيل تسويقه، بل كذلك في تخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين تنافسية المنتوج وجودته.

للتنمية في كل المجتمعات أهداف عديدة، قد يتحقق كلها أو بعضها، لكن ثلاثة أهداف على الأقل يجب أن تحرزها، وتتمثل في:[1]

أ. اتساع توزيع مقومات الحياة من السلع الأساسية مثل الطعام والسكن والصحة والحماية.

ب. احترام الذات ورفع مستوى المعيشة بالشكل الذي يسمح بتوفير فرص العمل والتعليم، والحرص على القيم الإنسانية والثقافية التي من شأنها زيادة الرفاهية المادية للفرد وكذا توليد قدر أكبر من الشعور باحترام الذات.

1. رضا العدل وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999 ، ص، 14.

جـ.توسيع نطاق الاختيار الإجتماعي والاقتصادي للأفراد والدول، ذلك أن ميزة النمو الاقتصادي تظهر عندما تؤدي الثروة إلى تحقيق الحرية الاقتصادية والحصول على درجة أكبر من التحكم في الطبيعة والبيئة المادية.

وحيث أن الهدف من التنمية في نهاية المطاف هو تحقيق الرفاهية لمعظم الأفراد في الدولة إن لم نقل كلهم، فإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال النمط الأمثل لتوزيع الدخل، والذي يسمح لهؤلاء الأفراد من الاستفادة من ثمار التنمية هاته. وعلى الرغم من أن تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي أمر صعب ونسبي عمليا، إلا أن الفكر الاقتصادي المعاصر استطاع قياس ذلك بالاعتماد على معيارين رئيسيين هما التوزيع الوظيفي للدخل والتوزيع الشخصي للدخل.

أ.المعيار الأول: يتم تحديد نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج في الدخل القومي وبدلا من التركيز على الأفراد في حد ذاتهم، ينصب الاهتمام على النصيب النسبي للعمال من الدخل وهي النسبة من الدخل القومي التي توزع في شكل أجور. ويتم مقارنتها بالحجم النسبي للريع وهو عائد الأرض، وكذلك الفائدة باعتبارها عائدا عن رأس المال، ثم الأرباح التي تشكل عائدا عن التنظيم. ومن الواضح أن هذه الطريقة في توزيع الدخل تتجاهل أن بعض الأفراد قد يحصلون على دخولهم من أكثر من مصدر من المصادر السابقة وربما منها جميعا.

ب. المعيار الثاني: يعد الأكثر استخداما في مجال التحليل الاقتصادي، ويتم التركيز بمقتضاه على الدخول التي يحصل عليها الأفراد، وذلك بصرف النظر عن مصدرها فيما إذا كان عن طريق العمل أو عن طريق الملكية. ويمكن توضيح ذلك كما في الشكل (2):

الشكل(2): منحنى لورنز Lorenz curve

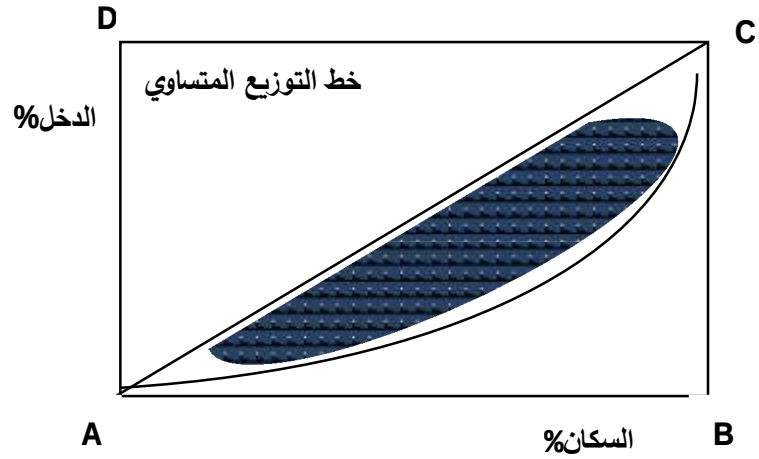

المصدر: فرج عزت وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000، ص، 239.

يمكننا بواسطة منحنى **لورنز** الموضح في الشكل قياس درجة العدالة في توزيع الدخل القومي والتي تظهر في المساحة المظللة (E)، وهي المساحة التي تفصل بين خط التوزيع المتساوي ومنحنى التوزيع المحلي.

يقيس معامل جيني **Gini** درجة انحرف توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر داخل اقتصاد ما عن التوزيع المتساوي بصورة كاملة، حيث كلما زاد التفاوت في توزيع الدخل كلما ابتعد منحنى **لورنز** عن خط التوزيع المتساوي وزادت المساحة المظللة(E)، وهي بذلك تعكس درجة الظلم الاجتماعي في الدولة محل الدراسة.

تكمن أهمية معامل جيني في أنه يعطي صورة مختصرة لتوزيع الدخل، ويتم تقديره بقسمة المساحة (E) على المساحة الكلية للمثلث (ABC) وتتراوح قيمته بين الصفر إلى الواحد. حيث كلما اقترب من الواحد فإن ذلك يعبر عن شدة التباين في توزيع الدخل القومي، ومن ثم زادت الحاجة إلى تطبيق السياسات التي من شأنها إعادة توزيع الدخل، أما إذا اقترب من الصفر، فإن ذلك يدل على أن توزيع الدخل أقرب ما يكون عادلا. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن التفاوت في توزيع الدخل يميل إلى التزايد في المراحل الأولى من التنمية كون الجانب الأكبر من الإنتاج يذهب إلى مالكي رأس المال.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي كما أشرنا سابقا يعكس حجم الإنتاج المحقق خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يمكن تقسيم محدداته إلى قسمين:

1. المحددات الرئيسية

تتمثل في كل من العمل، رأس المال والتكنولوجيا، وهي العناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة.

أ.**العمل:** هو الجهد البدني والفكري الذي يضعه الفرد تحت تصرف العملية الإنتاجية، مضحيا بذلك بجزء من وقته من أجل الحصول على دخل يسمح له بالاستمتاع أحسن بباقي الوقت. وبالتالي فالوقت المخصص للعمل على المستوى الكلي يرتبط بعاملين هما النمو الديمغرافي والحجم الساعي للعمل[1].وإذا كان النمو الديمغرافي يتوقف على معدل الخصوبة والظروف الصحية ومستوى المعيشة وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في النمو الديمغرافي ومن ثم حجم العمالة النشطة، فإن الحجم الساعي للعمل يتأثر أساسا بالأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد الوقت اللازم للعمل مثل عدد ساعات العمل في اليوم، العطل، شروط دخول

[1]. Stanley Fiches et autres, **Macroéconomie**, 2 éme édition, ed Dunod, Paris, 2002, p, 293.

سوق العمل والخروج منه. كما يتأثر أيضا بمدى استعداد وقابلية فئات معينة لدخول سوق العمل كما هو الحال بالنسبة للطلبة والمرأة.

وكما حجم العمل مهم بالنسبة للعملية الإنتاجية، كذلك الشأن بالنسبة لنوعه. ويظهر ذلك من خلال إنتاجية العمل، حيث ترتفع بتوفر كل من عاملي الرغبة في العمل والقدرة عليه لدى الأفراد. ولقد زاد الاهتمام بإنتاجية العمل خاصة فيما يتعلق بجانب القدرة على العمل بظهور مفهوم رأس المال البشري الذي يعبر عن المخزون المعرفي للأفراد وروح الإبداع والتجديد التي يتمتعون بها، والتي هي نتاج البرامج التعليمية والتدريبية التي تلقوها، والتي تسمح لهم بالحصول على مخرجات أكبر من وراء العملية الإنتاجية. وحيث أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل PML تعبر عن حجم الناتج الصافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي فإن ارتفاع حجم العمل بـ ΔLيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بمقدار– ΔLPML أي:① ..... $\Delta y = PML.\Delta L$

ب. رأس المال: هو عامل تراكمي يشمل الآلات والتجهيزات والمباني وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج. وكلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص، أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج.

وأمام تعرض رأس المال للاهتلاك مع مرور الزمن، يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي على الأقل هذا الاستثمار بل ويزيد عليه، ذلك أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال.

إن زيادة المخزون من رأس المال بالمقدار**Δk**تؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار **PMK.Δk**، أي:

$$\Delta y = PMK.\Delta K \ldots ②$$

إذا واكب عملية الإنتاج تغير في كلا عاملي الإنتاج العمل ورأس المال نجد:[1]

$$\Delta y = (PML.\Delta L) + (PMK.\Delta K) \ldots\ldots ③$$

أي أن التعبير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع التعبير في مساهمة كل من عنصر العمل وعنصر رأس المال في الناتج، وبنفسه المعادلة **(3)** على**y** نجد:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML.\Delta L)}{y} + \frac{(PMK.\Delta K)}{y} \rightarrow \cdots ④$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML.\Delta L)}{y}.\frac{L}{L} + \frac{(PMK.\Delta K)}{y}.\frac{K}{K} \rightarrow \cdots ⑤$$

[1]. Grégory Mankiw**, Macroéconomie**, 3 éme édition, ed Boeck, Belgique, 2003, p, 273.

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(\mathbf{PML}\ .\mathbf{L})}{y}.\frac{\Delta L}{L} + \frac{(\mathbf{PMK}\ .\mathbf{K})}{y}.\frac{\Delta K}{K} \rightarrow \cdots ⑥$$

تشير المعادلة رقم ⑥ إلى أن معدل النمو الاقتصادي $\left(\frac{\Delta y}{y}\right)$ يساوي إلى مجموع التغير في الإنتاجية لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال.

$\frac{\Delta y}{y}$: معدل التغير في عنصر العمل.

$\frac{(\mathbf{PML}\ .\mathbf{L})}{y}$: نسبة إنتاجية عنصر العمل $(\mathrm{PML}\ .\ \mathrm{L})$إلى حجم الناتج (y).

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل التغير في عنصر رأس المال.

$\frac{(\mathbf{PMK}\ .\mathbf{K})}{y}$: نسبة إنتاجية عنصر رأس المال (PMK . K)إلى حجم الناتج (y).

إذا اعتبرنا r: نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج، وبالتالي تكون (1-r) نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج y، ومنه نتحصل على المعادلة (7).

$$\frac{\Delta y}{y} = \mathrm{r}.\frac{\Delta K}{K} + (1-\mathrm{r})\frac{\Delta L}{L} \ldots . ⑦$$

جـ. التكنولوجيا: لقد اتضح من المعادلة (7) أن ارتفاع الناتج **y**يأتي نتيجة ارتفاع أحد عنصري الإنتاج العمل ورأس المال أو كليهما، لكن في الواقع العملي أثبتت الدراسات الاقتصادية وعلى رأسها تلك التي قام بها **روبرت صولو** *Robert Solow* أن عامل التكنولوجيا يلعب دورا مهما كذلك في ارتفاع حجم الناتج، وذلك من خلال مساهمته في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وبذلك تتغير دالة الإنتاج مع مرور الزمن على الشكل التالي:

$$y = AF(K.L) \rightarrow ⑧$$

حيث: A يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا.

ومن ثم يأخذ معدل النمو الاقتصادي المعادلة:

$$\frac{\Delta y}{y} = \mathrm{r}.\frac{\Delta K}{K} + (1-\mathrm{r})\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A} \ldots . 9$$

بمعنى أن نمو الإنتاج هو محصلة مساهمة كل من عنصر العمل وعنصر رأس المال، ثم الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

2. المحددات الثانوية

تشمل مختلف العوامل التي تساهم في السير الحسن للعملية الإنتاجية، والتي يؤثر غياب جزء منها أو كلها سلبا على وتيرة الإنتاج، وفيما يلي سنتعرض لأهمها:

أ. النظام المالي: باعتباره مفتاحا للتراكم الرأسمالي وأساسا للتطور التكنولوجي، يلعب النظام المالي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوفير السيولة والموارد المالية التي تتطلبها العملية الإنتاجية. وتظهر أهميته أكثر عندما يكون مرنا بالشكل الذي يسمح له بالاستجابة للتغيرات المختلفة، وبالحفاظ على الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات.

ب. الوضع السياسي: يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في ضمان السير الحسن لوتيرة الإنتاج، وذلك من خلال تأثيره على الفعالية الاقتصادية للقرارات السياسية من جهة، وفي تحفيز الاستثمار وزيادة ثقة المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى. وهذا ما يفسر التفاوت بين الدول في حجم الاستثمار واستقطابها لرؤوس الأموال، حيث نجد أن الدول التي تشهد تدفقا للمتعاملين الاقتصاديين وكذا معدلات إنتاج عالية، إنما استطاعت أن تصل إلى ذلك بفضل الاستقرار السياسي الذي تشهده سواء من ناحية التشريعات والقوانين التي تغلب المصلحة العامة على المصالح الخاصة والفئوية، أو من ناحية توفير الأمن ومختلف الظروف المناسبة للاستثمار.

كما أن وجود ضوابط تكفل للمنتجين حقوقهم الفكرية يشجع عمليات الاستثمار ويساهم في تطوير الاختراعات والابتكارات التي تشكل صلب النمو الاقتصادي.

ج. التضخم: إن ارتفاع الأسعار نتيجة عجز آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات يؤثر سلبا على أحد أهم عوامل الإنتاج وهو التراكم الرأسمالي، فالتضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار تؤدي ارتفاع معدلاته إلى رفع معدلات الفائدة الاسمية مما تؤثر سلبا على الاستثمار، لذلك يتوجب توجيه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة والحد من حالة عدم الاطمئنان ونقص الثقة لدى المستثمرين.

د. التضحية بالاستهلاك والمفاضلة بين وقت العمل والّراحة:إن الدخل كما هو معروف يستعمل لغرضين إما للاستهلاك أو للادخار. ومن ثم يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، ذلك أن أي تضحية بالاستهلاك سيكون لحساب الادخار مما يزيد من فرص الاستثمار والإنتاج. وبتطبيق الشيء نفسه عن حالة المفاضلة بين وقت العمل ووقت الفراغ، حيث أن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل يعني التضحية

بالراحة في الوقت الحالي. فالأفراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام والراحة في أيام أخرى، كما يفضلون العمل لساعات معينة في اليوم وتخصيص باقي الساعات للراحة. وبالتالي فزيادة حجم الناتج يقتضي رفع الحجم الساعي للعمل والتضحية بالراحة الآنية للأفراد، والتي يمكن قياس قسمتها انطلاقا من حجم الدخل الذي يمكن تحقيقه فيما لو استغل ذلك الوقت في العمل.

هـ. التكاليف البيئية والصحية: يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة للنمو الاقتصادي في معظم دول العالم خاصة المتقدمة منها والتي تسجل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ونظرا لتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي من خلال المجهودات التي تبذلها الدول والتي تظهر في شكل تكاليف باهظة تنفقها إما على الأجهزة والتقنيات التي تحد منه أو على معالجة المتضررين صحيا منه.

وقد ساد التوجه في العديد من دول العالم نحو الاهتمام أولا بالنمو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج، ثم في مرحلة ثانية يتم البحث في كيفية معالجة الآثار البيئية الناتج عن النشاطات الإنتاجية. لكن في واقع الأمر تبين أن مبدأ « أنمو أولا وأنظف لاحقا» خاطئ، حيث شهدت معظم دول العالم زيادة كبيرة في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي، وبلغ الأمر في النهاية إلى التركز على نظافة البيئة أكثر من النمو الاقتصادي، وذلك بعد أن زادت القناعة بخطورة التلوث على الأجيال الحالية والمستقبلية في نفس الوقت، وبأن الانخراط في جهود تحيق التنمية المستدامة أمر ضروري نظرا لأهميتها في الحفاظ على البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي في نفس الوقت.

إن الهدف من السياسات الاقتصادية هو الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل. وحتى إن كان تحقيق ذلك في واقع الأمر أمرا صعبا، إلا أن تقدير حجم الناتج الذي يعكس هذه الحالة يكتسي أهمية بالغة لدى صناع السياسات الاقتصادية كونه يسمح باتخاذ القرارات المناسبة والتي من شأنها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الفعلي.

ومن منطلق أن الناتج الممكن يستدعي توفر شرطين هما حجم أقصى للناتج وثبات معدل التضخم، لذلك نجد أن أغلب السياسات الاقتصادية تهدف في مضمونها إلى الحد من التضخم بالموازاة مع استهداف تحسين الناتج. وتعبر الفجوة الإنتاجية عن الفارق بين كل من الناتج الفعلي والناتج الممكن، والتي تعكس الفجوة بين الطلب الفعلي المحقق والطلب التوازني الذي يساوي أقصى حجم ممكن من الناتج.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الدول النامية

منذ بدايات حصولها على الاستقلال السياسي في النصف الثاني من القرن الماضي والدول النامية تبذل المزيد من الجهود من أجل تغيير تسميتها واللحاق بالدول المتقدمة. وحتى وإن استطاعت بعضها أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، إلا أن معظمها لم تفلح في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث كانت معظم محاولات التنمية بالنسبة لهذه الدول نقلا عن تجارب الدول المتقدمة، وليست نابعة من ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها، ولم تراعي للفارق الزمني بين محاولاتها للتنمية ومحاولات الدول المتقدمة التي سبقتها بعقود.

وصفت التنمية الاقتصادية المحققة بصورة عامة في هذه الدول بالمشوهة، ذلك أن النمو الاقتصادي الناتج عنها لم تصاحبه نتائج ايجابية. أما على الصعيد السياسي والاجتماعي أو على صعيد شروط التبادل التجاري، فقد حدث وأن حققت دول معدلات نمو مقبولة لكن زادت فيها الهوة بين الأغنياء والفقراء وتقلصت الحريات والمشاركة السياسية واضمحلت الهوية والقيم الثقافية ووصل الأمر بالكثير من هذه الدول إلى التنازل عن ثرواتها بل وحتى عن سيادتها تحت غطاء العولمة الاقتصادية وإدماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي[1].

وبالنسبة لشروط التبادل التجاري فقد أدى النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني في الكثير من الدول النامية إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، وكانت النتيجة أن الخسارة التي لحقت بالدخل الحقيقي أكبر من المكسب الأولي الذي تحقق في هذا الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث انخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى الأصلي السابق للنمو. كما أن التخصص في إنتاج المواد الأولية يؤدي إلى تحسن وسائل إنتاجها ومن ثم تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها التجاري وبالتالي الوصول في النهاية إلى ما يعرف بالنمو البائس.

لعل السبب الأساسي للتنمية المشوهة في الدول النامية هو اعتمادها على نماذج جاهزة صاغتها دول أخرى، فبعد عقود عديدة ما زالت هذه الدول تعاني من الفقر وسوء توزيع الدخل وانهيار مستوى الخدمات الصحية وغيرها من مظاهر التخلف. وفيما يلي أهم معوقات التنمية في الدول النامية:

[1]. DusightH ,Perkins, op,cit, p,26.

1. إهمال العدالة في توزيع الدخل

لقد كان الهدف من التنمية التي قامت بها الدول النامية اللحاق بمستوى الدول المتقدمة وتقليد أساليب الحياة فيها وسعيا وراء هذا الهدف قامت بصياغة استراتيجيات التنمية من أجل تحقيق معدلات عالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي دون الاهتمام بتركيبة هذا الناتج وكيفية توزيعه على السكان بصورة عادلة، كما أن تركز جهود التنمية في قطاعات معينة على حساب بقية القطاعات أدى إلى أحداث نمو غير متوازن. وحتى وإن كان ذلك مقبولا في بدايات عمليات التنمية نظرا لعدم توافر رؤوس الأموال اللازمة، لكن مع مرور الوقت يجب على هذه الجهود أن تشمل كافة القطاعات الإنتاجية. ذلك أن أي تنمية لا تشمل كافة الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية وحتى المناطق الجغرافية هي في حقيقة الأمر تنمية مشوهة ولا تحقق نتائج إيجابية على المديين المتوسط والبعيد.

2. الإفراط في التركيز على التصنيع

اعتبرت العديد من الدول النامية أن التصنيع مرادف للتنمية الاقتصادية، ومن أجل خفض الواردات الصناعية، ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات قامت بتقديم حوافز كبيرة للمستثمرين في شكل إعفاءات ضريبية وحماية جمركية وأسعار فائدة منخفضة وأحيانا بنية أساسية ومرافق مدعمة. لكن الخطأ الذي وقع فيه صانعوا القرار في الكثير من هذه الدول هو أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار ما إذا كانت الصناعات التي تم تشجيعها ومساعدتها تتفق مع الميزة النسبية لبلدانهم. وكانت النتيجة أن تم بناء قطاع صناعي غير كفيء يتسم بكثافة رأس المال وارتفاع تكلفة الإنتاج وعاجز عن خلق وظائف جديدة وكذا عن توفير العملة الأجنبية اللازمة للحصول على السلع الإنتاجية، مما أدى في الكثير من الأحيان إلى اللجوء إلى القروض الخارجية قصيرة ومتوسطة الأجل ذات التكاليف العالية.

3. فشل سياسات التثبيت الهيكلي في النهوض بالاقتصادات النامية

تجسدت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة من خلال اتفاق واشنطن الذي شمل ثلاثة أطراف هي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ويعرض هذا الاتفاق على الدول النامية سياسات وبرامج للتثبيت الاقتصادي وللتكيف الهيكلي من أجل احتواء عجز الميزانية ومكافحة التضخم وإزالة

التشوهات السعرية وغيرها من الأهداف التي تصبوا إلى إحداث تحولات هيكلية وإدخال اقتصادات الدول النامية في زمرة الاقتصاد الرأسمالي[1].

لقد انخرطت العديد من الدول النامية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في برامج التثبيت والتعديل الهيكلي هذه، لكن كونها انكماشية بطبيعتها لم يكتب لها النجاح في معظم الحالات، بل أدت إلى توقف النمو الاقتصادي بل حتى تراجعه في بعض الأحيان. ذلك أن العبئ الأكبر للتصحيح وإعادة الهيكلة وقع على عاتق الفئات الضعيفة اقتصاديا ومن ثم زادت نسبة الفقر كما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل. ليتبين في النهاية أن أثر هذه السياسات سلبي في المدى القصير، وحتى احتمالات إحداث التنمية على المدى الطويل ضعيفة نتيجة لسببين رئيسيين هما:[2]

أ. أن ما يحدث من آثار سلبية على المدى القصير ليس بالشيء البسيط والسهل إذا ما نظرنا إلى تراكمها ونتائجها على المدين المتوسط والبعيد، والتي تظهر في شكل تشوهات اقتصادية واجتماعية تعرقل فرص التنمية في المستقبل كما هو الحال مثلا بالنسبة للأضرار التي تلحق التنمية البشرية نتيجة انكماش فرص التعليم والتدريب وتدني مستوى الدخول.

ب. إن الفلسفة التنموية لسياسات التثبيت الهيكلي وأنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة تعتبر أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لحل مشكلات الدول النامية، وأن السوق هو الكفيل بإحداث النمو. لكن تبين في واقع الأمر أن الأرضية لم تكن مهيأة فيما يتعلق بالعديد من الجوانب مثل نقص كفاءة الأسواق وعجزها عن العمل، شح الموارد المالية، نقص الخبرة في الإنتاج وعجز المنتجات المحلية عن التنافس ودخول الأسواق العالمية. كما أن الصناعات التي تم التركيز عليها كانت في أغلب الأحيان مجرد جيوب منعزلة في الاقتصاد القومي، تفتقر إلى الآثار الإنتشارية على القطاعات الأخرى، فضلا عن ضيق السوق المحلي أمام هذه الصناعات وعدم قدرتها على المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، وهذا ما أدى إلى تعطل جزء كبير من الطاقات الإنتاجية[3].

---

[1]. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها**، دار الشروق، 2000، ص38.

[2]. نفس المرجع، ص، 42-43.

[3]. رضا العدل وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999، ص161.

4. انخفاض مستويات الإنتاجية

لقد كان التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بفكرة تساقط المنفعة أو انتشار آثار النمو إلى الأسفل، بمعنى أنه عندما يزيد دخل طبقة معينة من الأفراد في بداية عملية التنمية، سوف تنتقل الآثار الإيجابية إلى باقي الطبقات في المجتمع.وقد تم اعتبار دالة النمو على أنها شكل من أشكال دوال الرفاهية التي يكفي تعظيم بعضها لتعظيم الرفاهية العامة، لكن ما حدث بالنسبة للكثير من الدول النامية هو أن النمو الاقتصادي الذي تم تحقيقه لم يكن في مستوى الأهداف المنتظرة منه خاصة فيما تعلق بالرفاهية الإجتماعية، حيث اقترن هذا النمو بتصاعد معدلات البطالة وسوء الخدمات الإجتماعية والصحية وكذا سوء توزيع الدخل. الأمر الذي أثر سلبا على مستويات الإنتاجية وبصفة خاصة إنتاجية عنصر العمل، فقد أثبتت التجارب أن الدول التي يتحسن فيها توزيع الدخل القومي مع تباطؤ معدلات النمو تكون في مركز أفضل مقارنة بالدول التي تزداد فيها مدة التفاوت في توزيع الدخول حتى مع اقترانها بمعدلات نمو عالية، ذلك أن شعور الأفراد بأن العائد من الناتج المحقق يوزع عليهم توزيعا عادلا كاف لحفزهم وتشجيعهم على بذل المزيد من الجهد والعطاء[1].

5. التبعية التكنولوجية

تتجسد هذه التبعية في ارتفاع معاملات استيراد رؤوس الأموال الإنتاجية المباشرة وفي عدم تنويع مصادر الاستيراد وأحادية حركة السلع والمعلومات. وتعتبر هذه التبعية من أصعب مشكلات التصنيع في الدول النامية، وذلك لأن وقائع التنمية المشوهة تواكبها هذه الظاهرة، والتي تعود فتعيق أي اتجاه نحو الاسراع بمعدلات التحول المتوازن. ومما يزيد من تعقيد التبعية التكنولوجية أن المعلومات المتاحة حول تفاصيل التطورات التكنولوجية قليلة جدا، كما أن انتقال التكنولوجيا يتركز في قطاعات أو نشاطات محددة بالذات مثل الغذائية والنسيجية، وذلك دون بقية القطاعات وخاصة الصناعات الالكترونية والكيماوية[2].

6. نقص الاهتمام بالتنمية البشرية والتنمية المستدامة

إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية إنما يفسر بالزيادة في المدخلات البشرية، هذا ما خلصت إليه نظرية الرأسمال البشري التي ظهرت في الستينات من القرن الماضي لتغير بذلك النظرة التقليدية إلى الفرد من كونه مجرد وسيلة إنتاج إلى مورد يمكن استثماره وتعظيم المنفعة منه. بل إن

---

[1]. رضا العدل وآخرون، نفس المرجع السابق، ص62.

3. هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص، 111.

الاستثمار فيه وكما أكد **بيكر *Baker*** وهو أحد رواد هذه المدرسة، يفوق بكثير الاستثمار في المجالات الاقتصادية الأخرى.

لقد أثبتت التجارب أن النهضة الاقتصادية والتطور الذي شهدته العديد من الدول على غرار كوريا الجنوبية واليابان، إنما يعود السبب الرئيسي وراءها إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها في التنمية البشرية عن طريق توسيع الخيارات المتاحة للأفراد بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وخالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات.

إن التنمية البشرية ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية، بل إنها كذلك انتفاع الأفراد بقدراتهم وإحساسهم بالرفاهية. فإلى جانب أهميتها الاقتصادية التي تظهر في تحسين إنتاجية الأفراد من خلال توفير شروط الصحة والتغذية والتكوين، كذلك تنطوي التنمية البشرية على أبعاد سياسية تترجم بزيادة الاستقرار السياسي وغياب الاضطرابات وأشكال الضغط الاجتماعي التي تعرقل جهود التنمية.

يعد انخراط الدول النامية في جهود التنمية البشرية متأخرا مقارنة بالدول المتقدمة، كما أن مؤشرات التنمية المستدامة لا تزال ضعيفة في الكثير من هذه الدول التي عجزت عن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة مثلما عجزت عن التفكير في حاجات الأجيال القادمة وعن حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لقد أثبتت التجارب ضرورة إدراك قاعدة عامة مفادها أن التخلف ليس حالة أبدية وليس قدرا محتوما بل هو عبارة عن حالة للاقتصاد يمكن التخلص منها، وذلك بالبحث في حقيقتها وأسبابها الجوهرية ثم استجماع وحشر الجهود اللازمة لإحداث التحولات الهيكلية العميقة التي تنطوي عليها التنمية.

تعد نظريات التنمية بمثابة المرجع والدعامة الأساسية لأي برنامج إنمائي، ذلك أنها تساعد في تشخيص أسباب التخلف في دولة ما. ومن تجارب واقعية لدول أخرى تسمح لصانعي السياسات باتخاذ القرارات الملائمة لطبيعة الإشكالية محل المعالجة، ولا يشترط لنجاح دولة ما أن تطبق نظرية بعينها وبحذافرها، بل بإمكانها أن تأخذ النظريات المناسبة لظروفها كما يمكن لها أن نأخذ من كل نظرية ما يتلاءم واحتياجاتها التنموية.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من **آدم سميث** Smith Adem سنة 1776، **دافيد ريكاردو** David Ricardo سنة 1817، **طوماس مالتوس** Malthus Thomas سنة 1798، وصولا إلى كل من **فرانك رامزي** Frank Ramsey سنة 1928 **وفرانك نابت** سنة 1944. ويعود الفضل إليهم في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي مثل قانون تناقص الغلة وتأثيره على تراكم رأس المال المادي والبشري، وكذلك دور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي مثلت نقطة الانطلاقة لنظريات ومدارس فكرية أخرى.

1. نظرية آدم سميث Adem Smith

يعتبر **آدم سميث** أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية من خلال مؤلفه "دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر في عام 1776، حيث نادى **سميث** بالحرية الاقتصادية ودافع عنها اعتقادا منه بوجود نظام طبيعي كفيل بتحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد وبين المصلحة العامة، فالأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يحققون في نفس الوقت المصلحة العامة بفعل اليد الخفية التي يعتقد **سميث** بوجودها[1].

رأى **آدم سميث** أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته في الحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، فضلا عند كونه شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم. ونظرا للدور الذي تلعبه

[1] . Robert Barri, Xavier sala, **la croissance économique** , édition internationale ,Martin , France , 1996, p,10.

الآلات والمعدات في عملية الإنتاج، فقد ركز **سميث** على التراكم الرأسمالي الذي من شأنه توفير هذه الآلات والمعدات عند طريق التضحية بجزء من الدخل في شكل ادخار. واستمرار في التحليل ربط آدم سميث بين فكرة التخصص وتقسيم العمل وبين ضرورة اتساع حجم السوق، ذلك أن ضيق هذا الأخير وعدم قدرته على استيعاب الناتج المتزايد قد يشكل قيدا أمام انطلاق النمو الاقتصادي، ومن ثم نادى سميث بحرية التجارة والتبادل الدولي وتحرير القيود التي تعيق حرية التجارة وتصريف المنتجات في الأسواق العالمية، مؤكدا في نفس السياق على أهمية الصادرات في إعادة تخصيص الموارد بصورة أكفأ، وفي التغلب على عقبة ضيق حجم السوق المحلي بالشكل الذي يسمح برفع المقدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج، وإتاحة الفرصة لاستخدام أساليب الإنتاج الحديثة والفنون التكنولوجية المتطورة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة ودفع عوامل النمو بها.وإذا كان المعيار الوحيد للقيمة حسب **آدم سميث** هو العمل، فإن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض، العمل ورأس المال. وتأخذ دالة الانتاج الشكل التالي:[1]

$$Y= f(k.L.N) \rightarrow (1)$$

حيث:y: الإنتاج،k: رأس المال، L: العمل، N: الأرض

ويرى **سميث** أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (1) بالنسبة للزمن T كما يلي:

$$\frac{dy}{dT} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dk} \times \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \rightarrow (2)$$

حيث: $\frac{dy}{dT}$: معدل نمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dk}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

حين تبدأ عملية النمو يرى **سميث** أنها تصبح متجددة ذاتيا، فتقسيم العمل يرفع من الإنتاجية التي تزيد بها الأرباح والدخول مما يمكن الأفراد من تخصيص جزء أكبر من دخولهم للادخار والاستثمار ويتحقق بذلك التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل.

[1]. صالح توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص51.

يبرز **سميث** دور الاختراعات والتكنولوجيا التي تؤدي إلى ظهور آلات ومعدات أحدث ترفع من مستويات الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح وتحقيق النمو، كما يوضحه الشكل (3).

شكل (3): توضيح نظرية آدم سميث

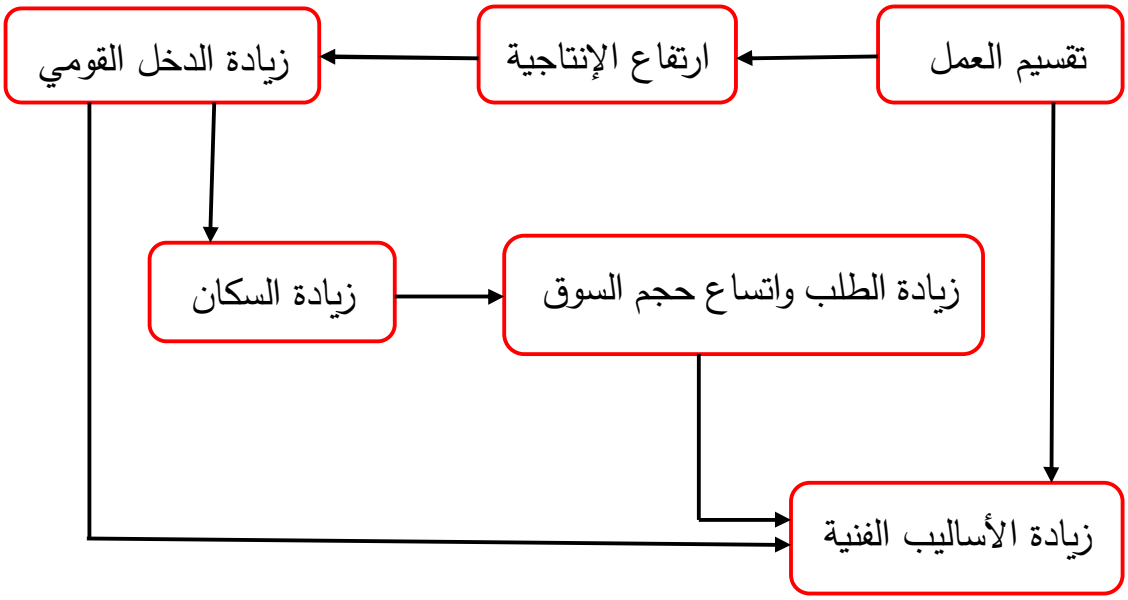

المصدر: علي لطفي وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، 2001، ص، 276.

يرى **آدم سميث** أن للعملية التراكمية للنمو الاقتصادي حدود تظهر عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي، حيث يتكالب الرأسماليون على الاستثمار في مجالات معينة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الأرباح وينتهي الأمر إلى حالات الركود.

وبالإضافة إلى النظرة التشاؤمية التي أقرها **سميث** بنفسه عن تحليله للنمو الاقتصادي، شكل افتراض الحرية الاقتصادية لدى الأفراد محل انتقاد الكثيرين وخاصة **كينز** الذي رأى أن الأفراد ليس لديهم تلك الحرية الاقتصادية، كما أن توافق المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لا يتحقق دوما[1]. بالإضافة إلى الانتقادات الموجهة لتحليل **سميث** فيما يتعلق بالتخصص وتقسيم العمل، حيث أكدت الكثير من الدراسات أن التخصص يؤدي بالأفراد إلى الملل الناتج عن التكرارية، ومن ثم نقص دافعيتهم نحو العمل وبذل المزيد من الجهد مما ينعكس سلبا على حجم الإنتاج.

[1].charles I. jones , **Introduction to Economic Grouth** , gombridge university press, 2002, p27 .

2. نظرية طوماس مالتوس Malthus Thomas

يعتبر **طوماس مالتوس** أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو الاقتصادي، حيث رأى أن التمسك بتعاليم الدين الداعية إلى الجد في العمل وإتقانه يؤدي إلى الرفع من إنتاجية العمل. كما أكد على أهمية الاستقرار السياسي في توفير بيئة عمل آمنة ومحفزة على العمل والإنتاج. وحيث أن دراساته، وكما هو معروف تتمحور حول قضايا النمو السكاني، لذلك ركز **مالتوس** على ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي تكون أعلى من معدلات النمو السكاني. ذلك أن النمو السكاني حسب **مالتوس** يكون تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال. ولتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ينبغي التركيز على المعدل الأمثل للادخار، وهو معدل الادخار الذي يقابل أقصى مستوى للاستثمار دون أن يؤثر سلبا على الاستهلاك.والشكل (4) يلخص نموذج **مالتوس.**

الشكل (4): نموذج طوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي

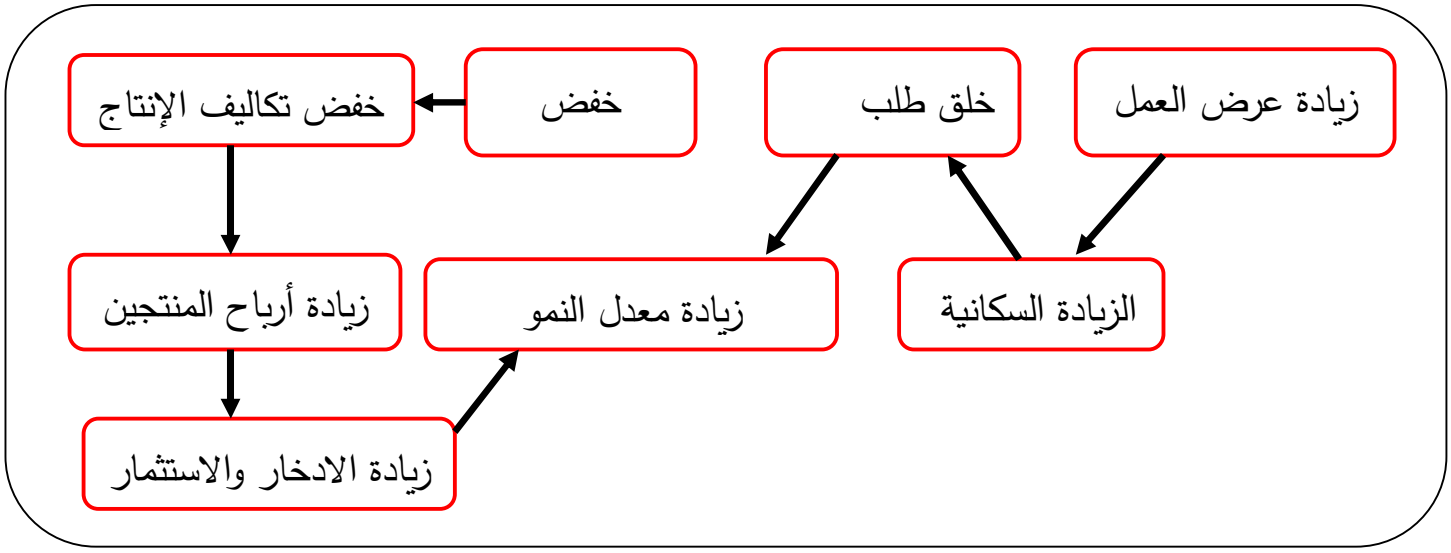

المصدر: سالم توفيق النجفي، مُحَمَّد صالح تركي الفرشي.**مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، العراق، 1988 ،ص، 36.

بحكم ثبات عامل الأرض، يرى **مالتوس** أن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بسبب زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية، وهذا ما يستدعي ضرورة إدخال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين إنتاجية العمل وتواصل عملية الإنتاج بما يواكب ارتفاع عدد السكان[1].

[1]. Philippe Aghion, Petter Hewit, **L'économie de la croissance**, ed, économica, Paris, 2010, p, 196.

3. نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo

إن أساس أي نمو اقتصادي حسب **ريكاردو** هو الأرض، وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي يشكل الدعامة الأساسية التي توفر موارد العيش للسكان، ومن ثم فالزراعة هي أهم نشاط اقتصادي ينبغي التركيز عليه لتحقيق النمو الاقتصادي.

وفيما يخص مبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي رأى **ريكاردو** أن الإنسان قادر على تعويض هذا التناقص من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، ولو أن ذلك حسبه يكون ممكنا أكثر في القطاع الصناعي منه في القطاع الزراعي[1].

لقد قسم **ريكاردو** المجتمع إلى ثلاث طبقات هي الرأسماليون، العمال وملاك الأراضي، حيث تلعب الطبقة الأولى دورا رئيسيا في عملية النمو الاقتصادي من خلال سعيها إلى تحقيق وزيادة الأرباح بالقيام بمشاريع استثمارية والبحث عن أسواق جديدة، أما الطبقة الثانية فيشكلون الأداة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج، في حين تكمن أهمية ملاك الأرض في توفير أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

ونظرا للأهمية النسبية للأرباح مقارنة بالأجور والربح، فقد ركز **ريكاردو** على طبقة الرأسماليين باعتبارهم المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار والتوسع الإنتاجي، كما طور نظرية الريع التي تحمل نظرة تشاؤمية عن تزايد النمو السكاني، حيث رأى أن زيادة عدد السكان بشكل كبير يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص دخول الطبقات الثلاثة مما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج والنمو الاقتصادي بوجه عام[2].

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى النيو كلاسيك

قام النيو كلاسيك بتطوير آليات جديدة للنمو الاقتصادي تقوم على إدخال العامل التكنولوجي والابتكارات في العملية الإنتاجية، لتتخلى بذلك عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت تدور حوله أفكار الكلاسيك.

1. نموذج هارود – دومار Harrod Domar

اهتم هذا النموذج بالادخار ودوره في زيادة الدخل، حيث رأى كل من الاقتصادي الانجليزي **روى هارود** والاقتصادي الأمريكي **ايفزي دومار** أن على كل اقتصاد أن يدخر جزءا معينا من دخله القومي بهدف تعويض

[1]. شعباني اسماعيل ، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر، 1997، ص64.
[2]. نفس المرجع السابق، ص، 98.

ما استهلك وما تلف من أصول رأسمالية كالآلات والمباني وغيرهما. ولكي ينمو الاقتصاد ينبغي استثمار هذه المدخرات من أجل خلق إضافات صافية إلى رأس المال ومن ثم يتحقق النمو. كما يوضحه الشكل (5)

الشكل (5): نظرية هارود ودومار

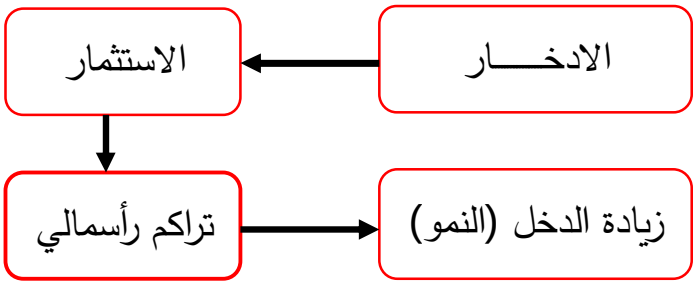

المصدر: رمزي علي سلامة، **اقتصاديات التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1986، ص، 379.

ولقد تم بناء النموذج المبسط للنمو الاقتصادي انطلاقا من الفرضيتين الأساسيتين:[1]

أ. نسبة رأس المال إلى الناتج: يمثل الإضافات الصافية إلى رأس المال، والتي تأخذ شكل استثمارات جديدة تؤدي إلى إحداث زيادات تتدفق إلى الناتج القومي.

ب. أن إجمالي الاستثمارات الجديدة تتحدد بمستوى الادخار (s) وهو عبارة عن نسبة من الناتج القومي **y**

بمعنى أن: $s = S.y \leftarrow ①$

وحيث أن الاستثمار I عبارة عن التغير في رصيد رأس المال (k) والذي يرمز له بالرمز ΔK

$$I = \Delta K \rightarrow ②$$

ولما كان رأس المال (K) يرتبط بعلاقة مباشرة بمستوى الناتج القومي(y)، أي أن $k = \frac{k}{y}$

ومع افتراض ثبات التكنولوجيا نجد أن: $\Delta K = K\Delta y$ و $k = \frac{\Delta k}{\Delta y} \rightarrow 3$

وحيث أن الادخار القومي S يساوي إجمالي الاستثمار القومي I ،

من المعادلة 2 و3 نجد: $I = \Delta K = K\Delta y \rightarrow 4$.

ومن ثم يمكن إعادة صياغة المعادلة 4 كالآتي:

$$I = \Delta K = K\Delta y = S.Y = S \rightarrow 5$$

$$S.Y = K\Delta y \rightarrow 6$$

[1]. جمال الدين مرسى، **العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية**، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2001، ص، 335.

وبقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على Kنحصل على المعادلة: $\frac{\Delta Y}{Y} = 7 \frac{S}{K} \rightarrow$

نلاحظ أن الطرف الأيمن من المعادلة 7يمثل معدل نمو الناتج القومي، ويتحدد بكل من معدل الادخار القوميS ومعامل رأس المال K، وبالتالي فالمنطق الاقتصادي للمعادلة رقم 7 يقضي بأن سرعة نمو اقتصاد دولة معينة مرهون بقدرتها على الاحتفاظ بجزء من الدخل القومي في شكل ادخار يتم إعادة استثماره عن طريق خلق قدرات إنتاجية إضافية تتولد عنهما كميات أكبر من الادخار والاستثمار والتكوين الرأسمالي ومن ثم دخل أكبر في الفترات اللاحقة[1].

إن محددات النمو طبقا لنظرية **هارود دومار** لا تتوافر في كثير من البلدان النامية خاصة تلك التي لا تسمح فيها حاجة السكان من الاستهلاك بالوصول إلى المعدل المطلوب للادخار والذي يتراوح في حدود20%، مما يدفعها إلى الاستعانة بمدخرات الآخرين والاقتراض من الخارج، أو السماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في اقتصاداتها الوطنية.

2. نظرية النمو النيو كلاسيكي التقليدي لروبرت سولو Robert Solow

هذه النظرية ركزت على أهمية الادخار في تحقيق النمو،وأضاف **سولو** إلى جانب ذلك عاملين آخرين هما العمل والتقدم التكنولوجي. وقد رأى **سولو** أن محددات النمو الاقتصادي في الأجل القصير تختلف عنها في الأجل الطويل.فبينما يؤدي التراكم الرأسمالي إلى إحداث النمو في الأجل القصير، يتجه معدل النمو في الأجل الطويل نحو الثبات، حيث ينخفض معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال نتيجة اتجاه معامل رأس المال والعمل نحو التزايد مع مرور الوقت، مما يعني أن النمو الطويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، بل يتطلب الأمر حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم الفني الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وتزايد السكان[2].

وعلى العكس من الاتجاه العام للنظريات النيو كلاسيكية التي تفترض عدم وجود أي دور إنتاجي للحكومات في عملية النمو، ترك **سولو** الباب مفتوحا لتدخل الحكومة من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين معدل الدخل الفردي، وذلك من خلال التأثير على كل من معدل الادخار ومعدل النمو السكاني. كما أكد في نفس الوقت ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة. ففي الزمن الطويل يرى **سولو** أنه لابد أن يتوحد مستوى الدخل الفردي في بلدين يحققان معدلات متساوية من الادخار والنمو

[1]. Jeam- Marie Lepage, **coissance et cycles**, op , cit, p, 74.

[2].جورج تابهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية بالاسهامات الكلاسيكية (1720-1890)**، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1997، ص، 258.

السكاني، وإذا كانت هناك اختلافات قد نلاحظها فيه تلك المعدلات، فإنها لا تعدوا أن تكون ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي[1].

استخدم **سولو** لعرض نموذجه الصيغة الرياضية لدالة الإنتاج **كوب دوجلاس**، والتي تمكن من التمييز بين مصادر النمو الثلاثة: كمية ونوعية العمل، رأس المال والتكنولوجيا. وقدم معادلته على النحو التالي:[2]

$$Y=TK^{a}\,Lb$$

حيث:**y** : القيمة الإجمالية للناتج أو الدخل

T : مستوى التكنولوجيا

K : رأس المال

L: العمل (عدد العاملين الذين يشكلون قوة العمل).

a : ثابتة تفسر مرونة الناتج في حالة التعبير في رأس المال باقتراض ثبات عنصر العمل.

b : ثانية، تفسر مرونة الناتج في حالة التغير في عنصر العمل باقتراض ثبات رأس المال.

ويفترض في هذه المعادلة أن $a + b=1$

وهو ما يعني ثبات عوامل الإنتاج، أي أن زيادة عنصري الإنتاج معا بنسبة معينة سيؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة.

إن النظام الاقتصادي حسب **سولو** سيتجه نحو النمو المتوازن مهما كانت القيمة الأولية للمعامل رأس المال/ العمل، وذلك بالتكيف مع أي زيادة في حجم قوة العمل وتحقيق النمو النسبي المنتظم[3].

3. تحليل شومبيتر Schumpeter

ظهرت أفكار **جوزيف شومبيتر** عن النمو في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية المنشور عام 1912، وقد ركزت أفكاره هذه على المنظم واعتبرته في رأى **شومبيتر** هو الشخص الذي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج وتشغيلها، وهو الذي يكتشف ويرى الفرص المناسبة لإدخال تكنولوجيا جديدة أو سلعة جديدة.

وحيث أن العبرة في القيادة وليس الملكية لذلك لا يشترط **شومبيتر** في المنظم أن يكون مالكا لرأس المال أو لأي عنصر إنتاجي آخر، ومن ناحية أخرى يرى **شومبيتر** أن دور المنظم لا يقتصر على الإدارة فحسب بل

[1]. عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي**، دراسة تحليلية ونقديه، دار النهضة العربية، 2000، ص، 15.

[2]. Robert J , Xavier Sala Martin, op, cit, p. 30.

[3]. أحمد جمال الدين مرسى، **العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية**، مرجع سابق، ص، 345.

يتعدى إلى مهام أكثر أهمية وهي الابتكار والتجديد[1].على أن تضمن البنوك تمويل الاستثمارات الجديدة وتنفيذ الاختراعات والابتكارات التي تأخذ أشكالا مختلفة هي:

أ. بعث وإنتاج سلع جديدة لم تكن معروفة من قبل.

ب. ابتكار طرق إنتاج جديدة تؤثر في التكاليف والأسعار والأرباح.

ج. اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام مما يؤثر في إنتاج السلع والخدمات.

د. فتح مجالات استثمار جديدة وأسواق جديدة لتصريف السلع.

هـ. إعادة تنظيم بعض الصناعات بطريقة مبتكرة.

يرى **شومبيتر** أن وجود المنظمين هو الذي يضمن تقدم البلاد بشكل مستمر، ويضرب المثل على أهميتهم بالتقدم والنجاح الذي عرفه اقتصاد انجلترا بفضل الاختراعات والابتكارات والتجديدات على وسائل الإنتاج التي أدخلها المنظمون.

يفترض **شومبيتر** في تحليله أن الاقتصاد تسوده المنافسة والعمالة الكاملة كما أنه يكون في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما، وينحصر دور المنظم في إحداث تغيرات في مجرى التدفق الدوري للحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق إحداث تغيرات جوهرية تنقل الاقتصاد من حالة توازن معينة إلى حالة توازن أخرى أحسن منها تقف الابتكارات التي يحدثها المنظمون سببا وراءها.

فعندما يثبت الابتكار نجاحه يحصل المنظمون على أرباح غير عادلة ومن ثم تقوم منشآت جديدة بتقليد هذه الابتكارات وإنتاج سلع شبيهة، لتتولد بعد ذلك موجة ضخمة من الاستثمارات الجديدة، فيتسع النشاط الاقتصادي ويزيد حجم الإنتاج والتوظيف ويتحقق النمو[2].

على الرغم من تركيز **شومبيتر** اهتمامه على المنظم واعتباره المحدد الوحيد للنمو الاقتصادي وكذلك افتراضه حالة التوازن الساكن للاقتصاد وهو ما جعله محل انتقاد الكثيرين أمثال **بول صامويلسون** Paul Samuelson إلا أن إسهاماته نجد الكثير مما يبررها خاصة في وقتنا الحالي حيث تسود المنافسة الحادة بين المنتجين وحيث كذلك التدفقات العلمية والتكنولوجية الهائلة مما جعل نجاح المؤسسات واستمراريتها مرهون بقدرتها على الابتكار وكذا توفير المناخ الاجتماعي المناسب والمشجع للبحث والاختراع.

[1]. جورج تايهانز، ترجمة أحمد صقر، مرجع سابق، ص ،646.
[2]. صلاح الدين تامر، **قادة الفكر الاقتصادي** ، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص52.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

شكلت النظرية الكينزية بداية الفكر الحديث، وذلك من خلال منشوره عن النظرية العامة للشغل، الفائدة والنقود الذي ألفه سنة 1936. وقد ساهمت هذه النظرية ومختلف النظريات الاقتصادية التي ظهرت بعدها في نقل التحليل الاقتصادي إلى المستوى الكلي بعدما كان يقوم على المستوى الجزئي في التحليل التقليدي.

1. التحليل الكينزي

انطلاقا من دراسته لأفكار التقليديين خلص **كينز** John Maynard Keynes إلى أن الحل للمشكلة الاقتصادية تكمن في جانب الطلب وليس في العرض، ورأى أن المبدأ الذي يقوم عليه الاقتصاد هو مبدأ الطلب يخلق العرض. وفي هذا الإطار أكد **كينز** أن أساس النمو الاقتصادي هو الطلب الفعلي الذي يصدر من جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء أفراد كانوا أو مؤسسات أو حكومات، مما يفتح المجال أمام إمكانية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو الأمر الذي اعتبره **كينز** ضروريا بحكم عجز آلية السوق عن إحداث التوازن التقائي للاقتصاد.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عن مستوى قد يكون أقل من مستوى الاستخدام الكامل أو أكثر منه، ويتحدد من خلال الطلب الكلي. كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض، بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال. وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل، وبالتالي فالتوازن في الانتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، ويرى **كينز** أن أساس تكون الدخل في المدى القصير هو اجتماع الاستثمارات الانتاجية وغير الانتاجية الخاصة والحكومية.

عارض كينز كذلك فكرة التقليديين عن مرونة الأجور والأسعار بالشكل الذي يكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، حيث رأى أ ن وجود النقابات العمالية والإضرابات يحول دون انخفاض الأجور بالشكل الذي يقضي على البطالة وبعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

ويعرض **كينز** نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الانفاق الكلي بالنحو التالي:

$$y = C + I + G + X - M \dots .1$$

حيث أن:

y : الدخل القومي

C: الانفاق الاستهلاكي (الطلب على السلع الاستهلاكية) من طرف العائلات.

I : الانفاق الاستثماري (الطلب على السلع الاستثمارية) من طرف العائلات.

G: الانفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

X : قيمة الصادرات.

M: قيمة الواردات.

يوضح **كينز**أن مستوى الدخل القومي بتحدد بالانفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين معا العائلي والحكومي (C+I+G)، ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معني من العمالة L، والمستوى الفني السائد T، وحجم معين لرأس المال K. ويرى **كينز** أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر، وذلك مع افتراض ثبات جانب التكنولوجيا. ويشير **كينز** إلى أن لزيادة حجم العمالة بفعل زيادة الدخل القومي والاستثمار حدود تظهر عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، حينها لا يمكن زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك، ومن ثم يرى **كينز** أن علاج مشكلة البطالة يكمن في زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة ومنح مزايا ضريبية وتقديم الإعانات وغيرها من الآليات التي من شأنها رفع قيمة الناتج الفعلي إلى مستوى الناتج المحتمل الذي يعكس مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد، ومن ثم فالبطالة إن وجدت في الاقتصاد فهي اختيارية إنما يعود سببها إلى نقص الطلب الفعال[1].

2. نظرية مراحل النمو لوالت روستو Rostow

جاءت أبحاث **روستو** حول النمو الاقتصادي لتفسر الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي على أساس وضعية كل دولة بالنسبة لمسار يتكون من خمسة مراحل كما يوضحها الشكل **(6)** .

أ. مرحلة المجتمع التقليدي

تتميز هذه المرحلة أساسا بتطور هيكل المجتمع في نطاق دوال إنتاجية محدود نتيجة الاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي الذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك العائلي، ويتم استعمال طرق إنتاج تقليدية تكون تحت سيطرة الإقطاعيين المدعومين من السلطة المركزية.

[1]. Michel De Vroey, Keynes, **Le cas d' une macroéconomie a l'autre**, ed Dalloz, 2009, Paris, p, 24.

الشكل (6): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن

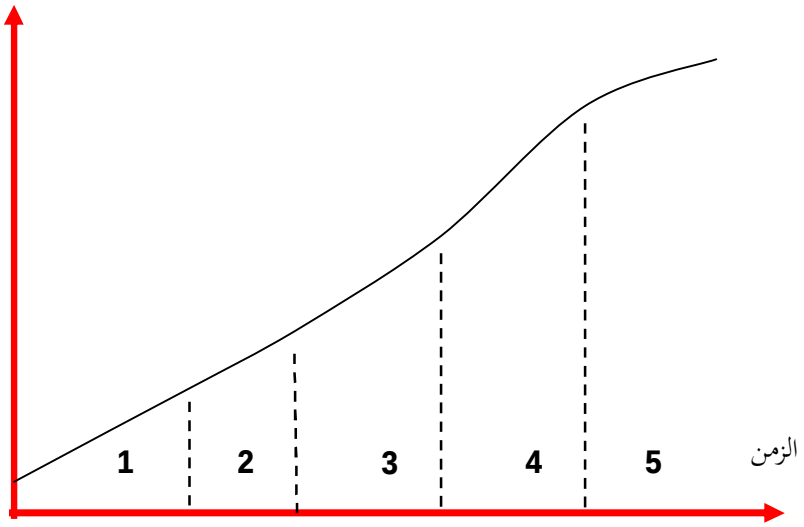

Source: Maré Nouchi, Croissance économique, ed Dalloz, Paris, 1996, p, **66.**

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق

هي عبارة عن مرحلة انتقالية تتميز بالتغير التدريجي في اتجاهات المجتمع وذلك بتحقيق معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار واعتماد التقنيات الحديثة نسبيا، ويساعد على ذلك وجود طبقة من رجال الأعمال والمنظمين المستعدين لاقتحام أسواق جديدة وقطاعات أخرى غير الزراعة مثل التجارة والنقل وكذلك الصناعة بفعل تطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة في الإنتاج، كما أن تنامي عمليات الادخار يسمح بتطور القطاع المصرفي ومن ثم تزايد الاستثمارات.

ج. مرحلة الانطلاق

هي المرحلة التي تنتهي فيها الاتجاهات والأعراف التقليدية ويؤكد **روستو** على ثلاثة شروط يجب توافرها حتى تنتقل المجتمعات إلى مرحلة الانطلاق وهي:

. ارتفاع معدل الاستثمار إلى 10% من الدخل القومي بالشكل الذي يسمح بتحقيق معدلات عالية من التراكم الرأسمالي التي تتطلبها التنمية.

. تنمية قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي يتميز بإمكانية النمو السريع وعادة ما يكون في القطاع الصناعي.

. توفر هيكل سياسي واجتماعي وتنظيمي يتميز بحسن استغلال الموارد ويعمل على توفير رؤوس الأموال.

تكتسي هذه المرحلة أهمية كبيرة كونها تشكل بداية التحول نحو التنمية، ويعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل السابقة، حيث قام **روستو** بحصرها بين سنوات 1783 و1802 بالنسبة لبريطانيا، 1830-1860 بالنسبة لفرنسا، 1834-1860بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، 1878- 1900 بالنسبة لليابان.

د. مرحلة النضج الاقتصادي

تظهر هذه المرحلة تقريبا بعد مضي حوالي 60 سنة على بدء مرحلة الانطلاق وتتميز بظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات متطورة بالشكل الذي يغير تركيبة الاقتصاد القومي ويرفع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان.ويؤدي الارتفاع في معدلات الاستثمار سواء في رأس المال البشري أو المادي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتنوعها بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتراكم رأس المال والمحافظة على مستويات مرتفعة من التقدم في عديد القطاعات خاصة الصناعية منها.

وقد حدد **روستو** مرة أخرى التواريخ التي دخلت فيها بعض البلدان المتقدمة هذه المرحلة بسنوات 1850 بالنسبة لبريطانيان 1910 بالنسبة لفرنسا، روسيا سنة 1950، الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1900، اليابان سنة 1940، ألمانيا سنة1910.

هـ. مرحلة الاستهلاك الوفير

يرتفع حجم الاستهلاك بشكل كبير في هذه المرحلة، وتتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى الحضري، إضافة إلى التوجه نحو تجاوز قضايا الغذاء والسكن ومختلف الحاجات الأساسية إلى السعي نحو تحقيق الرفاه والاستفادة من أوقات الفراغ بإنتاج سلع الرفاهية بكمية كبيرة وجودة عالية مثل الفنادق الفخمة والسيارات الفاخرة وغيرها من السلع التي تعكس قمة الرفاهية الاقتصادية.

وحسب **روستو** فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السباقة في وصول هذه المرحلة، وذلك سنة 1920، تبعتها بريطانيا سنة 1930 ومعظم دول أوروبا الغربية بدءا من سنة 1950.أما بلدان العالم الثالث فيتواجد جزء منها في المرحلة الثالثة كالصين، البرازيل والهند، والقسم الآخر في المرحلة الرابعة على غرار أندونيسيا، سنغافورة، تايلندا وماليزيا. بالاضافة إلى قسم آخر والذي يشكل الأغلبية لايزال في المرحلة الثانية مع الإشارة إلى أن عديد دول العالم الثالث يتميز بالازدواجية في المراحل، حيث نتواجد فيه المرحلة الرابعة إذا ما نظرنا إلى

تقدمها التقني في القطاع الصناعي وفي المرحلة الأولى أو الثانية عندما يتعلق الأمر بتخلف و بدائية القطاع الزراعي وغياب سلطة الدولة وتحكمها في الأوضاع.

المطلب الرابع: نظريات النمو الداخلي

انطلاقا من منتصف الثمانينات من القرن الماضي أخذت الدراسات حول النمو الاقتصادي بعدا آخر، وذلك من خلال أبحاث كل من **بول رومر** Paul Romer سنة 1986 **وروبرت لوكاس** RobertLucas سنة 1988، بينما ركزت النظريات النيو كلاسيكية على تراكم رأس المال المادي لتحقيق النمو دون أن تدمج بوضوح المصادر الأخرى للنمو على أساس أن التقدم الفني عبارة عن عامل خارجي يستقطب كل هذه الآثار.وجاءت نظريات النمو الداخلي مغايرة، حيث قامت بوضع قواعد واضحة لمصادر النمو التي تشمل إلى جانب رأس المال المادي كل من رأس المال البشري، رأس المال العام ورأس المال التكنولوجي.

1. النموذج الأول لـ بول رومر Paul Romer

شكل النموذج الأول لـ **رومر** سنة 1986 أول مبادرة لوصف خصائص النمو الذاتي على اعتبار وجود آلية تسمح للاقتصاد بالنمو داخليا حتى مع ثبات حجم السكان أو مخزون رأس المال، مما يعني أن إيرادات رأس المال يمكن أن تكون ثابتة أو حتى متزايدة.

إن أهمية رأس المال المادي كمصدر للنمو الداخلي عند **رومر** تظهر من خلال مخزون المعرفة التي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الانتاج. وعلى عكس النماذج النيوكلاسيكية التي ترى أن إيرادات رأس المال متناقصة ولم تعر أي اهتمام لتراكم المعرفة المتولدة عنه، اعتبر **رومر** أن النمو يتحقق بترابط كل من مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولدة عنه. فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يحقق معدل نمو داخلي طويل الأجل وثابت، على أن يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار[1].

وتعتبر نظرية **رومر** مستمدة أساسا من أعمال الاقتصادي **آرو** التي قام بها سنة 1962 والتي رأى من خلالها أن المعرفة الجديدة تؤدي إلى زيادة الإيرادات ليس فقط للشركة الأولى التي تستعملها بل لجميع الشركات، وذلك في شكل وفورات خارجية.

وحيث أن الإيرادات كما يرى **آرو** تتناقص في حالة تراكم المعرفة وبالتالي فالنمو يكون معدوما ما لم يتزايد عدد السكان، لكن **رومر** قام بتغيير قدر معين من خصائص نظرية **آرو** حتى أمكنه أن يقترح نموذجا فعليا

[1]. p, Jean Marie le Page, **Croissance et cycle**, 2 éme édition, ed Synonime SOR, Paris, 2006, p, 138.

للنمو الداخلي ينفرد به ويضعه من أوائل الرواد في نظريات النمو الداخلي، فالوفورات الخارجية عند **رومر** يمكن أن تحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة مما يؤدي إلى نمو اقتصادي منتظم أعلى من معدل النمو الناتج عن التقدم الفني وتزايد السكان. ذلك أن الوفورات الايجابية الخارجية للاستثمار كبيرة بدرجة كافية مما يجعلها تحول دون انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي فإن زيادة الميل للادخار والاستثمار سيؤدي إلى الزيادة الدائمة في معدل النمو[1].

2. النموذج الثاني لـ بول رومر Paul Romer

استمرارا لأعماله في مجال النمو الداخلي أسس **رومر** نموذجه الثاني عام 1990، ووفقا لهذا النموذج فإن مستوى الإنتاج لا يعتمد فقط على كمية العمل ورأس المال، وإنما على تنوع هذا الأخير أيضا. إذ أن زيادة نسبة مخزون رأس المال نتيجة إضافة آلات جديدة سيكون له أثر مختلف على الإنتاج. وهكذا أصبحت الابتكارات حسب هذا النموذج في قلب عملية النمو، وتنتج خيارات جديدة لأطراف النشاط الاقتصادي تدفعهم إلى تطبيق طرق وأساليب إنتاج جديدة تتسم بطابع ابتكاري ترتكز على المعرفة ويكون سعرها أعلى بكثير من تكلفتها الحدية. وللمعرفة عند **رومر** تحليلان متكاملان:

أ. التحليل الأول: إن المعرفة عبارة عن سلعة عامة حيث أن مخزون المعرفة يدخل مباشرة في إنتاج المعارف الجديدة، ذلك أن لكل باحث الحق في الاطلاع واستغلال اكتشافات غيره من الباحثين مقابل تكلفة محدودة للغاية مثل الاشتراك في المجلات المتخصصة أو شراؤها، تصوير المقالات والبحوث وغيرها.

ب. التحليل الثاني: في هذه الحالة تكون المعرفة أشبه بسلعة خاصة، حيث ينبغي على الشركات أن تدفع مقابل اكتسابها الحق في استعمال المعرفة التي تم اكتشافها، وذلك وفق نظام براءات الاختراع. وإذا كانت الايرادات الناتجة عن براءات الاختراع كثيرة بالنسبة للمخترعين، فإن العائد من ورائها على المستوى الكلي أكبر، وذلك نظرا لما تؤدي إليه من آثار خارجية. فالمعارف المنتجة في شكل سلع رأسمالية أو وسيطة لا تستخدم فقط لتحسين إنتاجية قطاع السلع النهائية، بل وبصورة مجانية لزيادة إنتاجية وفاعلية قطاع البحث العلمي.

وانطلاقا من ذلك فالإمكانيات التي تقدمها الدول للبحوث تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يفسر عدم إمكانية حدوث تقارب في معدلات النمو بين مختلف الدول، وذلك حسب حجم الإمكانيات

[1]. عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص، 32.

المسخرة للبحث العلمي. وهذا يعكس الاتجاه الشائع في النظريات التقليدية النيوكلاسيكية التي تؤكد حدوث التقارب بشكل حتمي، وقد رأى **رومر** في هذا السياق أن الدول الأكثر تطورا نتيجة التراكم المعرفي تنموا بسرعة بنسبة أكبر من غيرها مما يؤدي إلى استمرار التباعد بين اقتصاديات الدول المختلفة[1].

3. نموذج ماید J.E Mead

حاول الاقتصادي البريطاني **مايد** توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي،حيث رأى أن الناتج الوطني الحقيقي هو عبارة عن دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، وحيث أن مستوى التقدم التكنولوجي في المدى القصير يبقى ثابتا وكذلك معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

وتأخذ دالة الانتاج حسب نموذج **مايد** الشكل التالي:[2]

$$y=f(k,L,N,T) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: K:المخزون الصافي لرأس المال L : القدر المتاح من قوة العمل

N: الأرض والموارد الأخرى T: الزمن الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي

إذا كانت N ثابتة فإن: $y = ka\,\Delta x + \Delta x\,b\,\Delta L + x$ .....**(2)**

حيث **(Δ)** هي التغير الطفيف، و a وb هي الناتج الحدي لرأس المال والعمل على التوالي و $\boldsymbol{x}$ تمثل مستوى الإنتاج إذا تغير المستوى التكنولوجي.

وبقسمة المعادلة (2) على y نجد: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{a\Delta k}{y} + \frac{b\Delta L}{y} + \frac{\Delta x}{y}$

$$\frac{\Delta y}{y} = \left(\frac{ak}{y} \cdot \frac{\Delta k}{k}\right) + \left(\frac{bL}{y} \cdot \frac{\Delta L}{y}\right) + \frac{\Delta x}{y} \rightarrow (3)$$

وحيث أن: $(Y = \frac{\Delta y}{y})$ وهو معدل النمو النسبي للناتج، وأن: $K = \frac{\Delta K}{K}$ هو معدل النمو النسبي لرأس المال، بينما: $L = \frac{\Delta L}{L}$ وهو معدل النمو النسبي للعمل، في حين: $Y = \frac{\Delta x}{y}$ ويعبر عن معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة.

وبالتالي فالعلاقة(3)تصبح:

$$y = \left(\frac{ak}{y}\right) + \left(\frac{bL}{Y}\right)L + y \rightarrow (4)$$

[1]. عبد الباسط وفاء، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية ونقدية، دراسة تحليلية ونقدية،** دار النهضة العربية، 2000، ص35.

[2]. محمد مصطفى، سمير أحمد، **النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 1999، ص، 193.

الناتج الحدي النسبي للعمل. ومن $\boldsymbol{Q = \frac{BL}{y}}$ وهو الناتج الحدي النسبي لرأس المال، و$\boldsymbol{U = \frac{aK}{y}}$وحيث أن:

تصبح:Mead ثم فالعلاقة الأساسية لنموذج **مايد**

$$\boldsymbol{y = UK + QL + y \rightarrow (5)}$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال بإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل، وأيضا معدل النمو التكنولوجي. وعند البحث عند نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه:

$$\boldsymbol{y - 1 = UK - (1 - Q) + y \rightarrow (6)}$$

فإذا كانت: $\mathbf{K = \frac{\Delta K}{K} = \frac{Sy}{K}}$، فإن العلاقة (6) تصبح:

$$\boldsymbol{U = \frac{aK}{y} \rightarrow UK = \frac{sy}{k}.\frac{ak}{y} = as}$$

$$\boldsymbol{y - 1 = as - (1 - Q)l + y \rightarrow (7)}$$

4. نظرية لوكاس Lucas

بنى **لوكاس** نموذجه على أساس اعتبار رأس المال البشري أحد أهم مصادر النمو الاقتصادي، وكما الاستثمار في الرأس المال المادي يؤدي إلى خلق القيمة، كذلك الاستثمار في الرأسمالي البشري يقوم بنفس الدور، بل إن دوره حسب **لوكاس** أهم وأكثر فاعلية. وينصرف مفهوم رأس المال البشري على مخزون المعارف المكتسبة من خلال إعداد الأفراد وتأهيلهم، وكذا توفير مقومات الصحة والغذاء خاصة في البلدان النامية[1].

ينظر **لوكاس** إلى رأس المال البشري على أنه ملكية خاصة للفرد الذي يحوز المعرفة، وذلك على العكس من رأس المال التكنولوجي الذي يعد ولو بصورة جزئية مالا عاما حيث يكفي بذل نفس الجهود التي أجريت من طرف المكتشفين لتحقيق نفس النتائج أو الاستخدامات. كما أن عوائد رأس المال البشري خاصة تعود لصاحبها، أما عوائد التكنولوجيا فهي عمومية في المقام الأول حتى ولو كان استخدامها يتم أحيانا بصفة قاصرة أو مانعة. ويقسم رأس المال البشري إلى قسمين:

أ. رأس مال بشري مستخدم في العملية الإنتاجية وهو يمثل فئة العمال.

ب.رأس مال بشري مخصص لعملية التكوين والتأهيل، ويشمل المكونين والمتكونين.

يمثل معدل الاستثمار في الرأسمال البشري نسبة مجموع المكونين والمتكونين إلى عدد السكان. وحيث أن الاستثمار في صورته التقليدية هو ذلك الجزء من الإنتاج الذي لم يتم استهلاكه بل يستثمر لزيادة الإنتاج في

[1]. Jean – Marie le paege, **Croissance et cycle**, op. cit, 149.

المستقبل، لذلك فإن عدد المكونين والمتكونين يمثلون جزءا من الموارد البشرية التي تم الاستغناء عن خدماتهم في العملية الإنتاجية والتضحية به من أجل زيادة فاعلية العمل وتحقيق قيمة مضافة أكبر في المستقبل.

ويأخذ تراكم رأس المال البشري حسب نموذج **لوكاس** المعادلة التالية:

$$h^1 = B(1-U)h$$

حيث أن U هي الزمن المسخر للعمل، و(1-U) هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، B يمثل مقدار الفعالية.

وبقسمة طرفي المعادلة علىh نجد:[1]

$$\frac{h^1}{h} = B(1-U)$$

أما دالة الانتاج فتأخذ شكل دالة **كوب دو قلاس** Cobb-Douglas

$$y = k^B(hL)^{1-B}$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي تقوم على تفسير اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان كما هو الحال بالنسبة لنموذج **سولو** عندما أشار إلى أن كفاءة القوة العاملة تضاعف من إمكانيات النمو وكذلك نموذج **آرو** حول التعليم وأهمية الرأسمال البشرى، إلا أن الفرق بين هذه التحليلات وتحليل **لوكاس** هو أن تراكم المعرفة عند **سولو** و**آرو** ما هو إلا نتيجة ثانوية وتلقائية عن الإنتاج، أما **لوكاس** فيرى أنه سلوك إرادي لأطراف النشاط الاقتصادي بحيث يكون التعليم صفة أكثر خصوصية لتراكم رأس المال البشري،فكلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد (1-U) ، كلما ساعد ذلك على زيادة رأسمالهم البشري h ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

كما أن عنصر العمل في نظرية **سولو** ثابت لايمكن تغيير حجمه أو مقداره في لحظة معينة وذلك باعتباره عاملا خارجيا، مما يعني أن ندرة العمل يقيد إمكانيات النمو عبر تناقص إنتاجية رأس المال. أما في نظرية **لوكاس** نجد أن كل ذلك يحدث كما لو كان عنصر العمل ينمو بمعدل ذاتي أو داخلي مما يقوض افتراض الندرة الذاتية لعامل العمل التي تكبح إمكانيات تراكمه.

وحتى يتولد نمو ذاتي يرتكز على رأس المال البشري يكفي حسب **لوكاس** أن تكون الايرادات الحدية لرأس المال البشري ثابتة، وإذا كانت متزايدة فإنها تسمح بتحقيق نمو طويل الأجل ودائم.

يقترح **لوكاس** تخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدرات العمال ومعارفهم مما يسمح في نفس الوقت بالحصول على وفورات إيجابية داخلية تمثل نتيجة الموازنة بين الخسارة في الدخل الحالي بفعل تقليل الوقت

[1]. Jean – Marie le paege, op, cit, p, 149.

المخصص للإنتاج والفعالية اللاحقة الناجمة عن الاعداد والتكوين، ووفورات إيجابية خارجية تظهر في الأثر الإيجابي الذي يمارسه المستوى المتوسط لرأس المال البشري على مجموع المشروعات القائمة في الدولة. بالإضافة إلى الوفورات الإيجابية داخل نظام التعليم نفسه، وكذلك الوفورات الخارجية التعاقبية التي تتناقل من فرد لآخر داخل العائلة أو الشركة أو المجتمع ويتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل.

وقد ركز **لوكاس** أكثر على أهمية الإستثمار في الرأسمال البشري في الفترات الأولى من حياة الأفراد نظرا لاتجاه الفعالية الحدية لاكتساب المعارف إلى التناقص في الفترات اللاحقة، كما أكد على أهمية دور الدولة في تعلم الأفراد وتدريسهم وتوفير مختلف امكانيات الاستثمار في الرأسمال البشري مع الحرص على تحقيق العدالة في توزيع الدخل باعتبارها شرطا أساسيا لتحفيز الأفراد وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. وعلى عكس نظرية **سولو** التي ترى إمكانية تقارب معدلات النمو بين الدول، تثق نظرية **لوكاس** في استمرار التباعد في مستويات التحول بين الدول انطلاقا من أن الاقتصاد الذي يجري تخصيصا أوليا لكل من رأس المال المادي ورأس المال البشري أفضل من غيره سيظل على الدوام في وضع نمو أفضل من غيره، وهذا ما يفسر قوة وتركيز تراكم رأس المال المادي في الدول المتقدمة مقارنة بدول العالم الثالث وذلك نتيجة التخصيص المكثف لرأس المال البشري في الدول المتقدمة الذي سمح بتحقيق معدلات عالية من الإنتاجية، وأكثر من هذا استطاع استقطاب اليد العاملة خاصة المؤهلة من دول الجنوب[1].

[1]. عبد الباسط وفاء، مرجع سابق ، ص، 45.

خاتمة الفصل الأول

يشكل النمو الاقتصادي محور اهتمام الباحثين والاقتصاديين وغيرهم من الفاعلين، ذلك أنه يعكس زيادة الدخل القومي من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف عوامل الانتاج المتاحة من موارد طبيعية وبشرية ورأس المال، في ظل تخطيط اقتصادي فعال يراعي ظروف وإمكانيات الدولة، مع توفير الوسائل والتكنولوجيات الحديثة التي من شأنها تحسين وزيادة الانتاجية. ونظرا لأهمية العنصر البشري في خلق وزيادة القيمة خاصة في الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة، فقد شكلت التنمية البشرية محور اهتمام السياسات الاقتصادية من خلال مختلف أوجه الرعاية والتكوين وتنمية الرأسمال البشري. وعموما نخلص من خلال هذا الفصل إلى ما يلي:

- التنمية الإقتصادية هي نتيجة لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال فترة ممتدة من الزمن، يكون لها انعكاس إيجابي على متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وعلى مستوى المعيشة بصفة عامة.

- إن نظريات النمو الاقتصادي على تعددها واختلاف أبعادها، تعد بمثابة المرجع في بناء السياسات الاقتصادية، وذلك حسب مقومات كل دولة وظروفها. وتبقى نظريات النمو الداخلي المرتكزة على المعرفة وتراكم الرأسمال البشري هي الأهم في عصرنا هذا، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تسجل تأخرا ملحوظا في الانخراط في اقتصاد المعرفة مقارنة بالدول المتقدمة

- يعد التصنيع أحد أوجه التنمية الاقتصادية حيث تزدهر الصناعات بمختلف أنواعها، فضلا عن الأنشطة الزراعية والتجارة والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، ومن ثم تحقيق التوازن في سوق العمل.

سنتناول في الفصل الموالي مفاهيم عامة عن سوق العمل وجدلية تدخل الدولة لتنظيمه وتحقيق التوازن فيه، سواء من خلال السياسات الاقتصادية أو عن طريق سياسات الشغل. .

تمهيد

عرفت السوق تاريخيا على أنها فضاء أو مساحة يتم فيها ومن خلالها تبادل السلع والخدمات، وهي ليست ذات بعد أو حيز جغرافي بقدر ما هي علاقة وعملية تفاعلية بين البائع والمشتري، وقد تطورت السوق وآلياتها عبر الزمن لتأخذ أشكالا متعددة ومجالات مختلفة خاصة مع تطور النظام الرأسمالي وسيطرة مبادئه على أغلب الاقتصاديات في العالم. حيث كان يشترط عدم تأثير الفرد على السوق وقراراتها، بمعنى وجود عدد لا متناه من العارضين والمشترين ليس بإمكان أي منهم أن يؤثر على السوق منفردا.وحيث أن آلية عمل السوق تنافسية بمعنى أنها تشترط المعرفة التامة بالأسعار وحجم العرض والطلب وكذا مختلف التقلبات في السوق، وبالتالي فالفاعل الاقتصادي(Agent économique) قادر على اختيار الأنسب والأفضل دون الحاجة إلى تدخل الدولة أو أي طرف آخر، طالما أن المبدأ هو الحرية التامة للعناصر الاقتصادية التي تحدد السعر الطبيعي لنتيجة التفاعل بين العرض والطلب في السوق. ويتحقق التوازن الكلي تلقائيا عندما يتحقق التوازن في الأسواق المتخصصة أو الجزئية. وبالنتيجة تتحقق جميع مصالح الفاعلين في هذه السوق على أن يبقى الشرط الأساسي في ذلك كله هو حرية السوق وعدم التدخل في آلياتها من أي مصدر كان.

المبحث الأول: جدلية تدخل الدولة لتنظيم سوق العمل

إن التسليم بحرية السوق يطرح تساؤلات عن جدوى وأسباب تدخل الحكومة المعاصرة في العديد من المجالات على مستوى مختلف الأسواق من خلال السياسات الضريبية مثلا لتخفيض الأسعار وتوجيه عناصر الإنتاج الوطني، أو من خلال الموازنة العامة وحجم الإنفاق العام للتحكم في الطلب، أو عن طريق التشريعات والقوانين المنظمة لمختلف الأسواق، والأهم من كل ما سبق بالنسبة لموضوع بحثنا هو أشكال تدخل الحكومة على مستوى سوق العمل من خلال سياسات الشغل[1].

يعد مصطلح سوق العمل من المصطلحات التي ظهر استعمالها حديثا وبالتحديد أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث استخدم من قبل اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمال وعرفته بأنه: المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف، بمعنى المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن اليد العاملة ويبحث فيه الأفراد عن العمل[2]. وإذا كان البعض يرى أن سوق العمل تمتاز عن غيرها من الأسواق في كون خدمة العمل فيها تؤجر ولا تباع، كما لا يمكن فصلها عن العامل، إلا أن اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة أمثال هيشز (Hiches) يرون أن سوق العمل تشبه تماما أسواق المنافسة التامة مثل سوق التموين الخارجي، سوق التموين الدولي وسوق السلع، بل ويفترضون تجانس العمل وانعدام تكاليف النقل وتكاليف الإعلان عن العمل، وكذا توفر المنافسة التامة بين عدد كبير من البائعين والمشترين في سوق العمل[3]. وانطلاقا من ذلك سنستعرض من خلال هذا المبحث آليات سوق العمل ثم جدلية تدخل الدولة لتنظيم السوق بصفة عامة، وذلك بالتمييز بين ثلاثة تيارات أكاديمية أساسية هي: التيار الرافض للتدخل الحكومي، والتيار المؤيد له، والتيار الثالث الذي يرى وجوب التدخل مع تحقيق انسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق على نحو يكمل كل منهما الآخر دون تعارض[4].

المطلب الأول: آليات سوق العمل

ينظر إلى سوق العمل على أنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، على أن تكون نتيجة التفاعل هي تسعير خدمات العمل. وتمتاز هذه السوق عن غيرها من الأسواق بأن

[1]. نبيل مرزوق: **دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص 02.
[2]. نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001-2002، ص.15 .
[3]. ضياء مجيد الموسوى، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.11.
[4]. عبد الله شحاتة خطاب، **دور الدولة والنظرية الاقتصادية، الدروس المستفادة للحالة المصرية**،

خدمة العمل فيها تؤجر ولا تباع كما لا يمكن فصلها عن العامل. ولأن الأمر كذلك، يمكن القول أن سوق العمل هو فضاء أو دائرة للتبادل الاقتصادي بين طالبي العمل والعارضين له في صورة طرفين يحتاج أحدهما للآخر، ولكل أوراقه التي يتفاوض بها. فمثلما المستخدم بحاجة إلى العمل من أجل الإنتاج، كذلك هو الحال بالنسبة للفرد الذي يسعى إلى تلبية احتياجاته وطموحاته عن طريق الأجر.

ويطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الوظائف المتاحة عن عدد الراغبين في العمل اسم سوق العمل المحكم أو الضيق، وتكون القدرة التفاوضية لعارضي العمل فيه أكبر من تلك الخاصة بطالبيه. أما في الحالة التي يزيد فيها عدد الباحثين عن العمل عن عدد الوظائف المتاحة فيسمى بسوق العمل الراكد، يكون فيه العارضون للعمل في وضع غير مريح، ويقبلون بسعر منخفض لجهودهم مادامت قدرتهم التفاوضية ضعيفة.

1. عرض العمل

يقصد بعرض العمل ذلك الجهد الإنساني المعبر عنه في شكل ساعات عمل والذي يرغب الفرد وضعه تحت تصرف طالبي العمل أو المنتجين مقابل أجر يعتبره كاف للتخلي عن سلعة الفراغ، فالفرد عندما يقبل بمستوى معين من الأجر، فهو يضحي بمنفعته الحالية من وقت الفراغ من أجل منفعة أكبر ومنفعة أحسن في وقت لاحق يضمنها له الأجر الذي قبل به[1]. حيث أن لكل فرد منحنى سواء يفاضل فيه بين ساعات الفراغ والدخل، ويعبر عن مستوى معين من الإشباع لديه. فالفرد ذو التفضيل الأكبر لساعة إضافية من وقت الفراغ، يكون منحنى السواء لديه أكثر من الأفراد ذوي التفضيل الأقل لساعة إضافية من وقت الفراغ، وقد يكون للفرد منحنى سواء شاقولي يصل به الأمر إلى ما يعرف بالحل الركني الذي يعبر عن قرار عدم العمل. كما أن الفرد يقوم بإحلال ساعات الفراغ بساعات العمل كلما ارتفع الأجر ولكن حتى مستوى معين، ثم بعد ذلك يطلب استعمال أكبر لوقت الفراغ.

يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع، والسكان ذوي النشاط الاقتصادي هم جزء من هذه التركيبة. وتضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا في إنتاج السلع والخدمات، والذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل، ويرغبون فيه، ويبحثون عنه. وتنقسم قوة العمل تبعا لذلك إلى قسمين:

[1]. نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، مركز دلتا للطباعة، الإسكندرية، 2000، ص 271.

أ. المشتغلون: هم الأفراد الذين يباشرون عملا مثمرا لصالح أرباب العمل، والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمستخدمين بأجر، ويشملون كذلك الأفراد الذين يعملون بدون أجر.

ب. المتعطلون: هم الأشخاص الذين لا يعملون ويشتملون على الذين سبق لهم العمل والذين لم يسبق لهم ذلك.

وينظر إلى هيكل القوى العاملة من خلال حساب معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بنسبة عدد الأشخاص النشطين اقتصاديا إلى إجمالي السكان على النحو الآتي:

كونه لا يأخذ في الاعتبار اختلاف التركيب العمري للسكان بين بلد وآخر، يوصف معدل النشاط الاقتصادي المعبر عنه بالعلاقة السابقة أنه لا يصلح للمقارنات الدولية، كما أنه لا يعتبر مقياسا دقيقا لمدى المساهمة في النشاط الاقتصادي. لذلك يستخدم غالبا معدل النشاط الاقتصادي المنقح، وذلك بنسبة قوة العمل إلى القوة البشرية. هذه الأخيرة يقصد بها الشريحة السكانية التي يمكنها المساهمة في النشاط الاقتصادي، وتتمثل عادة في الفئة العمرية من 15 سنة إلى 64 سنة.

ولأن النشاط الاقتصادي موزع عادة بصورة عشوائية بين الذكور والإناث، ومن أجل إعطاء تحليل دقيق لحالة الشغل، يستخدم معدل آخر يسمى بمعدل النشاط الخاص. يقيس نسبة انتماء كل جنس إلى قوة العمل. فتأخذ منحنيات معدلات المساهمة الخاصة بالعمر أشكالا متباينة ويصعب تفسيرها، خاصة عند الإناث. حيث أن هناك حالات يرتفع فيها هذا المعدل إلى حده الأقصى في الفئة العمرية من 20-40 سنة، وتتناقص بعد ذلك. وقد يدخل بعض النساء إلى سوق العمل لأول مرة في سن متأخر، كما قد يخرجن في سن مبكر، وهناك حالات خروج ودخول لأكثر من مرة لأسباب مختلفة.

2. الطلب على العمل

يعتبر الطلب على العمل مشتقا من الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فالمؤسسة، وسعيا منها إلى تحقيق أهدافها وإشباع حاجات عملائها، تقوم باستئجار والاستعانة بالجهد الذي يعرضه الأفراد في سوق العمل مقابل أجر معين، يفترض أن يكون أقل من العائد من ورائه. ذلك أن الطلب على العمل في المدى

القصير مرتبط بإنتاجيته الحدية، مقارنة بالأجر الحقيقي الذي يمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار $(\frac{w}{p})$. ورياضيا يعبر عن الطلب على العمل بدلالة الأجر الحقيقي كما يلي:$d = f\left(\frac{\omega}{\rho}\right)$ حيث وكما يوضحه الشكل (7) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي. كما أن ميل الدالة سالب أي:$\frac{dNd}{\frac{d\omega}{\rho}} < 0$.

باعتبار العمل هو العنصر المتغير في المدى القصير، بينما يكون كل من رأس المال والتكنولوجيا ثابتين، ويستمر التوظيف إلى أن تتساوي التكاليف المختلفة لوحدة العمل الأخيرة مع قيمة إنتاجيتها الحدية$(p(m\rho) = \omega)$، أما في المدى الطويل، تصبح كافة عناصر الانتاج متغيرة، وبالتالي تقوم المؤسسة بالمفاضلة بينها بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق أعلى مستوى من المكاسب، وذلك بإحلال عنصر إنتاج مكان آخر.

الشكل (7): الطلب على العمل

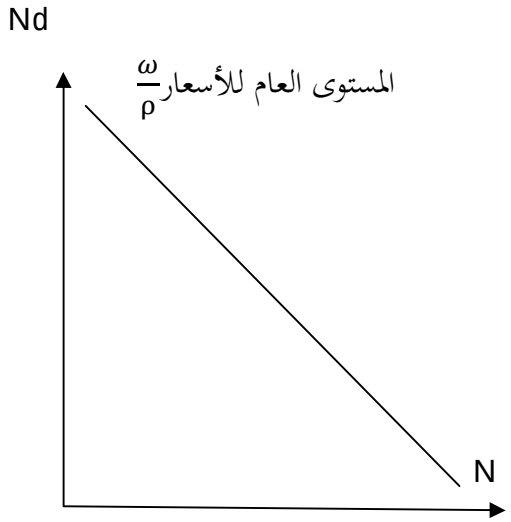

المصدر: مُحَمَّد صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات، ص، 41.

على المستوى الكلي، يتحدد الطلب الكلي على العمل بتجميع الطلبات الجزئية للمؤسسات، مما يؤدي بنا إلى القول بأن النمو الاقتصادي هو أهم عامل يتحكم في الطلب على العمل، ذلك أنه يعكس حجم الاستثمار ومن ثم الحاجة إلى اليد العاملة وهذا ما أكده قانون **أوكن Okun** عندما أثبت وجود علاقة طردية بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل. كما أن زيادة حجم التكوين الرأسمالي في الاقتصاد يلعب

دورا كبيرا في خلق فرص عمل باعتبار أن مزيدا من الاستثمارات تعني زيادة في البنية التحتية والمنشآت وخطوط الإنتاج.

لقد دار نقاش نظري واسع النطاق حول تأثير المستوى العام للأجور على الطلب على العمل بين المدرسة الكينزية والمدرسة النيوكلاسيكية، حيث ترى هذه الأخيرة أن مزيدا من الزيادات في الأجور الاسمية سوف تؤدي إلى تخفيض في الطلب على العمل، بحيث تؤثر الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في المؤسسات وصولا إلى مجمل الدخل القومي، أما الكينزية فترى أن المستوى العام للأسعار يؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي الفعال والمحدد الأساسي للنمو.

بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والمستوى العام للأجور، يتحدد الطلب على العمل بعوامل أخرى مثل التأمينات الاجتماعية، التضخم، الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي[1]. فبالنسبة للتأمينات الاجتماعية ينطبق عليها التحليل السابق المتعلق بالأجور باعتبار أن جزءا منها والمدفوع من قبل أرباب العمل يعامل معاملة الأجور، بمعنى أن زيادة الائتمانات التأمينية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف اليد العاملة وبالتالي تخفيض الطلب على العمالة وخلق فرص عمل جديدة وفق التحليل النيوكلاسيكي. ومثلما هي طردية العلاقة بين الطلب على العمالة والناتج المحلي الإجمالي كما أثبتته دراسة **فيليبس** سنة 1985، كذلك هي العلاقة بين نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ولو بدرجة أقل. ويلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في الطلب على العمالة وخاصة في البلدان النامية سواء لجانب الطلب المباشر عبر مزيد من الوظائف في المؤسسات الحكومية، أو بشكل غير مباشر عبر تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي على مجمل النشاط الاقتصادي.

المطلب االثاني: التيار المؤيد للتدخل والتأثير على آليات السوق

لقد أدى تحول الطبقة العاملة التي تمت تعبئتها وزجها كوقود للحروب وإعادة الإعمار إلى قوة اجتماعية فاعلة ومؤثرة منحت أحزاب اليسار الاشتراكية والشيوعية وزنا سياسيا مؤثرا على التوجهات الحكومية، مما جعل حكومات ذلك الوقت منحازة لخيارات أكثر اجتماعية. كما أن عملية إعادة البناء في دول أوروبا الغربية أدت إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي ترافقت بوفرة في الإنتاج وزيادة في إنتاجية العمل.

[1]. عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، **العوامل المؤثرة على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011**، مجلة الباحث العربي، العدد 2014/002، ص15

ولتغطية الطلب الكبير على قوة العمل تم القبول بصيغة العبء الاجتماعي التي كانت تعني ضرائب أكبر لتمويل المرافق العامة، وأجورا أعلى للاستجابة لرغبات العاملين ومنحهم بعض المكتسبات الاجتماعية مثل التعليم المجاني، والرعاية الصحية ونظام التقاعد، ودعم السكن والنقل العام، وتعويض البطالة وغيرها من المساعدات الاجتماعية المختلفة. ومن ثم إقامة نظام خاص ليس اشتراكيا، لكن ومن خلال نظام الرعاية الاجتماعية الواسع، حقق قدرا أكبر من العدالة الاجتماعية والرفاه بالمقارنة مع نظام السوق الحر.

إن تدخل الدولة لتنظيم السوق يجد مبررا يقوم على أساس تحول السوق من طابعه التقليدي الحر إلى الطابع الاجتماعي، حيث تكون الغاية الأساسية للسوق هي تلبية احتياجات اجتماعية، وتكون وظيفة الاقتصاد بوجه عام وظيفة تنموية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه لجميع المواطنين.

في إطار هذا المفهوم يصبح للدولة دور مختلف عن دورها في إطار السوق الحرة، فتقوم بدور محوري في الحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي والاجتماعي، ويقوم نظامها على مبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والتكفل بمن ليس لهم مكان في السوق وغير القادرين على تأمين متطلبات العيش الكريم، أي الانتقال إلى نظام اقتصادي اجتماعي مختلف نوعيا عن اقتصاد السوق الحر، وتصبح السوق محكومة بالبعد الاجتماعي وليس بآلياتها الحرة، وهذا ما عرفته بعض دول أوروبا الغربية خلال الأربعينيات وحتى السبعينات في القرن الماضي في ظل ما سمي آنذاك بدولة الرفاه أو الدولة الراعية(L'etat providence) [1].

تعد المدرسة الكينزية مثالا عن معارضة فكرة الحد الأدنى لتدخل الدولة، وانطلاقا من فكرة الفشل السوقي الذي يعبر عن الحالة التي يفشل فيها نظام السوق في تحقيق شروط الأمثلية عند تخصيص الموارد، فإن الأسباب التي تدفع بضرورة تدخل الدولة لتنظيم السوق هي:

أ. غياب المنافسة في السوق: والذي يعود إلى غياب عناصر المنافسة التي قد تنتج مثلا عند خضوع الإنتاج لتزايد الغلة.

[1]. Dominique Henriet, Economie publique,

ب. الخارجيات أو الآثار الخارجية: تتمثل في مختلف التفاعلات بين العناصر الاقتصادية غير المعنية بالسوق. ويكون أثرها سلبي على غرار التلوث الذي سببته المصانع، أو إيجابية مثل الخارجيات المعلوماتية. فالمعرفة التي ينتجها الباحثون والمخترعون يستفيد منها أشخاص آخرون دون مقابل كامل أو دون مقابل نهائيا[1].

ج. السلع العامة: من خصائصها أن جميع المستهلكين يشتركون في استهلاكها دون تحديد نصيب كل فرد على حده.

إذا كان التيار المؤيد للتدخل الحكومي يبرر موقفه انطلاقا من فكرة الفشل السوقي فإن المعارضين لهذا التدخل يشددون على ضرورة وجود الأسواق وحريتها للوقوف على عدم كفاءة الحكومات أو ما يعرف بالفشل الحكومي الناتج عن الرشادة المقيدة والتنافس بين القائمين في السلطة على عائد الأنشطة الربحية. بالإضافة إلى ضعف الكفاءة الحكومية في تخصيص الموارد، مما يجعل من تكلفة الخدمة العامة أعلى من منفعتها. فالقطاع العام في غالب الأحيان يتبنى أهدافا لا يمكن قياسها،كما هو الحال بالنسبة للمدارس والمؤسسات الثقافية والصحية. وهذا ما يجعل من عملية تقييم الأداء مسألة غاية في الصعوبة من ناحية القبول الاجتماعي والسياسي لمستويات الأداء. ثم إن تعدد الأهداف، وكذا تعدد صناع القرار يصعب على المستفيدين من الخدمة رقابة مستوى أداء المنظمة، ما يفتح المجال أمام الموظفين الحكوميين لمراعاة مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة. وهذا على العكس بالنسبة للقطاع الخاص، حيث يتم تقييم الأداء على أساس هدف واحد وهو تعظيم الأرباح.

وبالنسبة لفكرة التسعير الحدي باعتبارها مبررا كذلك لتدخل الدولة، فقد انتقدت انطلاقا من عدم وجود ضمانات تؤكد التزامات القطاع العام بقاعدة التسعير الحدي. وفي حالة تموين العجز عن طريق الضرائب فإن ذلك سيؤدي إلى عدم الكفاءة في مواطن أخرى، وخاصة إذا كانت الضريبة ذات أثر مشوه للسوق. أما فيما يتعلق بمسألة الخارجيات فيمكن حلها من خلال نظام السوق، حيث أن تحديد حقوق الملكية يسمح بالتفاوض بين الأطراف التي تقف وراء هذه الخارجيات من جهة، والمستفيدين والمتضررين منها من جهة أخرى[2].

[1]. Pascal Cambe male et autre, **Les grande questions économique et social**, ed la découverte, Paris,2013.
[2]. Lazary, **Economie générale**, la collection de l'etudiant, Aldar elothmannia, Algérie, 2007, p, 57-58.

1. الطلب على العمل عند كينز

يقبل كينز فرضية المنافسة التامة التي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الانتاج وفق النموذج: $y = F(L)$ مع كون $dF(L)/dL > 0$ و $d^2F(L)/dL^2 < 0$

وبموجب هذه الفرضية تكون الأسعار معطاة بحيث لا يمكن لأي منتج على انفراد أن يتلاعب بالأسعار. وقاعدة التوازن في هذه الحالة هي أن المنتج يستمر في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة والتي تتمثل في معدل الأجر الاسمي (W) مع الانتاجية الحدية بالقيمة والتي تعبر عن الانتاجية الحدية العينية للعمل في السعر السوقي للسلعة المنتجة(P). ويمكن كتابة صيغة شرط توازن المنتج على النحو: $P \times dF(L)/dL = W$

أي أن المنتج يستمر في الطلب على العمل حتى تتساوى إنتاجية العمل الحدية العينية بمعدل الأجر الحقيقي. تمثل العلاقة السابقة دالة الطلب على العمل وهي مشتق دالة الانتاج، وحيث أن الاستدلال الذي يصح على المنتج الفردي يمكن تطبيقه على المستوى الكلي، يمكن تعميم الدالة الجزئية السابقة للحصول على الدالة الكلية التي تكون لها نفس الخصائص المتمثلة أساسا في الاستمرارية والتناقص مما يمكننا من الأخذ بمقلوبها لكتابة دالة الطلب على العمل بالشكل: $L^d = F^{-1}(\frac{W}{P})$

بمعنى أن العلاقة بين الطلب على العمل من طرف المنتجين ومعدل الأجر الحقيقي سالبة[1].

2. عرض العمل عند كينز

يعتبر كينز أن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الإسمي W ، ويرى أن العمال معرضون للخداع النقدي وأن سلوكهم في عرض خدماتهم يتوقف على أعلى معدل أجر إسمي بغض النظر عن تغيرات المستوى العام للأسعار، والسبب في ذلك حسب كينز هو أن العامل يعرف بكل دقة معدل الأجر الاسمي، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للمستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته ضعيفة وغير واضحة، ويتحدد بكمية النقد المتداولة. كما أن معدل الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض، وبشكل أدق يفرض كينز أن هناك حدا

[1]. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص، 266.

أدنى لمعدل الأجر الإسمي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وإلا لا يوجد أي عامل يقبل عرض خدماته. ويعود ذلك إلى عدة عوامل مؤسسية، سيكولوحية واجتماعية هي:[1]

- القوانين الاجتماعية المختلفة والاتفاقات الجماعية بين نقابات العمال وأرباب العمل التي تحمي العمال.
- وجود معدل أجر أدنى مضمون SMIG.
- صعوبة قيام أرباب العمل بخلق المنافسة بين العمال وعدم قبولها من العمال أنفسهم.

ويترتب على كل هذه الاعتبارات أن دالة عرض العمل تتحدد بمعدل الأجر الاسمي، وأن لهذا الأخير حدا أدنى لا يمكن اختراقه. وتأخذ الشكل: $L^s = f^s(\frac{W}{P})$

مع الشرطين التاليين: - دالة عرض العمل متزايدة مع معدل الأجر الإسمي

- هناك حد أدنى للأجر الإسمي

3. توازن سوق العمل عند كينز

إن وجود الحد الأدنى لمعدل الأجر الإسمي $\bar{L}$ يجعل من حجم العمل الأقصى المعروض عندما يكون معدل الأجر الإسمي السائد $(W = \bar{W})$ كما يوضحه الشكل (8). وإذا ما تعدى حجم الطلب هذا المستوى $\bar{L}$، فلا بد من رفع هذا المعدل.

ومن أجل مستوى أسعار عام P ، يكون حجم العمل ومعدل الأجر الاسمي والحقيقي للتوازن كما يلي:

$\bar{L} > L^*$

$\bar{W} < W^*$

$\bar{W}/P < W^*/P$

[1]. محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص، 271.

الشكل (8): توازن سوق العمل عند كينز

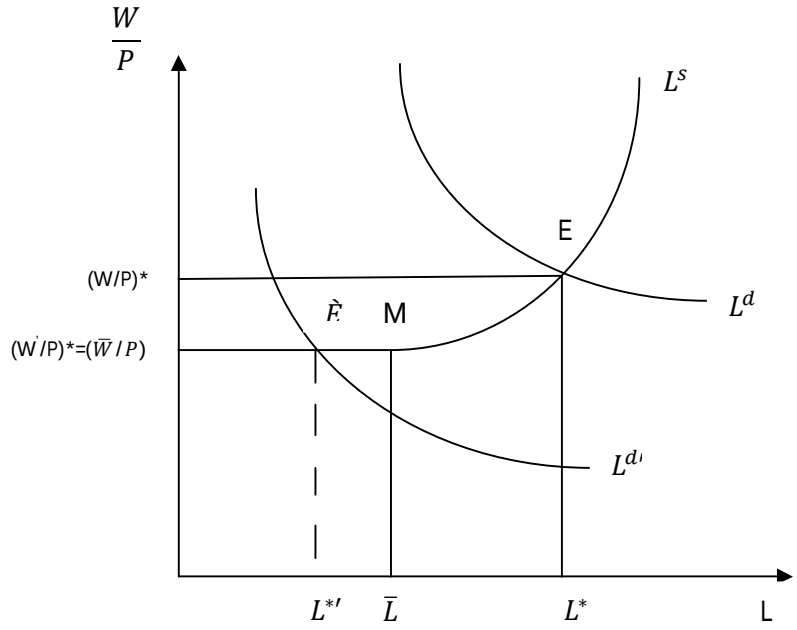

المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص، 266.

وفي حالة كون الطلب على العمل أقل من الحجم المعروض الأقصى $\bar{L} > L^{d-}$ ، فإن انخفاض الطلب على العمل سيؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الإسمي، ولكن إلى مستوى لا يتعدى الحد الأدنى $\bar{W}$. فيحدث التوازن في سوق العمل، بحيث يتحدد حجم العمل ومعدل الأجر الإسمي التوازنيين.

$\bar{W} = W^*$ مع $L^* < \bar{L}$

من الملاحظ أن هذا التوازن هو توازن الاستخدام غير الكامل، وحجم البطالة غير الإرادية يقاس بالفرق:

$\bar{L} = L^*$

والبطالة غير الإرادية تعني أن هناك عددا من العمال مستعدين لقبول معدل الأجر السائد، غير أن المشاريع الإنتاجية تتطلب حجما أقل، بمعنى أن الرفض يصدر عن المنتجين وليس من العاملين. ويفسر بعدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض، ونظرا لهذا يفقد سوق العمل كل إمكانية التصحيح الذاتي التي تمكنه من العودة إلى حالة توازن الاستخدام الكامل[1].

[1]. محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص، 280.

المطلب الثالث: التيار الرافض للتدخل الحكومي

يمثل هذا التيار التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي نشأ في بريطانيا نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين الذين استطاعوا أن يضعوا مبادئ للتحليل الاقتصادي ظلت مقبولة، واستمر العمل بها إلى غاية الثلاثينيات من القرن الماضي أين برز **جون مينار كينز** بأفكار جديدة في كتابه « نظرية العمالة والفائدة والنقد» حيث انتقد من خلاله مبادئ التحليل الاقتصادي التي جاء بها **دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل ، ألفريد مارشال وبيجو** وغيرهم من الاقتصاديين الذين أطلق عليهم **كينز** تسمية الكلاسيك.

وقد بنى الكلاسيك تحليلهم على فرضيتي خضوع النظام الاقتصادي للمنافسة التامة والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وانصب تحليلهم في تفسير مختلف الظواهر الاقتصادية على الفترة القصيرة الأجل وفي نطاق مغلق يقضي بعدم وجود تعاملات مع الخارج. وحيث ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بقوانين الطبيعة الكونية، وأن أي تدخل من قبل الإنسان سيؤدي إلى عرقلة سير هذه القوانين، ذلك أن الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، والسوق البعيد عن التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد، كما أن مصلحة الفرد والجماعة معا تتحقق في ظل فرضية كمال الأسواق أين يتم الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة، ثم إن التدخل الحكومي حسب مؤيدي هذا التيار غير ضروري وغير فعال ويقترن دائما بنقص في رفاهية الأفراد أو على الأقل بتخفيض مستويات النشاط الاقتصادي، فما تقوم به الدولة يمكن للقطاع الخاص القيام به بصورة أحسن.

وبذلك يقتصر دور الدولة أو ما يطلق عليه حد التدخل الكلاسيكي في:[1]

أ. حفظ النظام والأمن والعدالة واستقرار العلاقات السياسية الخارجية،

ب. تسجيل وتنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية،

ج. حماية المنافسة وتوفير المناخ الملائم لها، ثم الحرص على الشفافية وتوفير المعلومات.

إن المدرسة الكلاسيكية وإن رسمت حدودا لتدخل الدولة، إلا أنها لم توضح كيفية ممارسة الدولة لمهامها على ضوء هذه الحدود، مما يضعها في موقف المقصر في مسؤولياته وفي موقف المتجاوز لحدوده أحيانا أخرى.

[1] عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارهاالاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 23-24 .

فانطلاقا من مبدأ حفظ النظام واستقرار العلاقات السياسية الخارجية مثلا، قد تضطر الدولة إلى التدخل في صراعات ونزاعات تنتهي بغنائم في صورة أسواق جديدة تؤثر على السوق الداخلي إيجابا أو سلبا. كما أن مبدأ حماية المنافسة يعطي للدولة في العديد من الحالات حرية أكبر في تطبيقه بالشكل الذي يهدد قواعد اللعبة أكثر مما يحميها.

هذه الأمثلة تعكس الفجوة بين الأطر النظرية وحدود التطبيق الفعلي، ولعل أوضح مثال على ذلك ما دعا إليه أحد أبرز رموز هذا التيار **ميلتون فريدمان** عندما أقر في نظام الكوبونات التعليمية الذي بموجبه تقوم الحكومة تقديم التمويل المخصص للتعليم مباشرة إلى مستهلكي الخدمة وليس إلى مقدميها، ومن ثم يصبح للطالب الحرية في اختيار المدرسة المناسبة، مما يعزز القدرة التنافسية للمدارس. وهذا يحقق وفقا لتصور **فريدمان** تحديا لعدم كفاءة المدارس الحكومية بالمقارنة مع المدارس الخاصة، حيث تؤدي المنافسة بينهما إلى تخفيض التكاليف وتحسين جودة التعليم. وعلى الرغم من وجاهة الفكرة التي اقترحها **فريدمان** إلا أن عملية التطبيق الفعلي لهذا المقترح لم تكن بالسهلة لاعتبارات كثيرة مثل البعد والقرب من المدارس، طبيعة العلاقة بين الحكومة والمدارس الخاصة، ثم إن الملاحظ على هذا المقترح هو أنه يحاول إيجاد تبرير لتدخل الدولة بطريقة مضللة ، وإلا كيف تفسر تمويل الدولة للتعليم وهي التي يطلب الحياد منها والتنحي جانبا، فإذا كان مؤيدو هذا التيار يرون أن ما تقوم به الدولة يمكن للفرد القيام به بصورة أحسن، وبالتالي يمكن القول أنه بإمكان هذا الأخير تمويل الخدمة التعليمية التي يستهلكها، على أن يتم إعفاؤه من العبء الضريبي المخصص لذلك[1].

وإذا كان التوازن في سوق العمل يتحقق حسب المدرسة الكينزية عندما تتدخل الدولة سواء على مستوى الطلب على العمل عن طريق الانفاق الحكومي أو على جانب العرض، فإن الكلاسيك يرون أن آليات السوق كفيلة بإحداث هذا التوازن.

1. الطلب على العمل لدى الكلاسيك

تنظر المؤسسة إلى اليد العاملة على أساس أنها مدخلات للعملية الإنتاجية، ومن ثم فإنها تسعى إلى تعظيم أرباحها عن طريق الاستمرار في الإنتاج والتشغيل إلى غاية تساوي القيمة السوقية للإنتاج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي الذي تدفعه كما يوضحه الشكل(9).

[1]. حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 184.

الشكل (9): الطلب على العمل في الاقتصاد الكلاسيكي

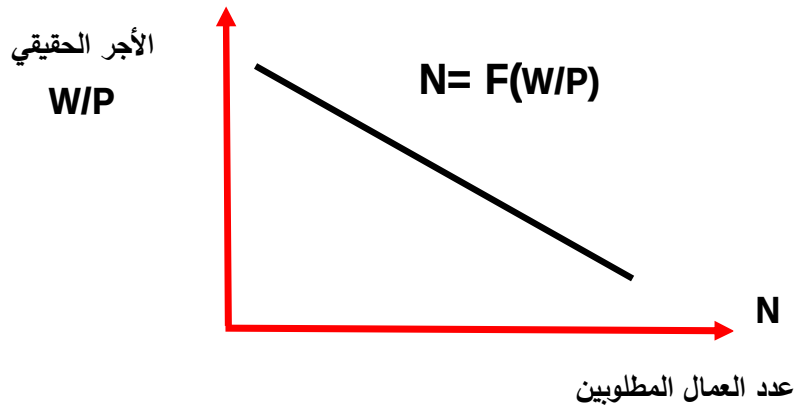

المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص، 98.

قد تواجه المؤسسة مبدأ الغلة المتناقصة التي ينتج عنها تناقص الإنتاج الحدي نتيجة تشغيل وحدات إضافية من العمل، لذلك فإنها تعمل على تكييف الطلب على اليد العاملة مع قيمة الإنتاج الإضافي بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق أقصى الأرباح أو على الأقل الوصول إلى نقطة تساوي كلفة استخدام عمال إضافيين مع القيمة الحدية لإنتاجهم وهي نقطة توازن مستوى العمالة في المؤسسة. وحيث أن العمل هو العامل المتغير بالنسبة للاقتصاد الكلي في المدى القصير، لذلك يحدث التوازن في الاقتصاد الكلي تماما كما هو الحال بالنسبة للمستوى الجزئي حيث يستمر التشغيل في الاقتصاد الكلي إلى غاية تساوي الإنتاج الحدي لآخر مجموعة مستخدمة من العمال مع الأجر الحقيقي الذي تتحصل عليه هذه المجموعة ليأخذ بذلك منحنى الطلب الكلي نفس شكل الطلب الفردي.

2. عرض العمل لدى الكلاسيك

يرى الكلاسيك أن عدد العمال وحتى ساعات العمل التي تشكل عرض العمل تتحدد بمستوى الأجر الحقيقي، وتقوم علاقة التبعية هذه على افتراض أن العمال وغيرهم من مالكي الموارد لا يتأثرون بما سماه الاقتصادي الأمريكي **فيشر** بالوهم النقدي وهو العجز عن إدراك أن قيمة الوحدة النقدية تزداد وتنقص، ويأخذ منحنى عرض العمل منحنى صعود إيجابي كما يوضحه الشكل (10).

الشكل (10): منحنى عرض العمل لدى الكلاسيك

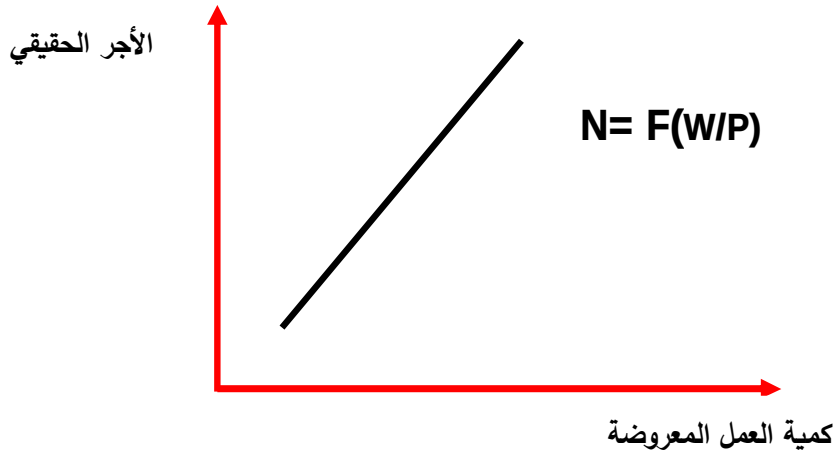

المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص، 95.

إن النقد في نظر الكلاسيك عبارة عن واسطة للتبادل ومن ثم فاستعماله في الاقتصاد العصري يجب أن لا يخفي الحقيقة الأساسية وهي أن الاقتصاد يهتم بالدرجة الأولى بمبادلة البضائع بالبضائع، ووجود النقد يضمن سهولة في التعامل بدل المقايضة. ومضمون هذه النظرة أن ارتفاع الدخل النقدي هو ارتفاع للدخل الحقيقي، وأن مالكي المواد بما فيهم العمال يقومون مواردهم بالدخل الحقيقي الذي يحصلونه منها.

3. المستوى التوازني

يتحقق المستوى التوازني حسب الكلاسيك عند نقطة تقاطع كل من منحنى العرض مع الطلب معبرة عن مستوى التشغيل الكامل، وإن كانت هناك بطالة غير الاحتكاكية فيرى الكلاسيك أنها اختياريه ناتجة عن عجز بعض الأفراد عارضي العمل على إقناع طالبي العمل ومطالبتهم بأجور أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية للعمل[1]. فيتحقق التوازن كما يوضحه الشكل (11) عند نقطة تقاطع منحنى الطلب على العمل **Δ** مع منحنى عرض العمل **s**، فإذا كانت الأجور الحقيقية عند المستوى (w/p1) يكون عدد العمال الباحثين عن العمل

[1]. Pierre Cahuc, André Zylberleg, **Le marché du travail**, édition de Boeik université, 1 er édition, 2001, p, 383.

عند المستوى (N2)، في حين يكون الطلب على العمل من طرف أرباب العمل عند المستوى (N1). وبالتالي فالمسافة (N2 , N1) تعبر عن فائض العمال الذين يبحثون عن العمل عند مستوى الأجور الحقيقية السائد حاليا، لكن نتيجة المنافسة القائمة بين العمال يلجأ البعض منهم إلى عرض خدماتهم لأرباب العمل بأجور نقدية منخفضة عن (w/p1)، ليؤدي ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية، ومن ثم ارتفاع الطلب على العمل. وبافتراض ثبات المعطيات الأخرى، يتحقيق التوازن عند مستوى آخر للأجور الحقيقية هو (w/pe) ومستوى عمالة (Ne). وباعتباره مشتقا من الطلب على السلع والخدمات، يرى الكلاسيك أن الطلب على العمل غير محدود، وذلك تطبيقا لقانون ساي للأسواق الذي يقضي بأن العرض يخلق الطلب الخاص به وعن ثم عدم وجود فائض في الإنتاج، وحتى وإن حصل فسينحصر على جزء معين من الاقتصاد سرعان ما تتكفل آلية الأسعار بتصحيح الوضع والعودة إلى الوضع التوازني . كما يوضحه الشكل(11).

الشكل (11): الوضع التوازني لسوق العمل لدى الكلاسيك

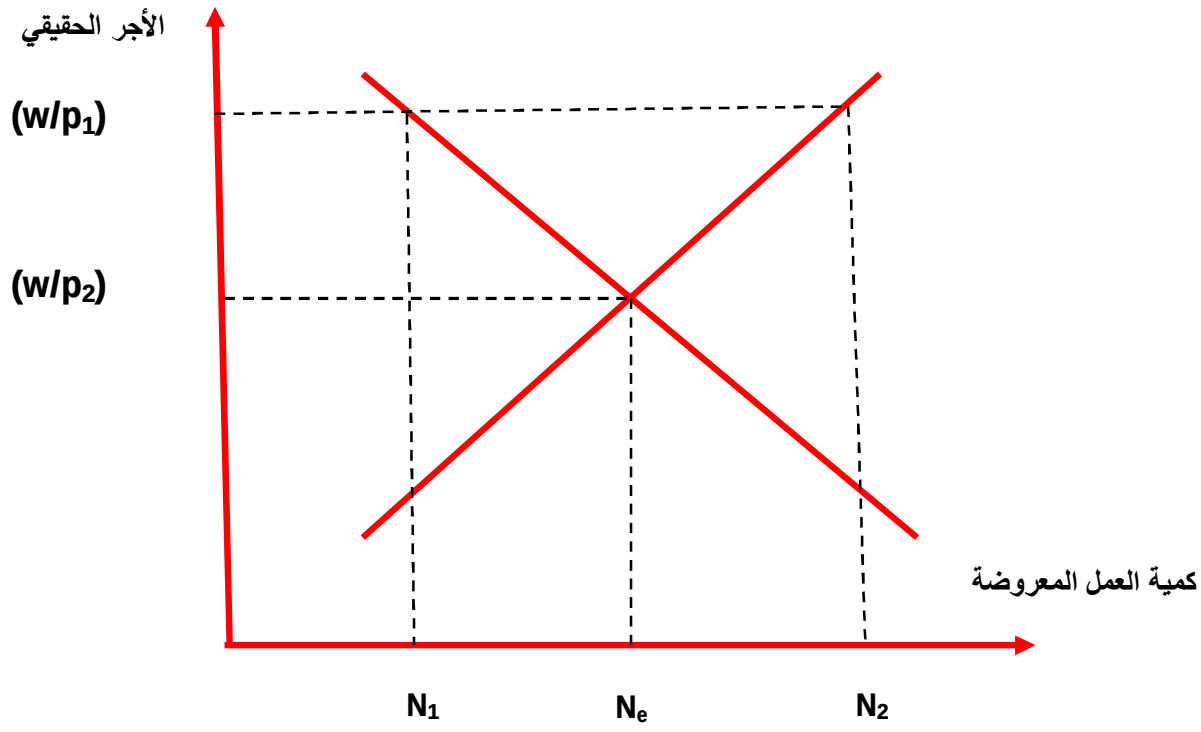

المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص، 102.

ويتحدد مستوى الأجور عند الكلاسيك بما يعادل قيمة الحاجات الضرورية الأساسية التي تكفل العيش للفرد العامل ولو عند الحد الأدنى، وذلك تطبيقا لنظرية أجر الكفاف التي تعتبر إحدى ركائز الفكر الكلاسيكي، حيث يرى روادها أن ارتفاع الأجور عند الحد الأدنى الضروري للحياة سيؤدي إلى تحسن الحالة المعيشية للعمال مما يزيد من إقبالهم على الزواج والإنجاب ومن ثم زيادة عرض العمل في المجتمع، وبالنتيجة تنخفض مستويات الأجور إلى الحدود الدنيا التي تعيق الزواج والإنجاب مع مرور الوقت، وبالنتيجة مرة أخرى ينخفض عرض العمل وترتفع الأجور مرة أخرى لتعود إلى سابق مستواها أو أعلى، وهكذا تدور الأجور وفق ديناميكية العرض والطلب على العمل حول مستوى حد الكفاف.

مع بداية القرن التاسع عشر وفي وقت كانت فيه المشروعات الصناعية والتجارية في أشد الحاجة إلى رؤوس الأموال ظهر في إنجلترا نظرية **رصيد الأجور** مستندة على مبادئ نظرية **حد الكفاف** ومكملة لها في نفس الوقت، حيث تعتبر أن مستوى الأجر يتحدد بتفاعل قوى الطلب على العمل من طرف أرباب العمل وعرض العمل من طرف الأفراد، إلا أن ما يميز هذه النظرية هو اعتبارها أن الطلب على العمل يستند إلى مقدار رأس المال المخصص بدفع الأجور من طرف أرباب العمل، وهو عبارة عن مدخرات سابقة بالنظر إلى الفترة الممتدة بين الإنتاج والتسويق.

ومن ثم يظل مستوى الأجر ثابتا مادام كل من هذا المقدار وكذلك عدد العمال ثابتين، ومن ثم فإن أي زيادة في الأجور تحصل عليها فئة من العمال كنتيجة لضغوط التشريعات القانونية وكذا النقابات العمالية، ستكون على حساب نقص أجور الفئات الأخرى. لكن أثبتت الوقائع التاريخية عدم صحة هذه النظرية، فعلى سبل المثال بقيت الأجور منخفضة في إيرلندا من سنة 1948 إلى سنة 1951، وذلك على الرغم من هجرة حوالي مليون ايرلندي إلى أمريكا، والمقابل ارتفعت الأجور في أمريكا رغم زيادة عدد العمال.

في بداية القرن العشرين قام مجموعة من الاقتصاديين بتطوير نظرية أخرى في تحديد الأجر تقوم على الإنتاجية الحدية للعمل، ويرى **جون بايت كلارك** أن قانون المردود المتناقص يحكم جميع فروع الإنتاج حيث يتزايد الإنتاج بمعدلات أقل من تزايد العمل، ومن ثم يتحدد مستوى الأجر على أساس إنتاجية وحدة العمل الأخيرة فيتجه الأجر إلى التطابق مع الإنتاجية الحدية للعمل كما يوضحه الشكل**(12).**

الشكل(12): منحنى الإنتاجية الحدية

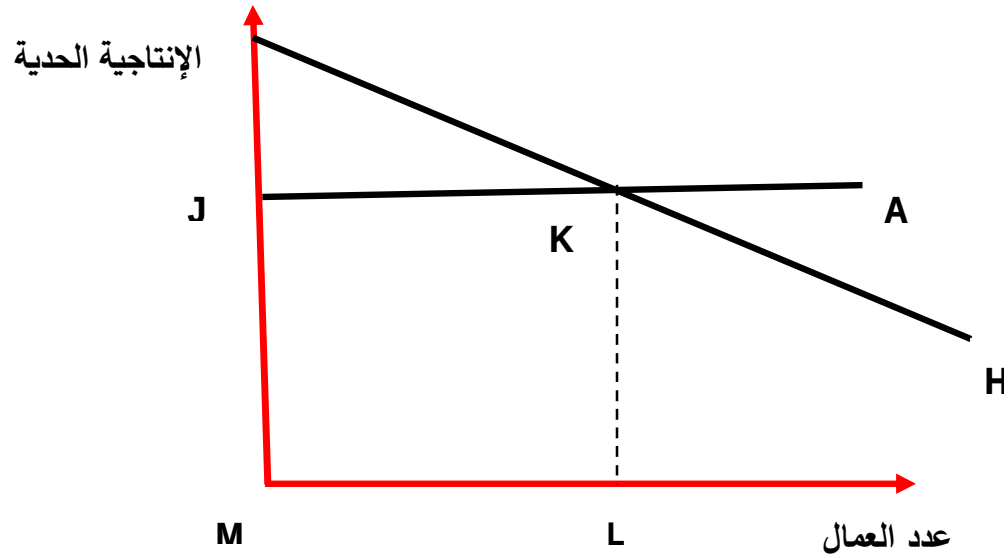

تقوم هذه النظرية على افتراض سيادة المنافسة التامة في السوق، وباستثناء عنصر العمل، تبقى العناصر الأخرى وهي عدد السكان ورأس المال وأساليب الإنتاج ثابتة، وبالتالي فالمنتج كما يوضحه الشكل (12) سيستمر باستخدام عنصر العمل حتى يتساوى أجر آخر عامل مع إنتاجه الحدي، فيتقرر بذلك معدل الأجر (J.M) وهو أجر جميع العمال في المؤسسة، والذي يمثل عددهم بالمساحة (M.L).

يترتب على هذه النظرية وجود أجر واحد في السوق يساوي الإنتاجية الحدية للعمل وعنده يتم تشغيل حجم معين من القوى العاملة.

المطلب الرابع: التيار الداعي إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق

بين الرفض التام والمطالبة بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي، هناك تيار ثالث لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي، بل يعتبره في كثير من الأحيان مؤثرا في الحياة الاقتصادية، مع إشارته إلى أن التدخل الحكومي الخاطئ قد تكون له آثار سلبية مدمرة، ولعل أهم مثال على ذلك تجربة دول جنوب شرق آسيا التي أكدت أهمية التكامل بين آليات السوق والتدخل الحكومي في شكل علاقة تشاركية بين الدولة والقطاع الخاص. فالاعتماد حسب مؤيدي هذا الاتجاه على فرضية الفشل أيا كان مصدره كسبب للتدخل هي فرضية غير مكتملة، إذ لا يوجد ما يؤكد أن الفشل السوقي في حالة وجود الاحتكار مثلا يجعل من الملكية العامة أفضل.

فقد تحل عدم الكفاءة في التسعير محل عدم الكفاءة في النفقة، كما أن الفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة وما يترك للقطاع الخاص مسألة نسبية وديناميكية وفقا لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها. ذلك أن مشكلة تحديد موطن الفشل يعد سهلا نسبيا، لكن أن تثبت أن القطاع العام أكثر وأجدر على القيام بمهمة ما من القطاع الخاص والعكس، فهذا يتوقف على المعطيات المتعلقة بكل دولة والظروف المحيطة بها.

إن مبررات التدخل الحكومي لا يفترض التلازم بين الإنتاج وتقديم الخدمة وبين الملكية، إذ تستطيع الدولة حسب مؤيدي هذا التيار الذي يمكن وصفه بالمعتدل أن يقدم الخدمة أو أن تنتج السلعة من خلال آليات عديدة، قد تكون الملكية العامة فيها إحدى هذه الأشكال، كأن يتم الجمع بين الملكية العامة والإنتاج، كما هو الحال بالنسبة لخدمة الدفاع والأمن، أو أن تحتفظ بالملكية العامة لنفسها وتوكل عملية الإنتاج للخواص، على أن تقوم بمهمة التوصية والإشراف وحتى الدعم من خلال الأطر القانونية.

ثم إن الفشل الحكومي لا يعني عدم وجود طرق لمعالجته، ففي ظل تعدد آليات التدخل الحكومي لإنتاج السلع وتقديم الخدمات يمكن الوصول إلى وضع توافقي يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد.

في إطار البحث عن حل توافقي بين التدخل الحكومي وآليات السوق، تستطيع الحكومة أن تتحكم في قواعد اللعبة على نحو يسمح للفاعلين من القطاع الخاص بالتحرك والنشاط، في إطار إيجابي يدعم رفاهية المجتمع ككل، إذ يمكن للتدخل الحكومي أن يعدل من سلوك الأفراد. فالملاحظ لأفكار التيار الداعي إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق، يجد أنها لا تختلف كثيرا عما أقرته الأدبيات الأساسية للتدخل الحكومي، إلا فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد وطبيعة السلع والخدمات في ظل التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية. وتتمحور أهم مجالات التدخل الحكومي على توفير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات عديدة مثل التعليم والصحة والتكنولوجيا وحماية البيئة والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى تطوير الأطر اللازمة لتقوية وتدعيم السوق ودعم القطاع الخاص خاصة بعد أن تراجع مفهوم الاحتكار الطبيعي بفعل التقدم التكنولوجي. وبالتالي تصبح الدولة مسئولة عن توفير الدعم للقطاع الخاص، وكذا الحرص على الشفافية وتوفير المعلومات ووضع معايير لكفاءة أداء القطاع الخاص.ومن المحاور الهامة أيضا للتدخل الحكومي حماية الاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية، وما يترتب عنها من تأثيرات خارجية يصعب

السيطرة عليها كالأزمات المالية وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء والنفط وغيرها. وعموما يمكن التمييز بين خمسة أدوار أساسية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية:[1]

1. المقدم المباشر للسلعة أوالخدمة: تتطلب هذه الحالة سببا ودافعا استراتيجيا، إذ أن تكلفة الفشل في حالة تولي الدولة للمسؤولية المباشرة عن العملية الإنتاجية تكون مرتفعة ويقتضي النجاح في بهذه المهمة تشخيصا عميقا لإمكانيات الدولة وخياراتها والأهداف المرجوا تحقيقها.

2. الرقابة وإدارة الخدمات العامة: في هذه الحالة يمكن للخدمة أن توفر بواسطة القطاع الخاص، على أن تصحح حالات الفشل السوقي من خلال آليات التدخل الحكومي ، سواء من خلال الضرائب أو الدعم وغيرها من الأدوات والتشريعات.

3. توفير المعلومات: حتى يتمكن الأفراد من اتخاذ القرارات المناسبة بدون تدخل مباشر من طرف الدولة.

4. المنظم أو المراقب: في هذه الحالة تقوم الدولة بتنظيم العملية التي يتم من خلالها توفير الخدمة، ثم تحدد المعايير المختلفة لأداء هذه الخدمة ومراقبة من يقدمها، كما هو الحال بالنسبة لسلطة الضبط المتعلقة بسوق الاتصالات.

5. المشرع أو المقنن: يتعلق الأمر بسن التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي بوجه عام.

أكدت الأدبيات المختلفة على ضرورة إدراك العلاقة التشاركية التي تربط كل من الحكومة والقطاع الخاص، ومن ثم السعي إلى تعظيم المنفعة منها والوصول إلى أفضل الحلول لمشكلتي فشل السوق والفشل الحكومي، فليست السياسة في حد ذاتها من يحدد ربحية تحقق الأهداف، إنما طريقة التطبيق وكفاءة الأطراف المعنية بذلك. وعموما يمكن التمييز بين نوعين من الإجراءات التي يمكن أن تجعل عملية التدخل الحكومي مكملا لدور القطاع الخاص على نحو يدعم النمو الاقتصادي، وهي إجراءات تختص بصنع القرار الحكومي وإجراءات تتعلق بأداء المؤسسات العامة. فعلى مستوى صنع القرار ينبغي على الدولة أن تحد من التدخل في المجالات التي يبرز فيها بشكل صريح المصالح الشخصية، وأن تشجع القطاع الخاص قدر الإمكان على تقديم السلع والخدمات العامة والاجتماعية ، مع توفير مناخ جيد للمنافسة والمراقبة والمشاركة المجتمعية، ثم الحد من القرارات

[1]Dominique Henriet, op.cit, p.05.

الحكومية المقيدة للمنافسة، وكذا تطبيق مبادئ الشفافية والانفتاح بالحرص على توفير المعلومات من أجل فعالية اتخاذ القرارات.كما يجب على الدولة أن تحرص على تحقيق التوازن بين دور الخبرة وتوجيهات صناع القرار، إذ لا تعكس القرارات والتوجيهات الحكومية في كثير من الأحيان آراء الخبراء.

أما بالنسبة للإجراءات المتعلقة بتطوير أداء المؤسسة العامة فتشتمل على مختلف الآليات التي تدعم كفاءة القطاع العام، مثل استخدام المزايدات والمناقصات في توفير الخدمات العامة، واستغلال أجهزة الرقابة على أداء المؤسسات العامة، والاستعانة بالقطاع الخاص للحصول على العديد من الخدمات فيما يعرف بعقود المشاركة. وفي حالة الخدمات التي لا تستطيع الدولة فيها إشراك القطاع الخاص، يمكن لها تطبيق نظام عقود الأداء.

بصورة مختصرة يمكن القول أن التيار التوافقي يرى أن العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص هي علاقة تشاركية وليست تنافسية، فالأجدر حسب مؤيديه هو البحث عن الوسائل التي تضمن معالجة الفشل السوقي ومعالجة صور الفشل الحكومي من خلال إدراك علاقات التشابك بين التدخل الحكومي وآليات السوق.

المبحث الثاني: سياسة الشغل، ماهيتها وأهدافها

تعبر سياسة الشغل في دولة معينة عن صورة منسجمة ومتكاملة عن الأهداف التي تصبوا تلك الدولة تحقيقها في مجال الشغل، وعن الطرق والأساليب اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وتشغل مجموع تدخلات الدولة المختلفة الأبعاد، والرامية إلى تحقيق أهداف كمية و نوعية على مستوى الشغل، وبذلك فهي نضم مختلف القرارات المتعلقة بالشغل والتي تم اتخاذها بناء على معطيات معينة، ووفق شروط محددة فرضتها ظروف تلك الدولة.

المطلب الأول: ماهية سياسة الشغل وتطورها

تتضمن سياسة الشغل مجموع الآليات التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات، حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات. وعلى هذا الأساس تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات، وتكون طويلة المدى

لأنها لا ترمي الى توظيف العاطلين في اللحظة الراهنة، ولكنها تسعى إلى تهيئة الاقتصاد واستيعاب المزيد من العمالة في المستقبل الناتجة عن التحاق أعداد إضافية بسوق العمل.

1. ماهية سياسة الشغل

قدمت تعاريف عديدة ومختلفة لسياسة الشغل، لعل أوضحها وأهمها ذلك الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية OCDE سنة 1985، والذي ركز على مبدأين:[1]

المبدأ الأول: إن سياسة الشغل وفق هذا المبدأ يجب أن تكون موجهة نحو فئات معينة هي البطالين، العاملون الذين يواجهون خطر فقدان وظائفهم والمهددين في عملهم، ثم الفئة الثالثة وتتمثل في الفئة النشطة التي ترغب العمل دون أن تجده مثل الطلبة والمتربصين.

المبدأ الثاني: ينبغي على النفقات التي تخصصها الدولة لسياسة الشغل أن تأخذ الأشكال الآتية:

أ. مكاتب التشغيل العامة

ب. التكوين المهني

ت. التدوير الوظيفي وتقسيم العمل

ث. الحث على العمل وتحفيز الشغل

ج. الأمان الوظيفي وإعادة التأهيل

ح. الخلق المباشر للوظائف

خ. المساعدة على خلق وإنشاء المشاريع الخاصة

د. المحافظة على دخول الأفراد وتغطيتها في حالة عدم العمل

ذ. التقاعد المسبق

تتمحور الأشكال السابقة للنفقات المخصصة للشغل حسب تعريف OCDO على ثلاث فئات، تتعلق الفئة الأولى بالنفقات المباشرة الموجهة نحو المكاتب العمومية للشغل، أما الفئة الثانية فتجمع النفقات من **ب** إلى

[1]. Christine Erhel , **Que sais je – les politiques de l'emploi**, presses universitaires de France, 2009.p.09.

خ في إطار ما يسمى سياسات الشغل النشطة، في حين تضم الفئة الثالثة سياسات الشغل غير النشطة وتجمع النفقات **د** و**ذ**[1].

يستند التعريف السابق على التفريق بين سياسة الشغل والسياسة الاقتصادية بوجه عام، هذه الأخيرة وان كان لها تأثير على سوق العمل، إلا أنها لا تستهدفه بصورة مباشرة بقدر ما تستهدف العملية الإنتاجية والاستثمارية بوجه عام. وهذا على العكس من سياسة الشغل التي تستعمل آليات وأدوات غير تلك التي تستعملها السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى معالجة الاختلالات التي تطرأ على سوق العمل بصورة مباشرة[2]. وبالتالي فالسياسات التي تؤدي إلى زيارة حجم الشغل بصفة عامة، حسب تعريف OCDE هي سياسات عامة ولا تعتبر سياسات شغل كما هو الحال على سبيل المثال، بالنسبة للإعفاء من الإشتراكات الاجتماعية أو تخفيضها، وغيرها من التدابير التي تهدف إلى تشجيع التشغيل وزيادة الطلب على العمل. وكذلك الشأن بالنسبة لمختلف الإجراءات التي تهدف إلى زيادة عرض العمل مثل الإعفاء من الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل المتاح للعامل، فهذه الإجراءات لا تعدو أن تكون سياسات اجتماعية، والهدف المباشر منها هو تدعيم القدرة الشرائية ومحاربة الفقر، وهذا على الرغم من تأثيرها على الشغل.

إن الفعالية التي أثبتتها الأشكال المختلفة لتدخل الدولة من خلال السياسات العامة في تنظيم سوق العمل وتخفيض معدلات البطالة، عاد بالكثير من المتخصصين في مجال اقتصاد الشغل إلى إدماج السياسات العامة ضمن سياسات الشغل، ويرون أن هذه الأخيرة تشتمل على مختلف السياسات العمومية التي تهدف إلى تحسين حالة سوق العمل وتخفيض التكلفة الاجتماعية الناتجة عن حالة عدم التوازن التي تحدث فيه بالشكل الذي يسمح ليس فقط بخلق وظائف جديدة تستجيب لأعداد وظروف العاطلين عن العمل وكذا المحافظة على الوظائف الحالية، بل تشجيع مختلف أشكال المفاضلات الاقتصادية التي من شأنها زيادة حجم التشغيل مثل المفاضلة بين المورد البشري والآلة في العملية الإنتاجية أو المفاضلة بين وقت العمل والأجر[3].

تقدم سياسة الشغل نظرة شاملة تمتد لثلاث أو أربع سنوات على الأقل، ومن تفكير معمق وتشخيص دقيق لوضع الشغل بعد نقاش بين الفاعلين، يتم وضع خطة عمل استراتيجية للشغل تتمثل في خطة عمل تشمل

[1]. Antoine Bevort et autres, **Dictionnaire du travail**, presses universitaire de France, 2012.p.548.
[2]. Dominique Rodor , **Economie du travail et de l'emploi**, ed Mentcherstien. Paris, 1999, p. 297.
[3]. J- P. Déléage et Autres, Croissance, Emploi et développement, les grandes questions questions économique et sociales, ed La découverte, 2007, P, 88.

النتائج والأهداف المراد تحقيقها ثم الأعمال والأنشطة الواجب القيام بها، مع توزيع للأدوار وتحديد للمسؤوليات ثم توفير الموارد المالية اللازمة[1].

واذا كانت النتائج أو الأهداف التي تصبوا سياسة الشغل تحقيقها بصورة عامة هي تطوير الشغل وتسهيل إدماج وإعادة إدماج الأفراد الذين يواجهون صعوبات على مستوى سوق العمل، فان مختلف الأعمال والأنشطة التي تتضمنها عبارة عن آليات يتم وضعها بناء على تلك الأهداف، حيث تضم كل آلية مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الإدماج المهني لفئة معينة أو أكثر من بين الفئات التي تواجه صعوبات في سوق العمل[2].

وان كانت كل من سياسة الشغل وسياسة مكافحة البطالة تهدفان في نهاية المطاف إلى تقليص معدلات البطالة في الاقتصاد، إلا أنه ينبغي التمييز بينهما انطلاقا من كون فعالية السياسيتين غير متماثلة لا من حيث وتيرة تحقيق هذا الهدف ولا من حيث استمراريته ولا حتى من ناحية ضمان جودة العمل، ذلك أن التشغيل في الأساس يحكمه منطق اقتصادي بحث يعبر عن حاجة المؤسسات الإنتاجية إلى اليد العاملة التي تستجيب لخططها الإنتاجية وفق مبدأ العائد والتكلفة، فالمؤسسة تستمر في الطلب على اليد العاملة ما دام العائد من العمل أكثر من تكاليفه المتمثلة أساسا في الأجور ومصاريف العاملين المختلفة.

تقوم سياسة الشغل علي إعطاء الفرصة للمؤسسات ومساعدتها على التوظيف وفق ظروفها الخاصة وخططها الإنتاجية، ويسمح لها ذلك أيضا بالتوسع في نشاطها وتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل. في المقابل، لا يمثل الأفق الاقتصادي أهمية كبرى في حالة سياسة الحد من البطالة، حيث يغلب عليها البعد الاجتماعي وتهدف إلى توظيف أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات، ولا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف، بل تعتمد هذه الأخيرة أساسا على حزمة المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة. لذلك تندرج هذه السياسة ضمن جهود الدولة لامتصاص اكبر عدد من العاطلين وتكون وفق منظور قصير المدى. ومن ثم يمكن اعتبار سياسات الحد من البطالة سياسات سلبية طالما أنها تستهدف

[1]. Olivier Dutheillet de lamoth, **Politique de l'emploi et dynamique des entreprises, pour une nouvelle approche des politiques de l'emploi**, ed Liaison, p, 18.
[2]. Azita BERAR AWAD, **Guide pour la formulation des politiques nationales de l'emploi**,BIT, 1er édition,2012,P,15.

امتصاص البطالة بطريقة غير اقتصادية وغير نهائية، ودون أن يصل هدفها إلى زيادة مستوى الطلب على العمل الذي يعطي الشرعية للتوظيف.

2. لمحة عن تطور سياسات الشغل

لقد كان أول ظهور لسياسات الشغل الموجهة أو المستهدفة سنة 1974، وذلك بعد الانتكاسات التي عرفتها معدلات التشغيل والنمو في أوروبا، وكان الهدف منها تخفيض تكلفة العمل وتقليص معدلات البطالة في نفس الوقت. أما الاهتمام بتطوير الشغل بصورة عامة فقد بدأ منذ منتصف القرن الماضي عندما خرج اجتماع المكتب الدولي للعمل بما يعرف بتصريح **فيلادلفيا** سنة 1944 والذي نص على ضرورة تطوير برامج نوعية وموجهة لتحقيق التشغيل الكامل، ورفع المستوى المعيشي في كافة دول العالم، كما أوصى بضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير السياسات الاقتصادية والمالية على السياسات العامة للشغل. وقبله نص ميثاق المكتب الدولي للعمل سنة 1919 على ضرورة مكافحة البطالة وضمان أجر لائق يستجيب لشروط حياة ملائمة لكل فرد.

وألزمت الاتفاقية رقم 122 المبرمة سنة 1964 والمصادق عليها من طرف 104 دولة منها الجزائر سنة 2011 على ضرورة العمل على تحقيق التشغيل الكامل والعمل المنتج والإعلان عن سياسة الشغل المنتهجة بصورة رسمية وصريحة وربطها مباشرة بأهداف السياسة الاقتصادية. وفي الوقت الذي أكدت الاتفاقية على توفير منصب عمل لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه، حرصت كذلك على أن يكون هذا العمل منتجا قدر الإمكان وأن تعطى للفرد الحرية في اختيار العمل المناسب له، وكذا فرص اكتساب المعارف التي تؤهله دون أي اعتبار لعرقه أو سنه أو لونه. كما نصت الاتفاقية على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في مجال الشغل، وخاصة ممثلي العاملين وأرباب العمل، وذلك من أجل استشارتهم والاستفادة من خبراتهم ليس فقط على مستوى الشغل بل يتعدى ذلك إلى السياسات الاقتصادية وتأثيرها على تطوير الشغل. كما حددت الاتفاقية رقم 169 لسنة 1984 بصورة مفصلة الطرق والأساليب التي يمكن انتهاجها من أجل إعداد وتنفيذ سياسات الشغل[1].

وتعد دول الاتحاد الأوروبي السباقة في تطوير الشغل وسياساته، ويتضح ذلك من خلال القرارات والجهود الكثيرة التي تبذلها في هذا المجال، حيث أوصت كل من اتفاقية **أمستردام** سنة1997 وقمة لوكسمبورغ في نفس السنة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات نوعية من أجل وضع الشغل ضمن أولويات

[1]. Azita BERAR AWAD, op, cit, P, 01.

السياسات الاقتصادية وتحديد الخطوط العريضة لسياسات الشغل والمتمثلة في : القابلية للاستخدام، المقاولاتية، المساواة في الحظوظ ثم نوعية العمل التي حددت كهدف للسياسات الأوروبية وكمعيار للتحليل المقارن لسوق العمل، وذلك في كل من قمة **لشبونة** للشغل سنة 2000 واجتماع **نيس** في نفس السنة[1].

وفي ديسمبر 2001 خرج مجلس لايكن **laken** بقائمة من مؤشرات لنوعية الشغل، والتي أصبحت أهداف للاستراتيجية الأوروبية الحديثة للشغل التي اعتمدت سنة 2003، وتتمثل هذه المؤشرات في كل من التشغيل الكامل، نوعية الشغل ثم الانتاجية، وقد وثقت في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 06 أوت 2005[2].

ونظرا للمشكلات العديدة التي يواجهها صناع القرار فيما يتعلق بالشغل، ليس فقط على المستوى الكمي المتعلق بارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل التشغيل، وإنما على المستوى النوعي كذلك وخاصة فيما يتعلق بالفقر في العمل والممارسات التمييزية التي لا تحترم حقوق الإنسان وغيرها من الأشكال الحديثة للعمل المهدد، لذلك نالت قضايا الشغل اهتمام كبار صناع القرار في العالم، حيث أوصت على سبيل المثال الجمعية العامة للأمم المتحدة في جويلية 2010 بضرورة إعطاء الأهمية للشغل المنتج والعمل اللائق، وقبل ذلك سنة 2009 تبنى اجتماع مجموعة العشرين حول النمو والاستقرار والشغل في **لندن** مخططا عالميا يهدف إلى إعادة بعث النمو الاقتصادي العالمي والوقوف على تأثيرات أزمة 2008 على الشغل من خلال الاستثمار في التعليم وإعداد سياسات شغل نشطة. وفي اجتماع **بيتسبرغ** في ديسمبر من نفس السنة وضع قادة مجموعة الـ20 G20 الوظائف النوعية في صلب مقومات النمو الاقتصادي القوي، المتوازن والمستدام، والذي يتطلب إجراءات هيكلية على مستوى سوق العمل وسياسات الشغل، وكذا على مستوى التعليم وجودة التكوين.

«يجب على سياسات المشغل أن تركز عن الجانب النوعي للوظائف» هذا ما خرج به اجتماع **تورنتو** لوزراء العمل لدول مجموعة الـ20 في سبتمبر 2010[3].

وقد حظيت قضايا الشغل اهتمام العديد من المنظمات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي الـ FMI الذي أوصى في مؤتمر تاريخي انعقد في 13 ديسمبر 2010 بأهمية وضع الشغل ضمن أولويات التنمية في العالم، وتوفير شروط العمل اللائق المتمثلة في:[1]

---

[1]. D, LUCIE , Christine ERHEL , **La qualité de l'emploi**, ed , la Découverte, Paris, 2006, 18.
[2]. Azita BERAR AWAD, op, cit, P, 31.
[3] . Azita BERAR AWAD, op, cit, P, 12.13

أ. ملائمة الأجر لحاجات الفرد الحالية والمستقبلية،

ب. ضمان التأهيل والتكوين المستمر والعمل اللائق للفرد،

ت. المساواة ومنع أشكال التمييز،

ث. ضمان الشروط الضرورية لصحة العامل والاهتمام بظروف المعمل المناسبة،

ج. ضمان الاستقرار في العمل والتوافق بين الحياة المهنية والعائلية للعامل،

ح. إرساء التشاركية في اتخاذ القرارات وثقافة الحوار الاجتماعي بين مختلف الفاعلين في مجال الشغل.

3. تشغيلية الموارد البشرية

استعمل مصطلح تشغيلية الموارد البشرية في القاموس الانجليزي للتعبير عن قياس مدى أهلية الفرد في الالتحاق والظفر بمنصب عمل، خاصة الذين يواجهون صعوبات في ذلك. وانتقل هذا المصطلح إلى أوروبا بداية من سنة 1990 ليعتمد بصورة أساسية في اجتماع لوكسمبورغ حول الشغل في نوفمبر 1997[2]. وإذا كانت جهود تحقيق تشغيلية الموارد البشرية في بادئ الأمر كانت موجهة في الأساس نحو فئة الباحثين عن العمل وأغلبهم شباب لم يسبق لهم العمل من قبل، إلا أن زيادة حدة التنافسية التي أصبحت تواجهها المؤسسات وكذا تسارع وتيرة التدفقات التكنولوجية المستعملة في الإنتاج جعل الوظائف التي يشغلها الأفراد تتغير بصورة مستمرة سواء من الناحية الكمية أو النوعية. وأمام هذا الوضع يجد العامل نفسه مهددا بفقدان وظيفته في حالة اختفاءها من المؤسسة إما بسبب تراجع الحصة السوقية للمؤسسة ونقص الإنتاج، وإما لإحلال التكنولوجيا محله. لذلك أصبحت تشغيلية الموارد البشرية تتعدى قدرة الفرد على إيجاد وظيفة كما أشرنا سابقا إلى قدرته على المحافظة على عمله سواء في وظيفته الحالية أو في وظيفة أخرى وسواء في المؤسسة التي يعمل بها حاليا أو أخرى.

وبالموازاة ظهر مفهوم إدارة التشغيلية ليعبر عن الطرق والآليات التي تتحقق من خلالها تشغيلية الموارد البشرية، وكذا الأطراف المسئولة عنها والمتمثلة في كل من الفرد، المؤسسة والدولة[3]. فباعتبارها مشروعا شخصيا

---

1. Yannik L'HORTY, op, cit, p, 49.
2. Therry BRUNET, Gabriel VINOGRADOFF, **Emploi : analyse, enjeux et perspectives**, les éditions DEMOS , 2009, p. 31.
3. Isabelle PLOND-MORAND, **Employabilité, ambigüité d'un concept ;le cas des entreprises d'insertion de Bourgogne et Franche-Comté**, ed l'2012,Paris, p, 21.

في الأساس، يحرص الفرد على اكتساب المهن والمعارف التي تؤهله لأن يظفر بمنصب عمل وأن يحافظ عليه. وبالنسبة لدور المؤسسة في تحقيق تشغيلية الموارد البشرية فيكمن في محافظتها على الوظائف من خلال قدرتها التنافسية من جهة، وفي توفير البرامج التكوينية للعاملين بصورة مستمرة، وبالشكل الذي يسمح لهم بمواكبة التغيرات التي تطرأ على وظائفهم. والمسئولية الأكبر تقع على عاتق الدولة من خلال:

أ. توفير شروط ومتطلبات التكوين الضرورية بدءا بالتعليم والبحث العلمي ثم التكوين المستمر، وهذا ليس فقط لغرض تأهيل الفرد للحصول على وظيفة، بل من أجل تحريره من التبعية والارتباط بمؤسسة بعينها.

ب. إضفاء المرونة في التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل بما يضمن للفرد سهولة في إيجاد الوظيفة المناسبة، وبما يعطي له حرية أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بمساره المهني بعيدا عن الضغوط المالية والاجتماعية.

ج. معالجة الاختلالات التي تحدث في سوق العمل، والتي عجزت عنها السياسات الاقتصادية من خلال سياسة شغل ناجحة وفعالة.

المطلب الثاني: أهمية سياسات الشغل

يقاس الأداء الاقتصادي في الكثير من الدول من خلال مؤشرات تقليدية مثل التضخم، الإنتاج، الصادرات واستقطاب الاستثمارات. لكن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 فرضت ضرورة إقحام الشغل إلى جانب المؤشرات السابقة. ذلك أن تحقيق نتائج إيجابية كمية في أغلب الحالات على مستوى سوق العمل أصبح مؤشر رئيسيا على فعالية المخططات التنموية الاقتصادية والسياسية للدول.

ولأن سياسات الشغل كما أشرنا سابقا تأتي لمعالجة الإختلالات التي تطرأ في سوق العمل والتي عجزت عنها السياسات الاقتصادية، لذلك ينبغي النظر في البداية إلى دور هذه الأخيرة في تطوير الشغل، فالسياسة الاقتصادية التي تستجيب لمتطلبات التشغيل الكامل يجب أن تحيط بجوانب عديدة أهمها:[1]

أ. تشجيع الطلب الذي من شأنه المحافظة على الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة.

ب. إصلاح القطاع المالي والمصرفي بما يتماشى ومتطلبات الاستثمار.

ج. المحافظة على استقرار سعر الصرف، تنافسية العملة وكذا تنافسية الدولة.

[1]. Azita BERAR AWAD, op, cit, P, 24.

د. تشجيع التصدير والتحكم في حركة رؤوس الأموال خاصة نحو الخارج، وتوجيهها داخليا نحو القطاعات والمناطق بالشكل الذي يسمح بخلق الوظائف وتحقيق التنمية.

يعد الاستثمار في الحماية الاجتماعية عنصرا مهما في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة والمتكاملة، ذلك أن الاهتمام بكل من صحة الفرد وتغذيته وتكوينه ثم قابليته للتشغيل في الاقتصاد الرسمي، يسمح للدولة باستخلاص الطاقات المنتجة والقادرة على تحريك الاقتصاد[1]. خاصة وأن التشغيل الكامل الذي يعبر عن الوضعية الاقتصادية التي تسمح لكل فرد بالمفاضلة بحرية بين العمل، الفراغ والاستعانة بالسلع والخدمات التي ينتجها الآخرون يقتضي البحث عن الاستخدام الجيد والأمثل للموارد البشرية ليس فقط من أجل الحد من إهدار الطاقات، بل من أجل تسخير القوى العاملة في أنشطة ومهام منتجة اقتصاديا[2].

إن سوق العمل حسب النظرية النيوكلاسيكية يميل إلى المنافسة التامة، وإن أي تدخل للدولة على مستوى سوق العمل سيشكل عائقا أمام الوصول إلى التشغيل الكامل، وذلك من خلال تأثيره على مرونة الأجر الحقيقي[3]. ومن ثم يجب على الدولة أن تضمن وتحافظ على قواعد اللعبة من خلال توفير الشروط اللازمة، والوقوف على العوامل التي من شأنها التأثير على المنافسة التامة. وإذ كانت البطالة حسب النيوكلاسيك احتكاكية بالدرجة الأولى، وناتجة عن عدم توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل. لذلك يرى الكلاسيك أن دور سياسات الشغل هو توفير المعلومات الكاملة عن سوق العمل، وذلك بتخصيص الموارد الضرورية التي تسمح لوكالات الشغل بممارسة دورها كوسيط فعال بين طالبي العمل وعارضيه، ومن ثم الحد من البطالة الاحتكاكية.

أما بالنسبة للمدرسة الكينزية التي تلقي مسؤولية التشغيل الكامل على عاتق الدولة وتعول أكثر على السياسات الاقتصادية الكلية في خلق الوظائف والتحكم في سوق العمل، فترى أن سياسات الشغل تلعب دورا محوريا في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق ضمان الدخل للأفراد بالتأمين عن البطالة، والمحافظة على

---

[1]. لن يكون الاقتصاد قادرا على النمو إذا أمكن للاقتصاد غير الرسمي إيجاد معاير نحو الاقتصاد الرسمي خاصة وأن الاقتصاد غير الرسمي لا يساهم في تمويل الحماية الاجتماعية، كما أن العامل في الاقتصاد الرسمي يستفيد على الأقل من التكوين الذي يواكب به التطورات العلمية والتكنولوجية.

[2]. Bernard FRIOT, José ROSE, **la construction sociale de l'emploi en France**, ed l'harmattan, 1996, p, 16.

[3]. Christine ERHEL , op, cit, p, 12.

بعض الوظائف الهشة والتي يواجه شاغلوها خطر فقدانها، وكذلك عن طريق تدعيم التشغيل والتوظيف المؤقت في القطاع العام.

يختلف رواد النظريات الحديثة عن النيوكلاسيكيين فيما يتعلق بكمال سوق العمل وخضوعه لأحكام المنافسة التامة أين تلعب الدولة دور المراقب والمحكم فقط، حيث يرى كل من **بيل مان I.Bell MAN** و**جاك مان R.Jack MAN** أن سوق العمل محكوم عليه بالفشل ما لم تتدخل الدولة ليس فقط لمراقبته، كما يرى النيوكلاسيك، بل بلعب دور تحفيزي ومدعم للعوامل التي تنشط سوق العمل وتحد من تلك التي تعرقله وتسبب البطالة. هذه الأخيرة ناتجة أساسا حسب رواد النظريات الحديثة عن عدم الملائمة بين خصائص الفرد ومتطلبات الوظيفة التي كان يشغلها أو التي من المحتمل أن يلتحق بها وهذا مقارنة بفرد آخر ينافسه في كلا الحالتين، ذلك أن أثر الخارجيات كان أكبر لدى هذا الأخير عنه لدى الأول، ما سمح له بتلقي برامج تكوينية مناسبة واكتساب الخبرات بالشكل الذي دعم قابليته للاستخدام من جهة، وحسن أدء وظيفته والمؤسسة التي يعمل لصالحها من جهة أخرى. ولأن الأمر كذلك يرى رواد النظريات الحديثة أن تدخل الدولة على مستوى سوق العمل يجب أن يركز على مختلف أشكال تأهيل الأفراد وتطوير معارفهم وخبراتهم[1].

فإذا كان الشغل يتمركز في قلب العلاقة بين تنظيم العمل وتقنيات الانتاج والاستهلاك كما يرى **بيناسي** وآخرون **Benassy et autres**، فإن الهدف من سياسات الشغل هو ضمان قابلية استخدام العامل من خلال تسهيل وتسريع انتقاله من وضعية بطال أو غير نشيط إلى وضعية عامل[2]. كما يوضحه الشكل (13)، حيث يتضح من خلاله أن الفرد يأخذ ثلاثة أشكال في علاقته بسوق العمل، إما عاملا يتعين على سياسة الشغل أن تحافظ على وضعيته، وإما غير نشيط وعادة يكون في حالة تكوين ممدد بسبب عدم حصوله على وظيفة مما يفرض على سياسة الشغل، كما في الحالة الثالثة أيضا وهي التي يكون فيها في وضعية عاطل، ضرورة تحويله إلى وضعية عامل.

1. Dominique REDOR, **Economie du travail et de l'emploi**, op, cit, p, 300.
2. Agnés Benassy et autres, **Politique économique**, 3 eme édition, ed de BOECK, Beuxelles, 2012, p, 2012, p, 670.

الشكل (13): الهدف من سياسة التشغيل

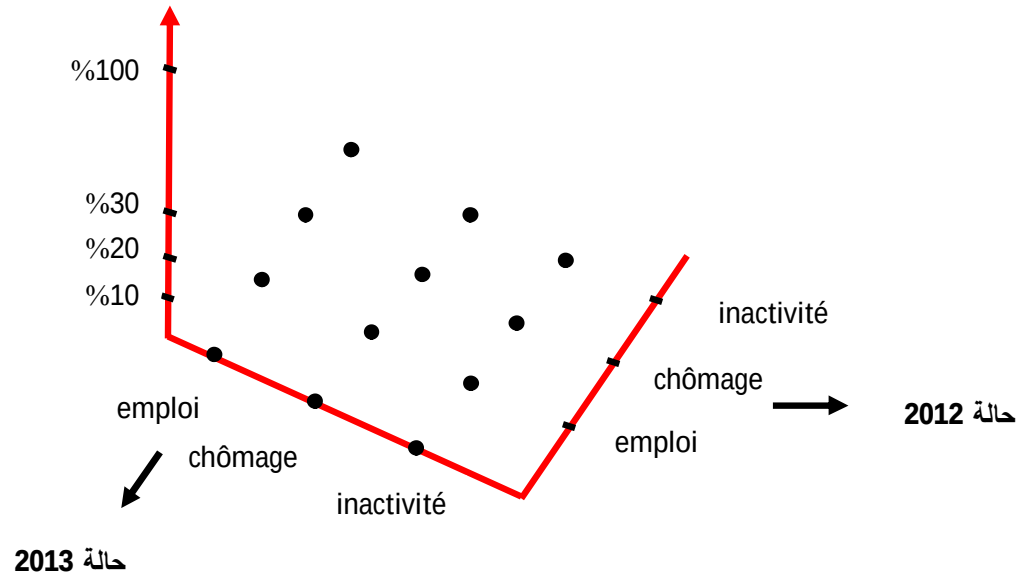

Source: Agnés Benassy et autres, **Politique économique**, 3 eme édition, ed de BOECK, Beuxelles, 2012, p, 2012, p, 671.

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أهمية الشكل السابق في الحصول على المعدل الصافي لخلق وإنشاء الوظائف، إذ أنه من السابق لأوانه أن نحكم على فعالية سياسات الشغل عندما تحقق حجما معينا من الإدماج المهني للبطالين أو غير النشطين، وفي المقابل يفقد الكثير من العاملين الحاليين وظائفهم ويتحولون إلى وضعية عاطلين أو غير نشيطين. وبالتالي فالحكم على فعالية سياسة الشغل تظهر عندما يكون عدد العاطلين أو غير النشطين المدمجين أكبر من عدد العاملين الذين فقدوا وظائفهم، وبتعبير آخر يجب أن يكون المعدل الصافي لخلق الوظائف اكبر من الصفر. (عدد الوظائف المستحدثة- عدد الوظائف المفقودة أكبر من الصفر).

إن تخفيض تكلفة العمل عن طريق إعانات التشغيل أو تخفيض الاشتراكات الاجتماعية، أو غيرها من سياسات الشغل يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل كما يوضحه الشكل 14:

الشكل. 14. تأثير سياسات تخفيض العبئ في حالة سوق عمل تنافسي

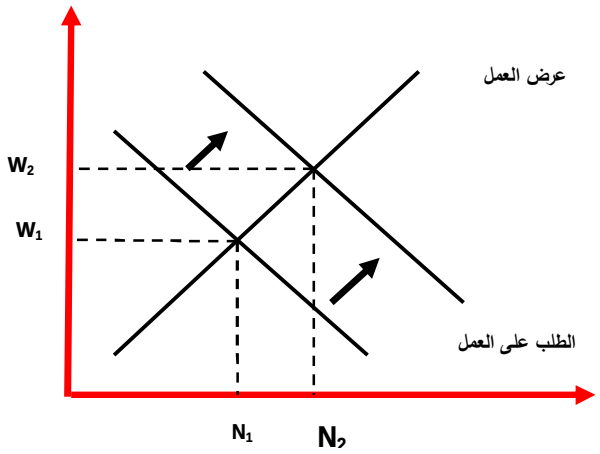

Source. Christine Erhel , **Que sais je – les politiques de l'emploi**, presses universitaires de France, 2009, p, 13.

نلاحظ من الشكل (15) كيف دفعت سياسة تخفيض تكلفة العمل بالمؤسسة إلى طلب وحدات عمل إضافية لينتقل بذلك منحنى الطلب نحو اليمين، انطلاقا من العائد الإيجابي الذي أدركته المؤسسة من وراء زيادة حجم التشغيل عند مستوى ثابت من الأجر، مما يؤدي بصورة كلية إلى ارتفاع معدل التشغيل.

الشكل 15: تأثير سياسات تخفيض تكلفة العمل على البطالة

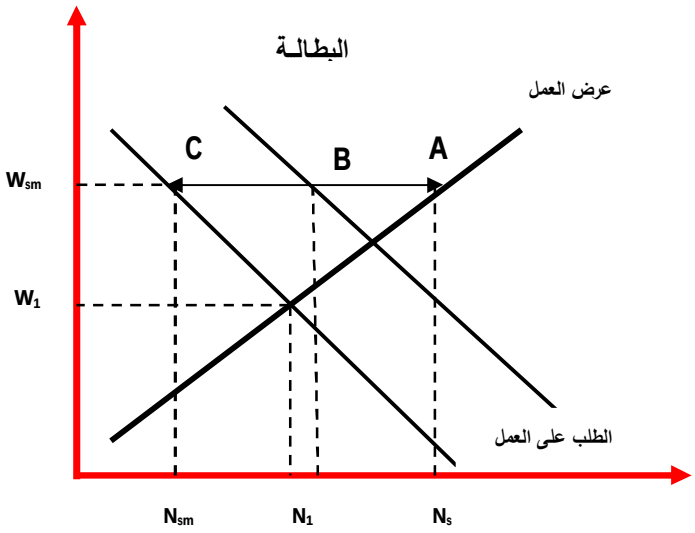

Source : Christine Erhel , **Que sais je – les politiques de l'emploi**, presses universitaires de France, 2009, p, 14.

لقد أدى تخفيض تكلفة العمل، كما يتضح من الشكل (15) إلى زيادة الطلب على العمل وتقليص البطالة من المسافة (C-A) إلى (B-A) حتى مع افتراض صحة النموذج الكلاسيكي الذي يرى أن البطالة إن وجدت فهي احتكاكية ناتجة عن نقص المعلومات وطول فترة التصحيحات في سوق العمل، أو هيكلية ناتجة عن صلابة الأجور[1].

بالتحليل المبسط ذاته يمكن قياس تأثير سياسات الشغل التي تستهدف التأثير على عرض العمل على غرار تخفيض الضرائب على الدخل أو تخفيض الاشتراكات الاجتماعية التي تفرض على العاملين، وكذلك الشأن بالنسبة لتخفيض منح البطالة أو تقليص مدة الاستفادة منها. وغيرها من التدابير التي تؤدي في النهاية إلى زيادة عرض العمل، كما يوضحه الشكل(16):

الشكل (16): تأثير سياسات الشغل على عرض العمل

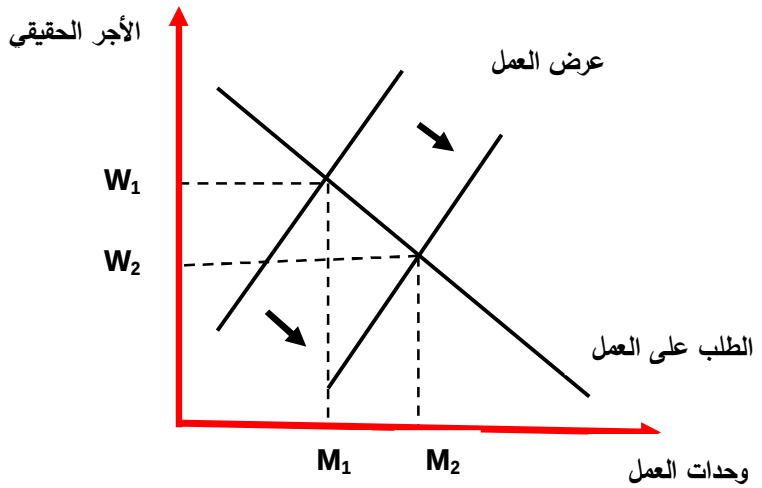

Source : Christine Erhel , **Que sais je – les politiques de l'emploi**, presses universitaires de France, 2009, p, 15.

يوضح نموذج WS.PS (wage-setting, price-setting) أكثر دور سياسات الشغل في التأثير على كل من عرض العمل والطلب عليه، ومن ثم معالجة الاختلالات التي تؤدي إلى عدم توازن سوق العمل الذي يتميز حسب النموذج بالمنافسة غير التامة. وتتحدد الأجور فيه بناء على نتيجة التفاوض بين النقابات وأرباب

[1]. G. Grégory, N. Mankiw, **Macroéconomie**, 6 éme édition, ed, Bibliothéque nationale, Paris, p, 216.

العمل، على أن يكون المستوى الذي تصله أعلى من مستواها عند التشغيل الكامل، ومعدل بطالة التوازن يعكس معدلات أجور مرتفعة، ومن ثم يظهر دور سياسات التشغيل كما يوضحه الشكل (17) في التأثير على الطلب على العمل بتخفيض تكلفته عن طريق الإعانات أو تخفيض الاشتراكات أو تحسين إنتاجية العمل بمختلف برامج التأهيل وإعادة تأهيل العاملين. ذلك أن زيادة تكلفة العمل يقابله زيادة في حجم البطالة.

كما يظهر أيضا دور سياسات الشغل في التأثير على القدرة التفاوضية للنقابات من خلال التحكم في الأجور وجعلها معتدلة. إذ أن سلوك العاملين يتأثر بطبيعة الحالة التي يتوقعون أن يكونوا عليها في حالة تسريحهم أو في حالة بطالتهم. فتخفيض منح البطالة مثلا أو تقليص مدة الاستفادة منها سيؤثر على العاملين بالشكل الذي يجعلهم يتراجعون عن مطالبهم المبالغ فيها فيما يتعلق بالأجور وقبولهم بأجور معتدلة.

الشكل (17): دور سياسات التشغيل في التأثير على الطلب على العمل

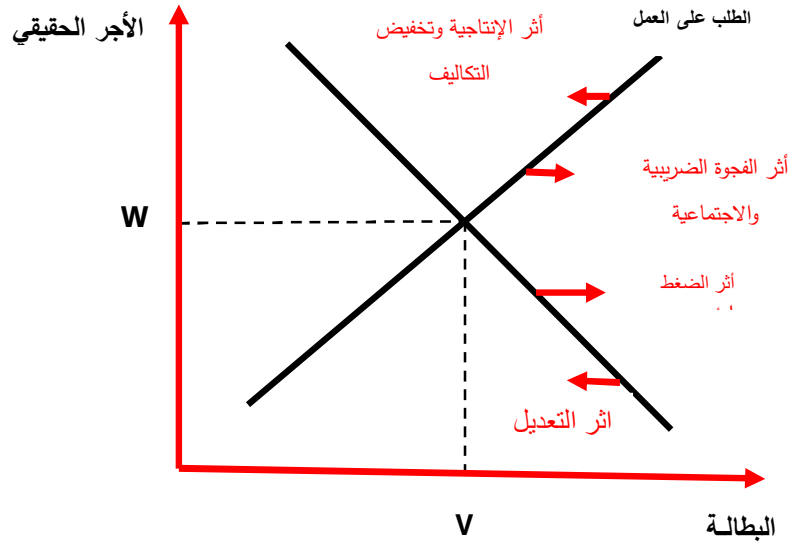

1- **Source**: Christine Erhel, **Que sais je – les politiques de l'emploi**, presses universitaires de France, 2009, p, 20.

المطلب الثالث: أنواع سياسات الشغل وأهدافها

عن طريق مجموعة من الآليات والأجهزة تقوم سياسة الشغل بتصحيح الاختلالات التي تطرأ على سوق العمل، من أجل أحداث التوازن فيه والمحافظة عليه، وهي بذلك تتقاطع مع سياسات أخرى تعتبر سياسات من أجل الشغل. ذلك أن الشغل ليس من أهدافها الرئيسية التي أنشئت لأجلها. فسياسة اليد العاملة مثلا

تهدف إلى الاستجابة لمتطلبات الإنتاج بتوظيف وتعبئة اليد العاملة باعتبارها موردا نادرا، كما أن مختلف سياسات التعليم والحماية الاجتماعية والعائلية تساهم في تحسين الشغل، خاصة من الناحية النوعية[1].

وإذا كان يفترض للتشغيل الكامل أن يتحقق عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية، فإن سياسة الشغل تلعب دورا مكملا لهذه السياسات ومصححا في نفس الوقت لنقائصها ولمختلف أوجه التقصير في ممارسة دورها[2]. وبتعبير آخر يمكن القول أن سياسة الشغل ما كانت لتظهر أو تعتمد لو أن السياسات الاقتصادية مارست دورها بالفعالية المطلوبة، وبما يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي الذي يحافظ على مستويات الشغل، بل ويولد فرص عمل جديدة عن طريق تشجيع الطلب في اتجاه يدعم الاستخدام ويضعه في صميم السياسة المالية والنقدية والضريبية والمبادلات التجارية وغيرها من عناصر السياسة الاقتصادية التي تنطوي في إطار ما يسمى بالمربع السحري على أربعة أهداف هي النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، التشغيل الكامل ثم التوازن العام للاقتصاد الوطني[3].

1. أنواع سياسات الشغل

تتضمن سياسة الشغل مجموعة من البرامج والآليات تختلف حسب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها، وكذلك حسب الظروف والإمكانيات المالية التي تتمتع بها كل دولة. وعموما تعتبر آليات سلبية تلك التي تدعم دخول الأفراد وكذلك التي تهدف إلى التقليل من عدد طالبي العمل، في حين تعتبر ايجابية أو نشطة تلك الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام وكذا تحسين القابلية للتوظيف لدى الباحثين عن العمل.

أ. آليات الشغل السلبية

ينظر إلى هذا النوع من الآليات على أنها خاملة كونها الخيار الأخير الذي تلجا إليه الدولة، فقط من أجل تسيير مرحلة حرجة يمر بها الاقتصاد، على أمل تدارك الوضع بحلول ايجابية ونشطة عند أول فرصة تتاح لها.

---

[1]. Jacques FREYSSINET ,**L'emérgence des politiques de l'emploi (1945 – 1973)**, Document de travail n°65, centre d'études de l'emploi, juillet 2006, paris ,pp.09-13.

[2]. سامي العوادي، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتجيات الحد من الفقر**، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، توربنو 19 – 23 سبتمبر ،2005، ص ص،2-4.

[3]. تومي عبد الرحمان، **العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي- الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دراسات اقتصادية. العدد 6، جويلية، 2005.

والى جانب إعانات البطالة التي يمثل مساعدة العاطلين ماليا على توفير حد أدنى للمعيشة ومن ثم تجاوز الآثار السلبية للبطالة، تشتمل هذه الآليات على مختلف الأنشطة التي تهدف إلى التقليل من الفئة النشطة وكذا حجم طالبي العمل.

بالإضافة إلى التعويض المادي يقوم نظام التأمين عن البطالة بمساعدة العاطل عن العمل على إعادة الاندماج في الحياة المهنية من جديد شريطة أن تكون البطالة ناتجة عن تسريح لسبب اقتصادي، وأن يكون ممتهن للعمل بصورة منتظمة قبل تسريحه، كما يجب أن يمثل الأجر مصدر دخله الوحيد بمعنى أن فقدانه يترتب عنه عدم القدرة على توفير احتياجاته رغم قدرته على العمل ورغبته في الحصول عليه[1]. وعموما يسعى نظام التأمين عن البطالة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على التخفيف من حدة مشكلة فقدان العامل لأجره المنتظم، وضمان توفيره الحد الأدنى من متطلبات المعيشة طيلة فترة التعطل عن العمل.
- العمل على تثبيت معدلات التشغيل باستخدام أسلوب تحديد رسوم التأمين.
- العمل على دعم قدرات الاقتصاد بشكل عام وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي، وذلك بالحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين خلال فترات الركود الاقتصادي.
- الحفاظ على مهارات العمال من خلال الحد من الدوافع التي تجعلهم يلجئون إلى قبول أعمال لا تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم، وتوفير فرص التدريب لهم.

ب. آليات التشغيل النشطة

يعد تنشيط سوق العمل أحد أوجه تدخل الدولة الحديثة في الحياة الاقتصادية وذلك تطبيقا لمبدأ النظام الاجتماعي النشيط المبني على قاعدتين أخلاقيتين هما التسيير الوقائي للمخاطر والتشاركية المواطنية، وتتمحور آليات التشغيل النشطة حول ثلاث فئات رئيسية هي:[2]

- **وكالات التشغيل العمومية:** تلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والباحثين عنه، حيث تعمل هذه الوكالات على توفير مختلف المعلومات عن سوق العمل، وكذا توعية الباحثين عن العمل وتوظيفهم ومرافقتهم.

[1]. حسن عبد اللطيف حمدان، **الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق**، ، الدار الجامعية، لبنان، 2000، ص، 23.
[2]. Jean FRANCOIS ORIANE, **Le traitement clinique du chômage**, thése doctorat, Université catholique de Louvain, Louvain, novembre, 2005, p, 24.

- **التكوين المهني:** يعمل على إكساب الأفراد معارف ومهارات تسمح لهم بالحصول على وظائف وتحول دون فقدانهم وظائفهم بفعل المنافسة والتغييرات التكنولوجية.

- **دعم التوظيف:** وذلك بمساعدة المؤسسات على استحداث وظائف جديدة، وكذلك المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة ومشاريع فردية.

إن النظام الاجتماعي النشيط يفرض على آليات التشغيل النشطة أن تتخلى عن هدفها التقليدي المتمثل في الشغل، وأن تتجه نحو هدف أهم وأكثر فعالية وهو القابلية للاستخدام، وذلك من خلال إكساب الأفراد مختلف المهارات والمعارف التي تستجيب لمتطلبات سوق العمل، والتي تسمح لهم بالحصول على وظائف وتحول دون تعرضهم للبطالة[1].

من المهم للغاية فهم التشكيلة الصحيحة لآليات التشغيل الملائمة لكل دولة من حيث أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك من حيث ظروفها وإمكاناتها المالية، وإذا كانت الدولة المتقدمة بحكم اقتصاداتها القوية ونجاح سياساتها الاقتصادية الكلية في أداء دورها بفعالية تركز أكثر على الآليات التي تسمح بالتوافق بين طالبي العمل والوظائف على غرار توفير المعلومات الكافية عن سوق العمل وإخضاع العاطلين عن العمل لبرامج تدريبية ملائمة، فإن الدول النامية على غرار الجزائر توجه جهودها نحو آليات استحداث وظائف جديدة سواء بدعم التوظيف في المؤسسات أو التوظيف في الأشغال العامة ذات الطابع الاجتماعي وذات المنفعة العامة، وكذلك عن طريق دعم التوظيف الذاتي لمساعدة العاطلين على إنشاء مؤسسات مصغرة.

على الرغم من أهمية نظام التامين عن البطالة في التقليل من عدم تأكد العامل من دخله المستقبلي، إلا أن من نتائجه توقف المستفيد منه عن البحث عن العمل نسبيا، خاصة إذا كانت قيمة التعويض عن البطالة التي يتلقاها معتبرة وطويلة الأمد، لذلك ينبغي أن تكون مهمة التعويض هاته متناقصة بصورة تدريجية، حيث يتلقى المستفيد تعويض مساويا لأجره أو يقاربه في الأشهر الأولى من بطالته، على أن يتضاءل هذا التعويض تدريجيا بما يشجع المستفيد على بذل جهود إضافية من أجل إيجاد عمل وإعادة الاندماج في الحياة المهنية[2].

يشكل التقاعد المبكر إحدى الآليات التي يتم من خلالها التقليل من الفئة النشطة، وهو عبارة عن إجراء يضمن دخلا معينا سواء للعاملين الذين قارب سنهم سن التقاعد، أو البطالين الذين سبق لهم العمل لفترة

---

[1]. Jean FRANCOIS ORIANE, Op, cit, p, 40.

[2]. التقرير القطري الجزائري، **طريق الجزائر للنمو الاقتصادي**، منتدى الحوث الاقتصادية، ومعهد البحر المتوسط، FEMISE، ديسمبر 2004، ص، 16.

معينة تؤهلهم للحصول على إعانات ما قبل التقاعد. ويتم التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد. ولقد أثبتت آلية التقاعد المسبق فعاليتها في التقليل في حجم الفئة النشطة، ذلك أنها تستجيب لمطلب الكثير من العاملين المتقدمين نسبيا في السن، وخاصة الذين بلغوا مرحلة الإحباط ووضعوا حدا لطموحاتهم المهنية. وإذا كان التقاعد المسبق يستهدف المتقدمين نسبيا في السن، إلا أن هناك آليات أخرى لا تعني فقط بهذه الفئة بل تمس حتى فئة الشباب، على غرار تمديد الدراسة والتكوين، دفع وتشجيع العمالة الأجنبية على العودة إلى بلدانها، تشجيع مكوث المرأة في المنزل، تقليص عدد ساعات العمل أسبوعيا، وغيرها من الآليات التي تهدف بصورة عامة إلى التقليل من عدد طالبي العمل. لكن ما يقال عن مجمل هذه الآليات هو أنها لا تعطي حلول ايجابية ، بل على العكس فهي مكلفة من الناحية المادية، وفي نفس الوقت تحرم الاقتصاد من طاقة إنتاجية قابلة للاستغلال لولا فشل السياسات الاقتصادية في أداء دورها بالفعالية المطلوبة.

إن فكرة التشغيل الذاتي وترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية تجد ما يبرر ضرورة اعتمادها خاصة من طرف الدول النامية في كون اقتصادات هذه الدول ضعيفة وغير قادرة على إنتاج أبسط السلع التي يمكن أن تلبي على الأقل الاحتياجات المحلية، لذلك يعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمارس هذا الدور وتدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام في ظل تمتع هذه الدول بمخزون معتبر من اليد العاملة، خاصة من فئة الشباب، هذه الأخيرة التي تفتقر فقط إلى التأهيل والدعم الضروريين من أجل بعث مبادراتهم وإنشاء مؤسسات إنتاجية تساهم في امتصاص اليد العاملة وتشجيع النمو الاقتصادي .

لقد أثبت القرض المصغر فعاليته في امتصاص الفائض من اليد العاملة في الكثير من البلدان السائرة في طريق النمو، وهو عبارة عن سلفة صغيرة الحجم موجهة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة معينة، عادة ما تكون قصيرة، وتمنح بصيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين من أجل إحداث أنشطة منتجة أو تجارية أو حتى أنشطة منزلية[1]. وتعود فكرة القروض المصغرة والمتناهية الصغر إلى **مُحَمَّد يونس البنغالي** الذي حاز على جائزة **نوبل** للسلام عام 2006، والذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة **شيتا كونغ**. حيث انطلاقا من رغبته في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد، اقترح **مُحَمَّد يونس** فكرة القرض المصغر، وبموجبه يتم تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون الحاجة إلى

[1]. مؤسسة الفكر العربي ، **القروض المصغرة ومتناهية الصغر: حل ام مسكنات الاوجاع؟** على موقع بوابة التمويل الأصغرwww.arabic.micro

الضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من الاستفادة بسبب عدم امتلاكهم لأصول يمكن أن يرهنوها كضمانات مقابل ما يحطون عليه من قروض، وكذلك بسبب افتقارهم إلى رؤوس الأموال التي تسمح لهم بالاستثمار. ثم أطلق مشروع «**غرمين بنك**» وتعني بالبنغالية مصرف القرية في عام 1977، حيث نال صفته المصرفية سنة 1983، وقدم منذ نشأته حوالي 69,4 مليار دولار كقروض صغيرة بلغت نسبة سدادها 99%. وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة كأداة للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين طبقات المجتمع من خلال الوقوف على مسألة الإقصاء المالي لفئة كبيرة من المجتمع، والتي لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية التقليدية، وكذلك من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل المصغر في تمويل الأنشطة المدرة للدخل، والتي إذ تساهم في تشجيع الإنتاج والنمو الاقتصادي، فإنها كذلك تحقق الاندماج الاجتماعي لفئات من المجتمع كانت مهمشة ويشكل وضعها عبئا على الفئات الأخرى خاصة إذا كانت تتلقى مساعدات ومنح اجتماعية[1].

2. أهداف سياسات الشغل

تؤدي سياسات سوق العمل دور الوسيط بين عرض العمل والطلب عليه، وتمارس دورها هذا من خلال آليات عديدة تختلف حسب طبيعة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد، والتي يعول على سياسة الشغل معالجتها. ففي حالة البطالة الطبيعية تأخذ هذه الآليات طابعا اجتماعيا كالإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة، وتستهدف الأفراد المهمشين، والذين يجدون صعوبة كبيرة في دخول سوق العمل. أما في حالة البطالة الاحتكاكية، تقوم سياسة الشغل بدور إعلامي من خلال ضمان الشفافية وتوفير المعلومات اللازمة عن سوق العمل، وذلك من خلال إدارات الاستخدام العامة والخاصة، المساعدة في البحث عن الوظائف، استكشاف الوظائف الشاغرة وتسجيلها مع إعداد ومتابعة السير الذاتية من الأنشطة التي تسمح بتقريب العارضين للعمل بالباحثين عنه. وفي حالة البطالة الظرفية تركز سياسة الشغل أكثر على الآليات التي تنشط سوق العمل سواء من ناحية عرض العمل أو من ناحية الطلب عليه مثل إنشاء الوظائف في القطاع العام، إقامة وتدعيم المنشآت والمشاريع من أجل استيعاب العاطلين، تشجيع العمل للحساب الخاص، بالإضافة إلى الحد من عرض اليد العاملة بالتقاعد المبكر مثلا ودعم التعليم وتشجيعه. وحيث أن البطالة الهيكلية ناتجة عن عدم التوافق بين

[1]. مؤسسة الفكر العربي، **القروض المصغرة ومتناهية الصغر، حل أم مسكن للأوجاع**، على موقع بوابة التمويل المصغر: www. Arabic. micro.

مؤهلات الأفراد ومتطلبات الوظائف المتاحة ، لذلك تهتمم سياسة الشغل في هذه الحالة بتأهيل وإعادة تأهيل الأفراد من خلال مختلف أشكال التكوين[1].

من أجل ضمان حماية اجتماعية لجميع الأفراد، تبنت الكثير من الدول آلية الربط بين العمل والحماية الاجتماعية، والتي تقضي بأن يساهم كل فرد في تمويل الحماية الاجتماعية، على أن يستفيد الجميع بما فيهم البطالين من الحق غير المشروط في الدخل. وهكذا تلتقي السياسات الاجتماعية مع سياسات الشغل خاصة غير النشطة منها، وذلك في تقليص مدة العمل، التقاعد المسبق، إعانات البطالة وغيرها من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان حد أدنى من الدخل للجميع. كما تلتقي سياسات الشغل مع الكثير من السياسات الأخرى مثل الاقتصادية، المالية، التعليم والتكوين المهني[2]. وهذا ما يجعل من عزل الدول الذي تمارس سياسات الشغل أمرا صعبا.

تواجه سياسات الشغل تحديات كبيرة في ما يتعلق بالنقص في الوظائف اللائقة، والتحدي الديمغرافي الناتج عن انكماش القوة العاملة وتقدمها في السن في دول معينة على غرار أوروبا، تزايد نسبة الشباب في دول أخرى وخاصة الدول النامية والمتخلفة. ومن التحديات الجديدة تلك التي تتخذ طابعا أكثر حدة بسبب التحرير الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التقدم التكنولوجي مسألة إدارة التغيير التي تتطلب في الوقت ذاته آليات للاحتفاظ بالعمالة في أماكن العمل المنتجة، ونقلهم من الوظائف غير المنتجة إلى الوظائف المنتجة على أن لا يؤدي هذا التغيير إلى زيادة الافتقار في الوظائف والفقر في العمل والتدهور الاقتصادي. كما لا ينبغي لسياسات الشغل أن تنطوي على مؤثرات التغيير الضارة بأسواق العمل، بل يجب عليها أن تجعل من التغيير فرصة لتحقيق التنمية[3].

كما أن هناك صلة قوية بين سياسات سوق العمل النشطة وسياسة الأجور والمفاوضة الجماعية، إذ أن مستوى استبدال الدخل بالمقارنة مع أجور السوق يعد أحد العناصر الهامة في تصميم سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة التي تعد وثيقة الصلة بلوائح الحد الأدنى للأجور. ولئن كانت هناك بعض المناقشات التي تنظر إلى الحد الأدنى للأجور على أنه عامل مشجع على تفضيل البطالة عن العمل أو كما يسمى بمصيدة

---

[1]. Guy CAIRE, **Economie du travail**, ed Bréal, 2001, p, 56.

[2]. Antoine BEVORT,et Autres, op, cit, p, 46.

[3]. مكتب العمل الدولي، **تقرير لجنة العمالة والسياسة الإجتماعية**، الوثيقةGB. 288/EPS/2، نوفمبر، 2003، جنيف، ص، 02.

البطالة، إلا أن الدراسات خلصت إلى أن فترة البطالة هي التي تحكم في مدى تفضيل الفرد للعمل أو الاستمرار في البطالة وليس مستوى استبدال الدخل[1].

يمكن تلخيص أهداف سياسات الشغل في تلك التي حددتها لجنة العمالة والسياسة الإجتماعية التابعة لمكتب العمل الدولي والمتمثلة في:

أ. خلق العمالة

تدعم سياسات الشغل إنشاء أو توليد الوظائف من خلال الأشغال العامة وإقامة المنشآت والمشاريع فضلا عن توفير إعانات التوظيف وغيرها من التدابير التي تسمح بخلق الوظائف بصورة مباشرة، وبصورة غير مباشرة تساهم سياسات الشغل في خلق الوظائف من خلال تحسين قابلية الاستخدام عن طريق التكوين وضمان كفاءة بورصات العمل التي توفر معلومات أفضل عن سوق العمل، بالإضافة إلى ما يترتب عنها من آثار إيجابية غير مباشرة على الاقتصاد الكلي والتي تظهر في تذليل الصعوبات المتعلقة بالاستهلاك أثناء فترات الركود الاقتصادي.

ب. الأمن المصاحب للتغيير

لقد أدى الإنفتاح الحالي على التجارة والاستثمار والتطور التكنولوجي المستمر وكذا خوصصة المؤسسات المملوكة للدولة إلى إحداث تغيرات في سوق العمل، وفي الكثير في الحالات تؤدي هذه التغيرات ليس فقط إلى عمليات إعادة التوزيع الداخلية لليد العاملة، بل إلى عمليات التسريح، ونتيجة لذلك تجد الحكومات نفسها مجبرة على إيجاد السبل الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات. وتعد سياسات سوق العمل النشطة من أدوات التصدي للآثار السلبية للتغيير الهيكلي وتناقص الطلب على اليد العاملة، ومن ثم فهي تحقق الأمن المصاحب للتغيير وذلك بالرغم من أنها لا تعتبر بديلا عن سياسات الإقتصاد الكلي الخاصة بالنمو الاقتصادي وغلق الوظائف. وفي غياب بيئة كلية مواتية لزيادة الاستثمار والنمو لا يمكن لسياسات سوق العمل سوى أن توفر الدعم المؤقت للأفراد الذين وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بسبب التغيير الهيكلي للاقتصاد وأن تسهم في إعادة توزيع المسرحين مع تزويدهم بالدخول البديلة أثناء الفترة الانتقالية.

[1]. تقرير مكتب العمل الدولي، الوثيقة GB. 288/EPS/2، مرجع سابق، ص، 06.

ج. الإنصاف

تتمثل إحدى المهام المباشرة لسياسات الشغل في ضمان مشاركة فئات مستهدفة والنهوض بالأشخاص الذين يكونون عادة آخر من يتم استخدامهم أو الذين لا يتم استخدامهم نهائيا، وهذا يسمح بالقضاء على أشكال التمييز ضد كبار السن أو الشباب أو المعاقين أو المهاجرين وكذا التمييز ضد المرأة، وتعد فئة الشباب محور اهتمام سياسات الشغل باعتبار ما يمكن أن ينجر من آثار إيجابية عند استخدام هذه الفئة وإدماجها مهنيا واجتماعيا أو سلبية في الحالة العكسية. فلا ينبغي أن يستهل الشباب حياتهم العملية بفترة بطالة طويلة الأمد، بل يجب أن تتاح لهم فرصة الحصول على الشغل، وأن يتلقوا في المقابل البرامج التكوينية التي تدعم فاعلية استخدامهم، على أن لا يؤدي ذلك إلى حدوث نوع من المبادلة بين العمال من الشباب والعمال من كبار السن، بل يجب أن تحدث الجهود المبذولة لصالح الشباب نوعا من التكامل بين الفئتين. وخلال موجات التغيير الهيكلي تسهم سياسات سوق العمل في تحقيق الإنصاف عن طريق الحفاظ على الدخول عن المستوى الذي يحول دون حدوث تشتت وتفاوت في الأجور.

د. التخفيف من حدة الفقر

تسهم سياسات سوق العمل في التخفيف من حدة الفقر من خلال مختلف التدابير والبرامج التي توفر العمل، التكوين والدخل. ولأن العمل اللائق هو أفضل ضمان ضد الفقر، نجد سياسات سوق العمل تركز على كل ما من شأنه تحقيق الاستخدام الأمثل للفرد من برامج تكوينية للتأهيل وإعادة التأهيل أو إعانات التوظيف أو المساعدة على إنشاء مشاريع خاصة وغيرها من التدابير التي تضمن للفرد دخلا معينا يحول دون فقره من، وينشط الاستهلاك والإنتاج والاقتصاد الكلي بوجه عام من جهة أخرى.

المطلب الرابع: متطلبات نجاح سياسة الشغل

إن سياسة الشغل في دولة معينة هي عبارة عن وثيقة ذات طابع عملي تشمل مجموعة التدخلات متعددة الأبعاد، ويتم اعتمادها على أساس اتفاق مشترك بين كافة الأطراف المعينة، على أن تقوم الحكومة بمتابعتها من أجل معالجة التحديات والفرص التي يتم تحديدها بوضوح، وتحقيق أغراض محددة للتشغيل النوعي والكمي. ويتم تنفيذ هذه السياسة عن طريق مجموعة من الآليات التي يقع اختيارها من بين البدائل الممكنة والمناسبة للظروف الخاصة بكل دولة، إذ لا يوجد نموذج واحد لسياسات الشغل يمكن تطبيقه في كافة الدول، لان الأمر يتوقف على طبيعة العملية السياسية لكل دولة ومؤسسات الحكم فيها، إضافة إلى ظروفها الاقتصادية، الاجتماعية، الديمغرافية وطبيعة المشكلة المراد معالجتها.

1. تقييم سياسة الشغل

إن تقييم أنشطة الدولة وسياساتها يعد مجالا حديثا نسبيا وبدأ الاهتمام به لسببين رئيسيين، أولهما سياسي بالدرجة الأولى حيث تتم محاسبة الأنظمة والأشخاص الذين تم تفويضهم من خلال العملية الديمقراطية لتقدير شؤون الدولة واستغلال الموارد العامة، أما الثاني فهو إعلامي حيث يسمح بتقييم السياسة العامة بإنتاج معلومات كمية وكيفية عن طريق تسيير السياسة العامة. وبقدر ما تسمح هذه المعلومات بالاستفادة من القطاعات السابقة فهي في نفس الوقت أداة للتحكم واكتساب الخبرة والقدرة على تسيير السياسات العامة في المستقبل.

ولأن السياسة العامة تتضمن مجموعة من الأنشطة الموجهة نحو تحقيق أهداف مشتركة لفئة معينة من المجتمع، وبالتالي فعملية تقييم هذه السياسة تعني الحكم على قيمة هذه الأنشطة. وحتى وإن كان التركيز على تحليل الأثر، إلا أن التقييم أوسع من ذلك. فكل مرحلة في سيرورة السياسة العامة يجب أن يكون محل تقييم بدءا بصلاحية السياسة العامة وتوافقها مع منطق تدخل الدولة، ثم تصميمها ومراحل تنفيذها.

فبعد تحديد الهدف من تقييم السياسة العامة وكذا الحاجات التي يتم إشباعها من خلالها، بالإضافة إلى الأهداف المراد تحقيقها على ضوء هذه الحاجات، ومحاولة وضع معايير للأداء، ينبغي على المشرف على عملية التقييم أن يجيب على الأسئلة المفتاحية للتقييم فيما يتعلق بالملائمة، الكفاءة، الفعالية والمنفعة .

إن أي تقييم لسياسة الشغل على المستوى الكلي كما أشرنا سابقا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المعدل الصافي لخلق الوظائف. ذلك أن نجاح برنامج تشغيل معين في خلق وظيفة جديدة وبالتالي إدماج شخص عاطل قد يؤدي إلى فقدان شخص آخر لوظيفته في نفس المؤسسة أو في مؤسسة أخرى. ويحدث هذا مثلا عندما تتطلب العملية الإنتاجية من مؤسسة ما ضرورة توظيف عامل جديد، فتقوم هذه الأخيرة بتوظيف شخص مستفيد من برنامج الشغل المدعوم وتضيع بذلك فرصة توظيف عادية.

وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين نوعين من معايير تقييم سياسة الشغل وهما:

أ. معايير السياق: يقيس مدى ملائمة سياسة الشغل وضرورة تدخل الدولة لإحداث تغيرات على مستوى سوق العمل.

ب. ومعايير البرنامج: يرتبط هذا النوع من المعايير بكل ما يتعلق بتنفيذ سياسة الشغل وبفعاليتها في تحقيق الأهداف المنتظرة منها وهي:

- معايير الموارد: تقدم معطيات عن الموارد البشرية، المالية، المادية، والتنظيمية المستخدمة في تنفيذ البرنامج
- معايير التنفيذ: تترجم الأنشطة المختلفة التي تم القيام بها أثناء تنفيذ البرنامج والإطار الزمني والمكاني للبرنامج، تكاليف البرنامج وغيرها.

يقدم نموذج تحليل الأثر ملخصا مبسطا عن السياسات أو البرامج الخاضعة للتقييم، وهو بذلك يسمح بالتعرف على محتوى السياسة، ويفحص العلاقات بين مختلف مكوناتها، ويحدد الفرضيات الرئيسية التي يمكن اختبارها، وأخيرا فهو يطلق الفكر التحليلي حول السبب والتأثير، وهو بذلك يفيد في فهم العلاقة بين التغييرات والسياسة أو البرنامج.

وباعتبار التقييم عملية مستمرة تبدأ قبل اعتماد آلية أو برنامج الشغل وأثناءها وبعدها، ومن ثم فنموذج تحليل الأثر يتكون من خمسة مكونات أساسية تخضع جميعها للتقييم هي المدخلات ، الأنشطة، العوائد، المخرجات، الآثار. وتصاغ لكل عنصر من العناصر السابقة مؤشرات دقيقة يتم من خلالها الحكم على فعالية سياسة معينة. لذا ينبغي صياغة المؤشرات بصورة موضوعية وبالشكل الذي يسمح بالحكم على فعاليتها فيما يتعلق بـ: الملاءمة، الصلاحية، الفعالية، الكفاءة، الاستمرارية. والشكل (18) يعطي صورة أوضح عن مؤشرات تقييم سياسة الشغل.

الشكل (18). مؤشرات تقييم سياسة الشغل

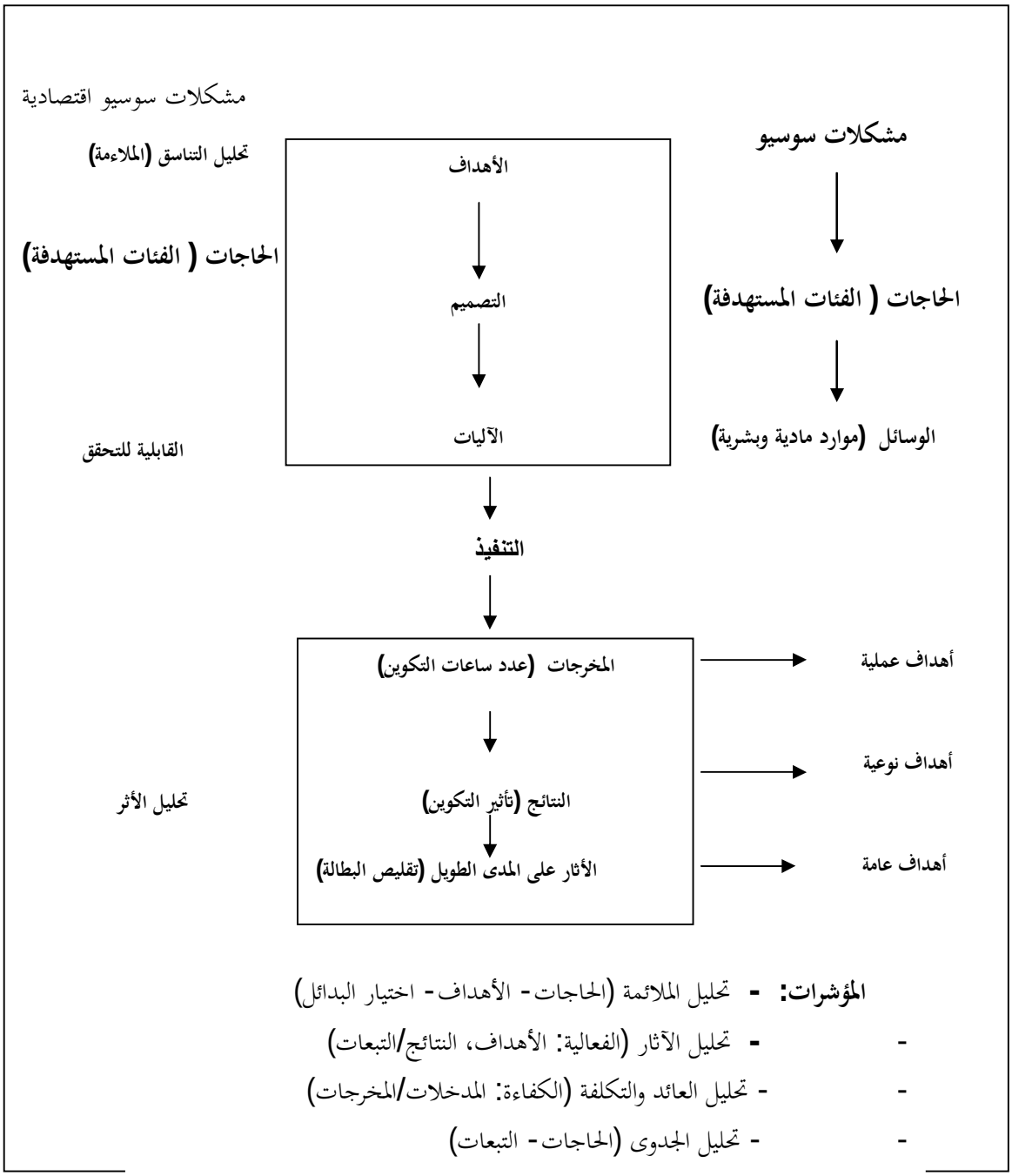

Source : Monica Curti, **L'évaluation de la politique active du marché suisse du travail : une analyse d'efficacité par l'approche non-expérimentale**, Thèse doctorat présentée à la Faculté des sciences économiques et sociales de l'Université de Fribourg (Suisse), Fribourg 2002, p, 06.

2. خصائص سياسة الشغل الناجحة

إن تحقيق أهداف كمية للتشغيل أصبح تحديا حقيقيا تواجهه سياسات الشغل أمام عجز الكثير من الاقتصادات في العالم على الاحتفاظ بالوظائف وخلق وظائف جديدة تستجيب للطلب المتزايد على العمل والناتج عن النمو الديموغرافي السريع الذي تشهده الكثير من دول العالم وخاصة النامية منها، بالإضافة إلى التدفقات الكبيرة للمهاجرين نحو بعض الدول خاصة المتقدمة. كما أن تراجع الاهتمام بكل من قطاعي الزراعة والصناعة لصالح قطاع الخدمات فرض على سياسات الشغل البحث عن آليات جديدة لإعادة توجيه الشغل نحو القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية من جهة، وتحفيز العاطلين وخاصة المحبطين منهم والمنقطعين عن سوق العمل نتيجة طول رحلة البحث عن العمل من جهة أخرى.

إن الأهداف النوعية للتشغيل لا تقل أهمية عن الأهداف الكمية، وذلك انطلاقا من الأهمية التي يكتسيها العمل اللائق بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي للفرد العامل ومن ثم الناتج الوطني الإجمالي، لذلك تركز سياسات الشغل على مختلف الآليات التي تسمح بتحسين إنتاجية العمل وتحد من الأشكال المختلفة للتشغيل الهش والفقر في العمل، وكذا التشغيل في القطاع غير الرسمي[1].

إن سياسة الشغل الناجحة هي التي ترتكز على التوافقات التي تم الحصول عليها مع مرور الوقت في إطار نظام مبني على التجارب الناجحة، ومتجانس مع استراتجيات التنمية الوطنية. ومن أجل إدماج سياسة الشغل الوطنية ضمن باقي السياسات وخاصة تلك التي تؤثر بوضوح على التشغيل ينبغي تحديد الفاعلين لإقامة شراكات تشمل إلى جانب الوزارة المسؤولية عن التشغيل مختلف الوزارات القطاعية والهيئات المكلفة بإدارة الاقتصاد الكلي مثل البنك المركزي وهيئات التخطيط وكذلك منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية، على أن يكون الحوار الاجتماعي شاملا كما يوضحه الجدول (01)، وعلى أن يكون الالتزام السياسي الواضح والقوي الصادر عن أعلى مستويات صنع القرار هو المدخل لنجاح سياسة الشغل واستدامتها، كما أن وجود إطار مؤسسي واضح لسياسة الشغل الوطنية يسمح بمتابعة وتنفيذ جميع المراحل بنجاح، ذلك أنه سيسمح بتوضيح الرؤية وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وتوزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين.

[1]. إيزيتا برار عوض، مكتب العمل الدولي، ترجمة يوسف القرنوني، مصر، 2014، ص ص 8-11.

الجدول (01): مستوى الحوار الاجتماعي حول سياسة الشغل

مستوى الحوار	من	ماذا	كيف
وطني قطاعي	الوزارة المسئولة عن التشغيل و: - الشركاء الاجتماعين (منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية) - الوزارات القطاعية الأخرى - منظمات المجتمع المدني مثل جمعيات الشباب وجمعيات النساء	تحديد التحديات الرسمية والمصادقة على الأولويات المختارة وسبل تنفيذها	مجموعات العمل، حلقات العمل، الثلاثية، والمؤتمرات الثلاثية
إقليمي	بين الوزارات المسئولة عن التشغيل و فروعها الإقليمية - الشركاء الاجتماعيين الإقليميين - الوكالات الحكومية اللامركزية - منظمات المجتمع المدني	تحديد التحديات الرئيسية والمصادقة على الأولويات المختارة وسبل تنفيذها	حلقات العمل والمناقشات الجماعية المركزة
محلي	الفروع الإقليمية للوزارة المسئولة عن التشغيل مع إشراك الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية النشطة على المستوى المحلي والمشاريع المحددة التي لها تأثير على التشغيل والمستفيدين	تحديد التحديات الرئيسة والمصادقة على الأولويات المختارة وسبل تنفيذها	الاجتماعات المحلية المناقشات والمقابلات

المصدر: إيزيتا برار عوض، **مكتب العمل الدولي**، ترجمة يوسف القرنوني، مصر، 2014، ص 36.

خاتمة الفصل الثاني

رأينا من خلال هذا الفصل أن سوق العمل كباقي الأسواق يخضع لقواعد تحكمه وآليات تنظم عمله، وبين تيار ينادي بضرورة تدخل الدولة لتنظيمه وآخر يرى أن قوى العرض والطلب كفيلة بتحقيق التوازن فيه، هناك تيار توافقي يحدد الحالات والشروط التي تبرر تدخل الدولة. وانطلاقا من ذلك تجد سياسة الشغل ما يبررها كأحد أوجه تدخل الدولة لتنظيم سوق العمل، ذلك أنها تعبر عن مجموعة من البرامج والآليات التي تستجيب لمتطلبات إحداث التوازن الذي عجزت السياسات الاقتصادية عن تحقيقه في سوق العمل. وفيما يلي أهم النقاط المستخلصة من الفصل:

- تقوم سياسة الشغل علي إعطاء الفرصة للمؤسسات ومساعدتها على التوظيف وفق ظروفها الخاصة وخططها الإنتاجية، ويسمح لها ذلك أيضا بالتوسع في نشاطها وتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل.

- لا يمثل البعد الاقتصادي أهمية كبرى بالنسبة لسياسات الحد من البطالة، حيث يغلب عليها البعد الاجتماعي وتهدف إلى توظيف أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات، ولا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف، بل تعتمد هذه الأخيرة أساسا على حزمة المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة.

- إن سياسة الشغل الناجحة هي تلك التي تعالج الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الاختلالات التي يعاني من سوق العمل بصورة صحيحة ودائمة، مما يستدعي ضرورة إشراك مختلف الفاعلين من مسئولين وخبراء وهيئات في إعداد سياسة الشغل وفي تنفيذها.

إن طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الصادرات من المحروقات، يجعل من ارتفاع معدلات البطالة أمرا حتميا خاصة في ظل التركيبة الديمغرافية التي تهيمن عليها فئة الشباب. وأمام عجز الجهاز الإنتاجي عن استيعاب التدفقات الهائلة لطالبي العمل، تأتي آليات الشغل الإيجابية منها والسلبية كأداة للتقليل من آثار البطالة ولإحداث التوازن في سوق العمل، وهذا ما سنستعرضه في الفصل الرابع، وذلك بعد تناول المخططات الإنمائية وتأثيرها على التشغيل في الفصل الموالي.

تمهيد

إن ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق كما أشرنا سابقا هو تلازم خدمة العمل بصاحبها وعدم إمكانية تخزينها، وكذا اختلاف القدرة التفاوضية لكل من طالب العمل وعارضه. وإذا كان سوق السلع والخدمات يتأثر بسعر السلعة وجودتها وخصائصها من ناحية الطلب عليها وبإمكانيات المنتج وقدراته التنافسية من ناحية العرض، فإن سوق العمل تحكمه عوامل عديدة يصعب تحديدها بدقة، منها ما هو ديمغرافي متعلق بحجم السكان وتركيبتهم، ومنها ما هو اقتصادي اجتماعي كعمل أحد الزوجين ومقدار دخله. ومنها ما يعود إلى ظروف وبنية العمل كتوافر العمل الجزئي للنساء، أو توفر ترتيبات لرعاية الأطفال وغيرها. وكذلك من العوامل ما يرجع إلى القيم والتقاليد المجتمعية ومستوى التعليم. هذا بالإضافة إلى تأثره بالأجور الحقيقية، إذ أن الانخفاض في الأجر الحقيقي يؤدي إلى استبعاد جزء من الموارد البشرية خارج قوة العمل.أما بالنسبة للطلب على العمل فباعتباره طلبا مشتقا من الطلب على الاستثمار، وبالتالي فإن أهم عامل يتحكم في الطلب على العمل هو حجم الاستثمار، فكلما زاد الإنتاج زاد الطلب على الأيدي العاملة، وهذا بالإضافة إلى عامل آخر وهو الأجور، حيث أن الطلب على العمالة يتزايد طالما أن الناتج الحدي للعمل أعلى من الأجر الحقيقي.

المبحث الأول: هيكل القوى العاملة وتأثير النمو الديمغرافي على عرض العمل

اختلفت آراء الباحثين حول تأثير النمو الديمغرافي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية باختلاف المدارس الاقتصادية، فمنذ التجاريين والطبيعيين مرورا بالكلاسيك ثم المدارس الحديثة هناك من الباحثين من ينظر إلى النمو الديمغرافي نظرة تشاؤمية، على غرار بعض رواد المدرسة الطبيعية الذين يرون أن قدرة البلد على استيعاب عدد معين من السكان، إنما يتوقف على حاجات السكان وإنتاجية الأراضي، وأنه إذا كان الناتج في متناول العمال الزراعيين وسائر السكان، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مقدرة البلد على الاستيعاب. لكن إذا كان الجزء الأكبر من هذا الناتج مآله للملاك الزراعيين، فإن ذلك يحد من مقدرة البلد على إعالة سكانه. باعتبار أن أكبر جزء من الناتج يصرفه الملاك عند استيراد المنتجات الأجنبية. وبنظرة أكثر تشاؤما يرى **مالتوس** أن الزيادات المتلاحقة للأعداد السكانية بوتيرة أسرع من مقومات العيش، يؤدي إلى المعضلة السكانية. وقد تركزت نظرته على الربط بين السكان والاقتصاد بمنهج رياضي، قادته إلى اعتبار الفقر والبؤس نتيجة لعدم التوازن بين النمو السكاني الذي يتزايد بمتتالية هندسية، ونمو المواد الغذائية الذي يتزايد بمتتالية حسابية[1].

وغير بعيد عن نظرة **مالتوس Malthus**، يرى **ريكاردو Ricardo** أن تزايد السكان يؤدي إلى اتجاه معدل الربح نحو التدهور في الأمد الطويل، بتزايد الأجور والريوع. مما يقلل قدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال، ومن ثم تراجع وتيرة الاستثمار، ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود.

أما اقتصاديو مدرسة الاقتصاد المبتذل، فقد أجمعوا على صحة مبدأ **مالتوس** لتزايد السكان بمعدلات أسرع من معدلات نمو الغذاء. إلا أنهم يرون على خلاف مالتوس ميزة معينة، تبرز في الآثار الايجابية للنمو الديمغرافي، مثل توسيع نطاق السوق وتقسيم العمل والتخصص[2].

أما بالنسبة للتيار المتفائل إزاء النمو الاقتصادي، فنجده لدى التجاريين الذين رأوا أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي من سلع وخدمات، وأن مبدأ زيادة القوى العاملة يمنح أجورا دائمة الارتفاع بالتماشي مع إنتاجية العاملين. وهذا يؤدي إلى الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية. ويشاطرهم الرأي في ذلك جزء من رواد المدرسة الطبيعية، انطلاقا من مبدأ أن الطبيعة تحمل في قوانينها ظاهرة التوازن بين الغذاء والطلب عليه، وأن

[1]. رمزي زكي، **المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية**، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة ، الكويت، 1984، ص، 28.

[2]. بلعجال فوزية، العوامل **الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية**، رسالة دكتوراه جامعة وهران، وهران، 2012- 2013، ص، 36- 40.

التاريخ يفصح عن ترتيب طبيعي في الظواهر الاجتماعية. وبالتالي فهدف الإنسان يمكنه من السيطرة على الطبيعة. كذلك يعد **آدم سميث** وهو أحد رواد المدرسة الكلاسيكية من المتفائلين إزاء النمو الديمغرافي، حيث يعتقد أن هذه الزيادة تؤدي حتما إلى الزيادة في الأجور العمالية وزيادة رؤوس الأموال، مما يدفع عجلة الاستثمار نحو الأمام، ويسود الرخاء في المجتمع. وعلى غرار الكلاسيك، اعتقد الكينزيون أن النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل، يعتمد إلى جانب تراكم رأس المال والتقدم الفني، على النمو السكاني. باعتباره عاملا مساعدا على زيادة الطلب الفعال وكذا الاستثمار والدخل والتوظيف.

يعد النيوكلاسيك من المتفائلين إزاء النمو الديمغرافي، حيث رفض **ريتشارد جونز** Richard Jones اعتبار عدد السكان كمتغير مستقل، أو أساسي، في تحديد الريع. ويرى أن السكان يميلون لضبط عددهم، كلما ارتقى مستوى معيشتهم، بتطبيق الموانع الوقائية. كما فسر ارتفاع الريع بالتحسن الذي طرأ على المزارع وارتفاع إنتاجيتها. أما **ألفرد مارشال** Alfred Marchel، فقد عارض **مالتوس** Malthus ورأى أن النمو السكاني يمكن أن يزيد من حجم الثروة، من خلال زيادة إنتاجية الأرض الفقيرة.ومن جهته يبين **كانن** Kanen العلاقة بين السكان كمتغير اقتصادي واجتماعي، وبين موارد الثروة. ليصبح الوضع السكاني الأمثل هو الوضع الذي يتوسط وضع الكثرة والقلة عندما يصبح دخل الفرد في المتوسط في أعلى إمكانياته. بمعنى أن الحجم الأمثل لا يتصل بالعدد فقط بل بالعلاقة بين العدد من جهة وموارد الثروة من جهة أخرى[1].

وعلى وجه العموم، اعتبر النيوكلاسيك عنصر السكان تابعا ومتبوعا في نفس الوقت بشكل ازدواجي باعتبارهم مرة منتجين ومرة أخرى مستهلكين، وبالتالي فمستوى المعيشة هو الذي يحدد عدد السكان في ضوء حجم معين من الإنتاج.

من النظريات الجديرة بالاهتمام فيما يتعلق بمسألة النمو السكاني، تلك التي ظهرت سنة 1957، وتنص على أهمية الطلب في تحديد سعر السلعة، وقد أبرز روادها، وعلى رأسهم **كونتز** Coontz، أهمية الطلب على العمال في تحديد نمو السكان وتوزيعهم، وكمحدد للهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية على المدى الطويل. باعتبار أن الطلب عامل مؤثر على نمو السكان وإحداث تغييرات على التركيبة السكانية. وتعد الدول النامية أو الناشئة

[1]. بلعجال فوزية، المرجع السابق، ص 25.

بمثابة المجال الخصب لتطبيق هذه النظرية، بالنظر إلى أن الصناعة عند بدايتها في هذه الدول، نجم عنها زيادة ملموسة في الطلب على اليد العاملة، وهو ما ترتب عنه زيادة في الأعداد السكانية نتيجة لزيادة معدل الخصوبة، والانخفاض الملحوظ في معدل الوفيات نتيجة تحسن الخدمات الصحية والغذائية المرتبطة بالتقدم الصناعي والاقتصادي بوجه عام[1].

إن الحديث عن سوق العمل في الجزائر بصورة عامة هو الحديث عن تركيبة سكانية يغلب عليها عنصر الشباب وعن مستوى تعليمي يوصف بأنه يتحسن بصورة تدريجية بالإضافة إلى خصائص وسلوكيات سنأتي على عرضها، أما فيما يخص الطلب على العمل فالاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات النامية يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات ويعاني من ضعف في البنية التحتية ومن نقص في النسيج الصناعي الذي يستقطب اليد العاملة.

المطلب الأول: التركيبة السكانية ومعدل الاعالة في الجزائر

نتيجة لظروف المجاعة والحرب ونقص الهياكل الصحية، عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية مستويات مرتفعة للولادات والوفيات، وبعد الاستقلال مباشرة ركزت الدولة الجزائرية جهودها لتوفير متطلبات العيش الكريم للأسرة، من مواد غذائية ومرافق اجتماعية وصحية. فشهدت السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة نموا مرتفعا في عدد السكان، بسبب انخفاض نسبة الوفيات، خاصة لدى الأطفال، حيث قدر معدل النمو السكاني 2.9% في الفترة الممتدة بين 1970 و1985، ليتراجع فيما بعد ويصل سنة 2006 إلى 1.78%. كما أدت التحولات الاقتصادية، والانتقال نحو اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات إلى ظهور صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية، وخاصة ما تعلق منها بالاختلالات الكبيرة التي مست سوق العمل. حيث قفز موضوع التشغيل إلى المراتب الأولى ضمن أولويات برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

1. تطور النمو الديمغرافي في الجزائر

ترتفع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في البلدان النامية، وذلك بارتفاع نسبة الولادات، وانخفاض نسبة الوفيات. في حين تنخفض هذه النسبة في البلدان المتقدمة بسبب انخفاض معدل الخصوبة، وارتفاع متوسط سن الزواج ونسبة العزوبة، وكذا مساهمة المرأة أكثر في النشاط الاقتصادي.

[1]. بلعجال فوزية، نفس المرجع، ص، 41.

ورثت الجزائر من الفترة الاستعمارية بنية مدمرة وتخلفا مس جميع الأصعدة، مما اضطرها إلى انتهاج عدة سبل للنهوض بمقوماتها، وخلال الفترة (1962- 1979) اعتمدت سياسات تنموية عمودها الصناعة. وتجسد ذلك من خلال المخطط التنموي الثلاثي (1967- 1969) والمخطط الرباعي الأول (1970- 1973) ثم المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977). وكان الهدف منها هو تحديد الاختيارات الأساسية للبلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث وضعت الأسس القانونية والفنية لتطبيق استراتيجيات طويلة الأجل من أجل تطوير الاقتصاد الوطني وتهيئة المناخ الملائم لذلك. وقد كانت انعكاسات ذلك على النمو الديموغرافي أن قارب عدد السكان 14 مليون نسمة سنة 1970، بعدما كان في حدود 10 مليون ونصف سنة 1962 بزيادة 3 ملايين نسمة في ظرف 8 سنوات فقط. ثم لينتقل هذا العدد إلى أكثر من 18 مليون نسمة سنة 1972، أي بنسبة زيادة 73% مقارنة بسنة 1962.

وإذا كانت المخططات التنموية السابقة لم تتطرق بوضوح إلى السياسة السكانية، فإن الفترة الممتدة بين (1980- 2000) قد ركزت على ضرورة التحكم في النمو الديمغرافي. باعتباره يشكل عقبة في وجه التنمية، ويعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى المعيشة وتحسين حياة المواطنين. ذلك لأن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية تتزايد بوتيرة أسرع من الموارد الاقتصادية. وقد كانت النتيجة أن عرفت هذه الفترة انخفاضا في وتيرة تزايد النمو الديمغرافي، حيث بلغ عدد السكان 25 مليون نسمة سنة 1990، أي بنسبة زيادة قدرها 25% عند بداية الثمانينات. وهي نسبة أقل بكثير مما كانت عليه في فترة السبعينات.ويعود ذلك إلى الاستعمال المكثف لبرامج التوعية بتنظيم الأسرة، والاهتمام الرسمي بمسألة التوجيه الديمغرافي، إضافة للتغيرات الناجمة عن تأثير عمل المرأة، وتحسين المستوى التعليمي على تأخير سن الزواج. فعلى سبيل المثال انتقل هذا المعدل بالنسبة للنساء بين سنوات (1987- 1998) من 23.7 إلى 27.6 سنة، أما الرجال فقد انتقل من 27.7 إلى 31.3 سنة، ليصل مع بداية الألفية إلى حوالي 29.6 سنة للنساء، و33 سنة بالنسبة للرجال، ثم إلى 32.9 بالنسبة للرجال و29.1 للنساء سنة 2008.

لقد شهدت فترة التسعينات تراجعا في وتيرة النمو الديمغرافي مقارنة بما كانت عليه من قبل، وذلك نتيجة تراجع الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تدهور القدرة الشرائية وانخفاض المستوى المعيشي، وثقل كاهل الدولة بالديون، والأخطر من كل هذا عدم الاستقرار الأمني والسياسي. وهذا ما أثر على مختلف جوانب الحياة العامة. لكن منذ بداية الألفية بدأت الأوضاع الاجتماعية تتحسن تدريجيا نتيجة عودة الاستقرار السياسي

والأمني، وحتى اقتصاديا، ارتفع المستوى المعيشي بفعل الموارد الهامة التي خصصتها الدولة لتطوير وتحسين مختلف جوانب الحياة العامة، والتي كان مصدرها ارتفاع أسعار البترول.وعموما اتسمت الوضعية الديمغرافية خلال العشرية الأخيرة بمستويات منخفضة للولادات وكذا الوفيات مع تراكم ملحوظ لعدد السكان وخاصة لفئة 15-59 سنة. والجدول (2) يوضح توزيع إجمالي السكان المقيمين حسب الجنس من سنة 2000 إلى 2014.

الجدول رقم (02): توزيع إجمالي السكان المقيمين حسب الجنس من سنة 2000 إلى 2014

السنوات / الجنس	2000	2002	2003	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الذكور	15375	15835	16090	16340	16915	19225	17846	18205	18539	-	-	-
الإناث	15041	15522	15758	16566	16566	16871	17422	17773	18138	-	-	-
المجموع (1000)	30416	31357	31848	32906	33481	34096	35268	35978	36717	37495	38297	39114

المصدر: المديرية التقنية لإحصاءات السكان والتوظيف والديوان الوطني للإحصائيات

2. معدل النشاط

يقصد بالسكان النشيطين اقتصاديا تلك الفئة من السكان التي استوفت شروط إدراجهم ضمن قوة العمل، سواء كانوا في وضعية نشاط فعلي بمعنى أنهم اشتغلوا ولو ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية، وسواء كانوا بطالين[1]. ولأن الأمر كذلك، فبديهي أن يتأثر معدل النشاط بمعدل النمو الديمغرافي، ذلك أن الزيادة الطبيعية للسكان، وتطور مؤشر الأمل في الحياة، وكذا مدى مشاركة المرأة في اليد العاملة، وغيرها من القوانين التي تحكم بين العمل ونظام التأمين عن البطالة. كلها عوامل تؤثر في معدل النشاط الاقتصادي.الجدول رقم 03 يوضح تطور اليد العاملة النشطة في الجزائر.

[1]. فوزية لعجال، مرجع سابق، ص 137.

الجدول رقم (03): تطور اليد العاملة النشطة في الجزائر(1000 فرد)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اليد العاملة النشيطة	6117	8860	8565	8700	8762	9500	9500	10100

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اليد العاملة النشيطة	9969	10312	10544	10852	10661	11423	11964	11932

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

من الدول من يبدأ فيها السن القانوني للعمل من 15 سنة، وهناك من يعتمد سن 18 سنة، كما هو الحال بالنسبة للجزائر. ونفس الشيء يقال عن سن التقاعد الذي يتراوح عادة بين 60 و65 سنة. وبالنسبة لمؤشر الأمل في الحياة الذي يعكس المستوى الصحي للمواطنين، فتتراوح نسبته في الجزائر بين 67 سنة و72 سنة، وهذا يعكس بطبيعة الحال التحسن في الحالة الصحية للسكان وفي ظروف المعيشة، وانخفاض معدل الوفيات. لكن ينبغي الإشارة إلى أن مؤشر الأمل في الحياة لا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها المجتمع. فقد شهدت الجزائر تغيرا واضحا في الهيكلة المرضية بفعل الارتفاع في الأمراض المتنقلة والأمراض المزمنة كالسكري والأمراض القلبية والسرطان. هذا الأخير أصبح يمثل أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في الجزائر، حيث تشير الإحصائيات عن 3000 حالة جديدة سنويا[1].

يحتوي النظام الصحي حسب المنظمة العالمية للصحة على كافة الأنشطة التي تهدف إلى حماية وتحسين الصحة الفردية أو العمومية، أو في إطار متعدد القطاعات. مع الأخذ بالاعتبار عامل الجودة التي تمثل أحسن مستوى صحي، وعامل آخر يتعلق بالعدالة في توزيع الصحة، والتي تقضي بتقليص الفوارق بين الأفراد والجماعات في المجال الحصول على الخدمات الصحية.

احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 45 في مجال المستوى الصحي والمرتبة 81 في مجال النظام الصحي، وهذا يدل على أن المستوى الصحي غير مرتبط بالنظام الصحي، بقدر ما هو مرتبط بمتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية أخرى. حيث نلاحظ عدم تكافؤ بين ترتيب الجزائر بالنسبة للمستوى الصحي وبالنسبة للنظام الصحي. فمن بين 192 دولة عضوة في منظمة الصحة العالمية، احتلت الجزائر في نفس السنة المرتبة 84 من حيث معدل الأمل في الحياة، والمرتبة 110 بالنسبة لمستوى توزيع الخدمات الصحية. كما احتلت المرتبة 75

[1]. بومعراف إلياس، عماري عمار، **من أجل قيمة صحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث عدد 03، 2009-2010، ص 32.

بالنسبة لمعيار العدالة في تمويل النظام الصحي، والمرتبة 114 فيما يخص مستوى الإنفاق الصحي الذي لم يتجاوز 3.8 % من الناتج المحلي الإجمالي. وهو معدل ضعيف جدا مقارنة مع دول أخرى، وخاصة المتقدمة منها، حيث يتراوح هذا المؤشر ما بين 9% و15%[1].

وبخصوص مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة الاقتصادية، فيمكن القول أنه على الرغم من كون عدد النساء يقارب عدد الرجال، إلا أن نسبة العاملات لم يتجاوز 15% من مجموع عدد السكان النشطين. هذه النسبة رغم تدنيها يفسرها المحللون بالقفزة النوعية مقارنة بوضع المرأة في السابق حيث تدني المستوى التعليمي للمرأة الذي لا يسمح لها بالولوج إلى سوق العمل بسهولة، وحيث كذلك سيطرة الأفكار والتقاليد المناهظة لعمل المرأة، والتي لا تزال سائدة، ولو بصورة محدودة حتى اليوم. فقد انتقل معدل مشاركة المرأة من 5.43% سنة 1977 إلى 17% سنة 1998، وإلى 14% سنة 2010 ثم 14.9% سنة 2014[2].

3. معدل الإعالة

يعبر معدل الإعالة عن عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد في المتوسط، وتظهر أهميته أكثر عند التشغيل، حيث أن توفير منصب شغل لشخص واحد يعني تحسين المستوى المعيشي له ولعدد من الأشخاص الذين يتكفل بهم ويسهر على توفير لقمة العيش لهم، ويختلف هذا المعدل من مجتمع لآخر. فنجده مرتفع في الدول النامية، ومنخفض في الدول المتقدمة، حيث المدن الكبرى، وديناميكية الحياة، وميل الأفراد نحو الاستقلالية عن العائلة الأم في تدبير شؤونهم. ويعبر عن هذا المعدل بنسبة عدد السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا إلى عدد السكان العاطلين العمل سواء في سن العمل كانوا أو خارجه. لكن ونظرا لصعوبة الحصول على البيانات بقدر من التفصيل، فعادة ما نستخدم بيانات السكان حسب التوزيع العمري لحساب معدل الإعالة، بمعنى أن معدل الإعالة يحسب بنسبة عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل، مضافا إليه عدد السكان في سن المعاش، إلى عدد السكان في سن العمل[3]. وبالتالي كلما زاد معدل الإعالة كلما دل ذلك على أن هناك عدد أكبر من السكان يعالون بواسطة أشخاص في سن العمل. والشكل (19) يوضح تطور معدل الإعالة في الجزائر.

---

[1]. Santé et services sociaux, **la santé dans une perspective du développement durable**, mémoire présenté au ministère de l'environnement dans le cadre de la consultation publique sur le plan du développement durable du Québec , 2005,p , 17.

[2]. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ما مكانة الشباب، ص، 64. على موقع الأنترنت:
http://www.cnes.dz/ar/wp-content/uploads/RNDH2013-2015.pdf.

[3]. محمد إبراهيم السقا، **الهيكل السكاني وخصائص السكان، مقرر اقتصاديات السكان**، الفصل السادس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

الشكل(19) : تطور معدل الإعالة في الجزائر

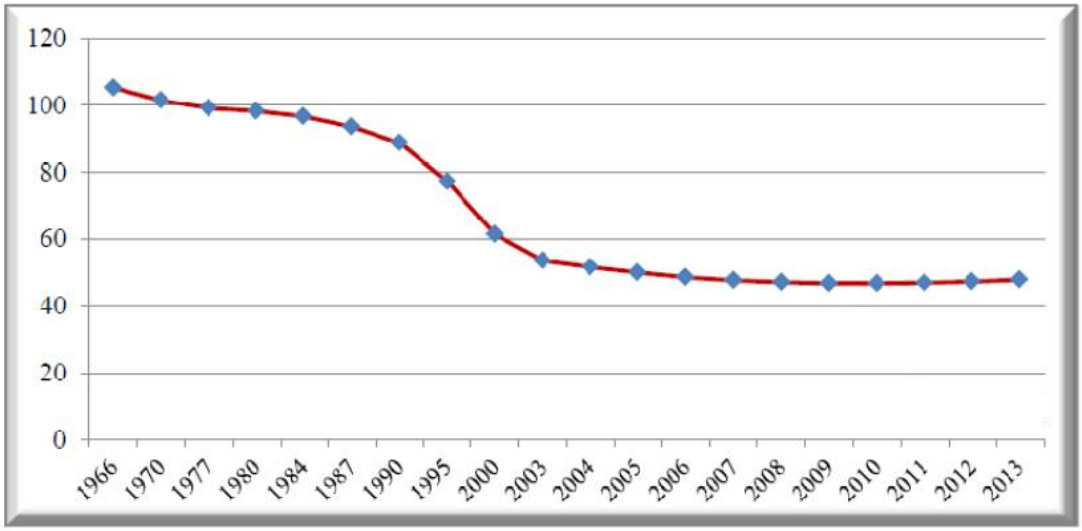

المصدر: محمد صالي، فضيل عبد الكريم، **النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، ورقلة، العدد 17، 2014، ص، 129.

بلغ معدل الإعالة في الجزائر 47.9% سنة 2013، بعد أن كان 46.7% سنة 2010. وهذا مقابل نسب مرتفعة في سنوات الستينات والسبعينات وفي نهاية الثمانينات. حيث قدرت سنة 1966 بـ 105.2% و99.2% سنة 1977 و88.8% سنة 1990، وهذا يعبر عن تراجع ملحوظ في عبء الإعالة الذي كان ملقى على عاتق العامل الجزائري، كما يعبر عن تحسن في دخل الأفراد وفي المستوى المعيشي للعائلة الجزائرية[1].

المطلب الثاني: التعليم في الجزائر

يلعب المستوى التعليمي للأفراد في المجتمع دورا محوريا في التأثير على عرض العمل وخاصة في ظل اقتصاد المعرفة. فقد أدت التدفقات العلمية والتكنولوجية في وقتنا الحاضر إلى إجراء تغيرات جذرية على مستوى مضمون العمل وطبيعة الوظائف التي يمارسها الأفراد. فبعد أن كانت هذه الأخيرة في السابق بسيطة إلى حد ما والمهام التي يقوم بها شاغلوها سهلة ومتكررة نسبيا، أصبحت في وقتنا الحالي صعبة وعلى درجة كبيرة من التعقيد. مما يفرض على شاغلها الحالي أو المحتمل قدرا معينا من الرصيد العلمي والمعرفي يختلف من وظيفة إلى أخرى حسب أهميتها وحسب درجة تعقيدها. إذن فلا غرابة أن نجد اقتصادا ما يعاني من البطالة ويستقطب ويشغل في نفس

[1]. محمد صالي، فضيل عبد الكريم، **النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، ورقلة، العدد 17، 2014، ص، 129. متوفر على الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/8358/1/S1709.pdf

الوقت أعدادا هائلة من اليد العاملة الأجنبية، ذلك أن المستوى العلمي للمواطنين في هذا البلد لا يستجيب لمتطلبات العمل وخاصة من اليد العاملة، وهنا تظهر أهمية التعليم والاستثمار في الرأسمال البشري كمحدد لعرض العمل.

إن الاستثمار في الأصل كان يتم في الموارد المادية، حيث يتم تحويل المادة الأولية من وضعها الخام إلى منتج قابل للاستعمال يكون ثمنه أكبر من ثمن المادة الأولية التي صنع منها. ولأن صفة المورد تطلق على كل ما يمكن استثماره وتعظيم المنفعة منه، إلاأن الإنسان لم يكتسب هذه الصفة إلا في الستينات من القرن الماضي بفعل أعمال مفكري مدرسة الرأسمال البشري، بل وعلى العكس كان ينظر إلى العامل على أنه مجرد وسيلة إنتاج تسند إليه مجموعة من المهام المحددة والمتكررة، ودافعه إلى ذلك هو الأجر. لكن ومع تطور الفكر الإداري بالموازاة مع النهضة الصناعية والعلمية التي شهدها النصف الثاني من القرن الماضي، تغيرت النظرة نحو العامل من مجرد وسيلة إنتاج إلى كونه رأسمال قابل للاستثمار عن طريق أساليب وأدوات عديدة يأتي في مقدمتها التكوين بنوعيه التعليمي والتدريبي[1].

إن التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي بفعل ظروف العولمة والتدفقات العلمية والتكنولوجية الهائلة، قد أدت إلى إنتاج بيئة تجعل من المعلومات والمهارات والتعليم والتدريب سلعا ذات قيمة كبيرة. وهذا الاتجاه لم ينعكس فقط على التغييرات في شروط التوظيف الحالي، والتي تتطلب مزيدا من التعليم للالتحاق بسوق العمل، بل أدى ذلك إلى زيادة أهمية الحفاظ على العامل، وتدريبه، ورفع مستواه المعرفي والعلمي، وإكسابه المزيد من المهارات التي يتطلبها الأداء الجديد لوظيفته. وهذا في سياق التكوين المستمر.

إدراكا منها بالعائد من وراء التعلم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كرست الدولة الجزائرية منذ الاستقلال جهودها في سبيل رفع المستوى العلمي والمعرفي لمواطنيها، وهذا على المستويات الثلاثة: الأساسي، الثانوي والتعليم العالي، والشكل (20) يعبر عن مؤشر التعليم الذي يعكس تطور الجهود التي بذلتها الدولة لتعميم الاستفادة من التعليم على مدى خمسين عام.

[1]. فيصل بوطيبة، **العائد من التعليم في الجزائر**، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان، تلمسان، 2009-2010، ص، 20- 25.

الشكل (20): تطور مؤشر التعليم في الجزائر

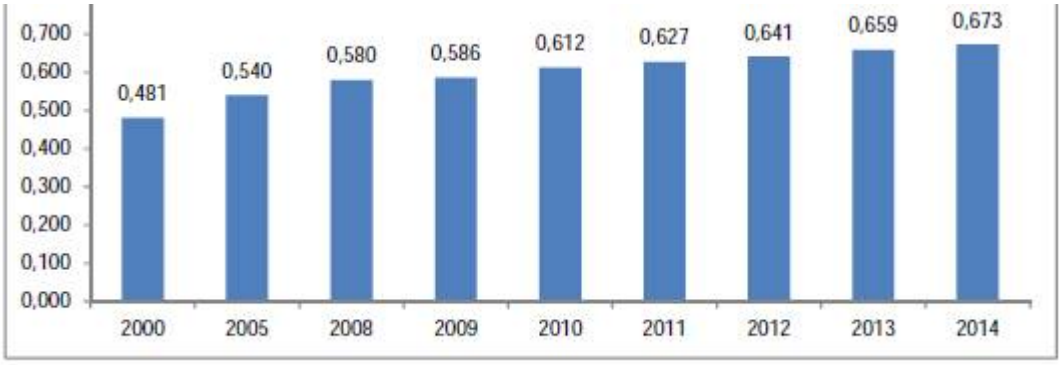

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، 2015، ص، 58.

إن النظام التربوي في بلد ما هو الإطار الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية، ومكوناتها من غايات وأهداف وأنظمة وطلاب ومعلمين وشتى العاملين في قطاع التعليم والمباني والإمكانيات المادية والمناهج، وما يربط بين هذه المكونات جميعها من علاقات وظيفية، وما يحدث بينها من تفاعل وتعاون وتكامل بقصد تحقيق غايات وأهداف معينة مرسومة سلفا في أهداف التعليم في بلد ما. كما يعتبر النظام التربوي قرارا سياسيا بالدرجة الأولى، وجزء من مطالب السيادة الوطنية يبرز دور الدولة وحاجات المواطنين ومطالب التنمية الشاملة. وقد أكدت وقائع التغيرات التي شهدتها الحضارة الإنسانية عبر التاريخ أن المجتمعات التي سطع نجمها، إنما كان ذلك بفعل الأنظمة التربوية المتفتحة والمتجددة التي كانت تعتمدها.

إن النظام التربوي في الجزائر لا يختلف عن غيره من الأنظمة التعليمية في العالم، والتي تتشابه في المنطلقات والأبعاد من حيث المفهوم العام باعتبارها تسعى إلى التنمية البشرية المستدامة وإعداد الفرد للحياة، ولا يميزها سوى التوجهات الخصوصية في النمط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. ويتكون مؤشر استدامة التنمية البشرية كما يوضحه الشكل (21) من الأبعاد الأربعة التالية:[1]

- الصحة والرفاه،
- التعليم/ المعرفة،
- الدخل/ التشغيل،
- التلاحم الاجتماعي/ المشاركة.

[1]. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **ما مكانة الشباب**، مرجع سابق، ص،72.

الشكل (21): مؤشر استدامة التنمية البشرية

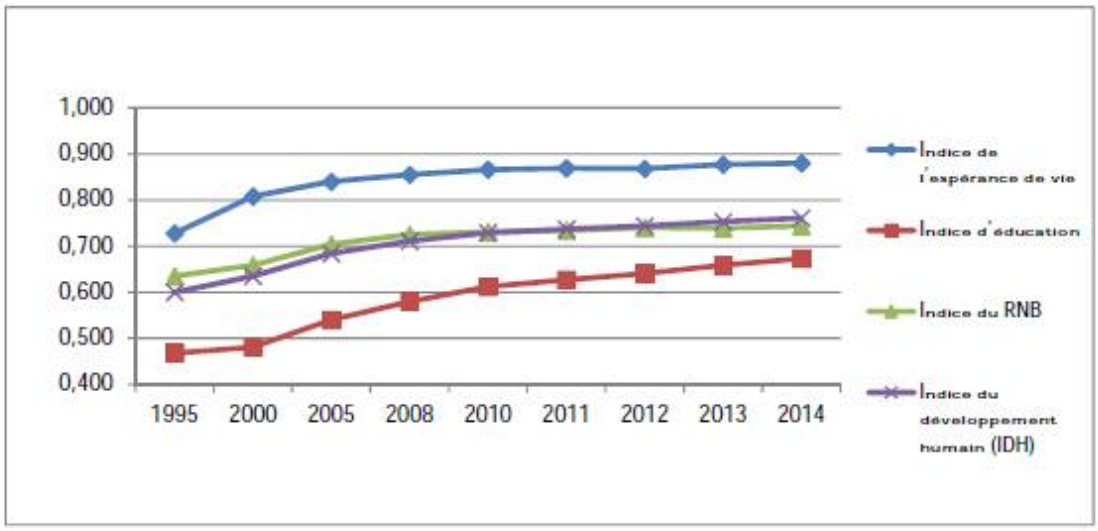

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، 2015، ص، 57.

1. التعليم الأساسي

ورثت الجزائر من فرنسا منظومة تربوية تعكس ثقافتها وتخدم أهدافها لذلك عكفت على إجراء إصلاحات على نظامها التربوي اشتملت على ثلاث مبادئ رئيسية هي مبدأ الجزأرة والتعريب، مبدأ دمقرطة التعليم ثم مبدأ الاتجاه العلمي والتكنولوجي. فأصبح التلميذ الجزائري يدرس لغته الوطنية وتاريخه، إضافة إلى قواعد اللغة العربية والتربية الإسلامية.

وبإنشاء المعهد التربوي الوطني في 1962/12/31 والمعاهد التكنولوجية للتربية على مستوى كل ولاية، شرعت الجزائر في جزأرة الكتاب المدرسي والوسائل البيداغوجية، كما استطاعت الاستغناء عن التعاون الأجنبي الذي لجأت إليه لتغطية العجز في المعلمين والأساتذة. أما بالنسبة لمبدأ دمقرطة التعليم الذي يهدف إلى تعميم التعليم وجعله في متناول جميع المواطنين، وقد ترسخ ذلك أكثر بصدور المرسوم الرئاسي في 1976/04/16 الذي وضع المبادئ والتوقعات الرئيسية لمسيرة التعليم، وجعل التعليم إجباريا لجميع الأطفال من سن السادسة من العمر إلى السنة السادسة عشر، على أن تضمن الدولة خلالها جميع الاحتياجات. وقد استطاع النظام التربوي الجزائري أن يرفع نسبة التعليم من 20% على أحسن تقدير في سنوات الاستقلال إلى ما يقرب من 100% في السنوات الأخيرة.

تعد مرحلة التعليم الأساسي مرحلة مهمة في سياق مواصلة التعليم الثانوي والجامعي أو الالتحاق بالتكوين المهني. ونظرا للارتفاع المتزايد لعدد التلاميذ، فقد عرفت عملية التأطير ارتفاعا موازيا من معلم لكل 39 تلميذ سنة 1962، إلى معلم لكل 28 تلميذ في الموسم الدراسي 2001/2000، وإلى معلم لكل 25 تلميذ في الموسم الدراسي 2005/2004، ثم معلم لكل 25 تلميذ في 2013 و2014 وهذا في الطور الابتدائي. أما في الطور المتوسط فبلغ متوسط نسبة التغطية إلى معلم لكل 21 تلميذ في سنوات 2000 و2005.

قبل الإصلاحات التي باشرتها الجزائر سنة 2003، كان التعليم الأساسي يتشكل من ثلاثة أطوار: طور أول قاعدي يخص الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 06 سنوات إلى 09 سنوات ويركز على إكسابهم الأدوات الأساسية للتبليغ من قراءة وكتابة ومحادثة، والطور الثاني يخص الأطفال من سن 09 سنوات إلى 12 سنة ويهدف إلى تعزيز مكتسبات الطور الأول وتدريب التلاميذ على استكشاف ودراسة الوسط الفيزيائي والوسط الاجتماعي، أما الطور الثالث وهو طور التوجيه فيخص التلاميذ من سن 12 سنة إلى 15 سنة، ويتدرج في سياق التواصل مع الطورين السابقين مع اهتمام متميز بتدريب التلاميذ على ممارسة الأنشطة التكنولوجية والزراعية والاقتصادية. كما يشرع في هذا الطور بتعليم اللغة الأجنبية الثانية بعد الأولى التي كان التلاميذ قد بدؤوا تعلمها في الطور الأول. والشكل (22) يوضح تطور عدد التلاميذ منذ سنة 2000.

الشكل(22): تطور عدد التلاميذ حسب الأطوار

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، 2015، ص، 93.

في الموسم الدراسي 1962- 1963 كان تعداد التلاميذ في الطورين الابتدائي والمتوسط 808426، ليقفز في نهاية 1970 إلى 1851221 تلميذ، أي بنسبة زيادة قدرها 117.20% في الطور الابتدائي. وتواصلت هذه الزيادة في سنوات السبعينات حيث سجل في نهايتها 3799154 منهم 3061252 في الطور الأول. والشكل (23) يوضح نسبة المتمدرسين عند سن 06 سنوات وكذا نسبة التمدرس عند سن 15 سنة.

الشكل(23): تطور الاستفادة من التمدرس

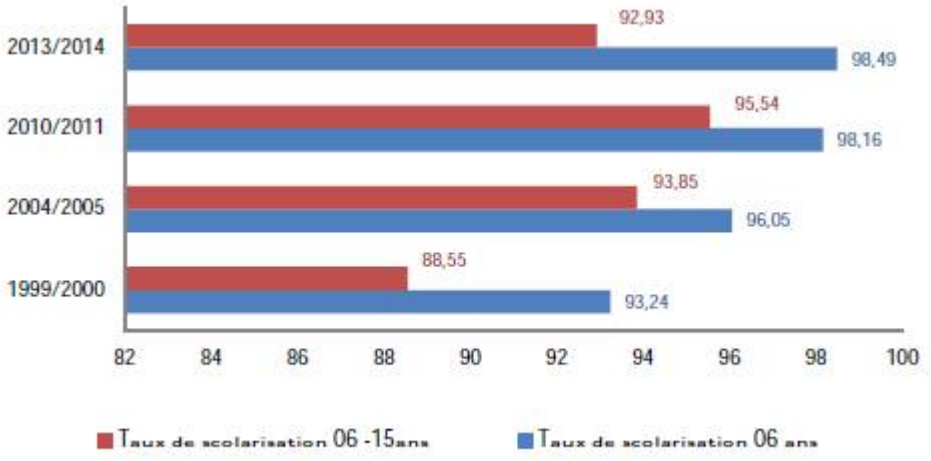

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، 2015، ص، 89.

لقد جاءت الإصلاحات التي أجرتها وزارة التربية الوطنية في السنوات الأخيرة في نطاق التحولات التي يعرفها نظام التعليم، لجعله أكثر قربا من المتطلبات المهنية. حيث تم استحداث التعليم التحضيري قبل سن السادسة، وتقليص عدد سنوات التعليم الابتدائي إلى 05 سنوات، وتوسيع التعليم المتوسط إلى 04 سنوات. وقد استطاع النظام التربوي الجزائري استيعاب الأعداد الهائلة من التلاميذ والمتزايدة من سنة لأخرى كما يوضحه الجدول رقم (6)، كما استطاع تقليص التباين بين المناطق الريفية والحضرية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإناث.

كما تضاعفت ميزانية التعليم من إجمالي ميزانية الدولة منذ الاستقلال من مؤشر 100 لسنة 1964 وهي سنة الأساس برصيد 170800 مليون دينار جزائري، إلى 82582 مليون دينار جزائري سنة 2006، وهو تطور مهم على الرغم من تراجع نسبة الميزانية المخصصة للتعليم من إجمالي الميزانية من 25.92% سنة 1995 إلى 05.93% سنة 2006. وقد رافق التزايد الكبير في عدد التلاميذ توسعا كبيرا في المدارس والتجهيزات، ففي سنة

1963 كان عدد المدارس 2263 مدرسة، ليصبح عددها 17552 مدرسة في الموسم 2008-2009. والشكل (24) يوضح تطور عدد المعلمين في الأطوار الثلاثة منذ سنة 2008.

الشكل (24): تطور عدد المعلمين في المنظومة المدرسية

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، 2015، ص ، 96.

2. التعليم الثانوي

قبل الإجراءات التي أجرتها وزارة التربية الوطنية سنة 1993 كان التعليم الثانوي في الجزائر يضم ثلاث مستويات هي: التعليم الثانوي، التعليم الصناعي والتجاري، التعليم التقني. واستمر العمل بهذه الهيكلة طيلة 30 سنة دون إجراء تغييرات، ما عدا تلك التي تتعلق بإضافة شعبة معينة أو حذف شعبة أخرى، كما حدث في الموسم الدراسي 1984-1985 حيث تم فتح شعبة الإعلام الآلي، وكما حدث في الموسم 1985-1986 حيث تم برمجة التربية التكنولوجية لفائدة الشعب العلمية.

أصبحت هيكلة التعليم الثانوي بفعل إصلاحات 1993 تضم ثلاث جذوع مشتركة هي: التكنولوجيا، الآداب والعلوم مع التوجه لنوعين من التعليم هما: الثانوي التقني والعام. وفي سنة 2005 قلصت الجذوع المشتركة إلى قسمين هما: قسم الآداب وقسم العلوم والتكنولوجيا، يندرج في نطاقهما ستة تخصصات هي: آداب/فلسفة، لغات أجنبية، تسيير واقتصاد، علوم تجريبية، رياضيات، تقني رياضي.

التحقت بالتعليم الثانوي أول دفعة في الموسم 1965/1964 بتعداد 9013 طالب، منهم 7634 في التعليم الثانوي. ليتضاعف العدد لأكثر من مرتين 06 مواسم بعد ذلك، ويصل 28630 طالب.

في السبعينات قدرت الزيادة مابين 1970-1980 بـ148217 طالب. وقد استحوذ التعليم العام على العدد الأكبر من هذه الزيادة بـ 147314 طالب. فيما عرفت أكبر زيادة في التعليم التقني مابين 1980-1990 بأكثر من 150000 طالب. وكان ذلك نتيجة للأهمية البالغة التي أوصى بها الملتقى الوطني حول إصلاح التعليم الثانوي الذي انعقد في نوفمبر 1983، وشارك فيه 600 إطار من قطاع التربية.

على غرار التعليم الأساسي، شهد التعليم الثانوي في الجزائر تدفقا هائلا لعدد التلاميذ. ففي الموسم 1963-1964 كان عدد التلاميذ 5823، لينتقل إلى 28630 تلميذ في الموسم 1969-1970، ثم إلى 183205 تلميذ في الموسم 1979-1980، ليقارب المليون تلميذ في الموسم الدراسي 1999-2000.

إلى جانب التزايد السنوي في أعداد التلاميذ، سجل كذلك تطور في نسبة الإناث، حيث كانت النسبة أقل من 20٪ إلى غاية الموسم 1977-1998. لتتضاعف تدريجيا وتصل إلى 56.15٪ في الموسم 2001/2000 و57.53٪ في الموسم 2004/2003 ثم 57.63٪ في الموسم 2014/2013.

أمام الأعداد الهائلة التي تتدفق على الثانوية الجزائرية، وجدت الدولة نفسها مجبرة على توفير التأطير اللازم. وقد اضطرها الأمر في السنوات الأولى من الاستقلال إلى الاستعانة بالأساتذة الأجانب. فمن أصل 1614 أستاذ في الموسم 1994/1963 كان 921 منهم أجانب، ليتضاعف هذا العدد لأكثر من مرتين في السبعينات ثم أربع مرات في الثمانينات، ثم يبدأ بالتراجع تدريجيا ابتداء من الموسم الدراسي 1985/1984، وفي السنوات الأخيرة وصل إلى ما دون 100 أستاذ أجنبي، حيث سجل 90 أستاذ في الموسم 2004/2003 و37 أستاذ في الموسم 2009/2008 ، وهذا من أصل 65598 أستاذ.

وبخصوص عدد الثانويات فقد انتقل من 34 في الموسم 1962-1963 إلى 1591 في الموسم 2007-2008 وإلى 2043 في الموسم 2013-2014.

3. التعليم العالي

تكتسي الجامعة أهمية قصوى كمحدد لعرض العمل، بالنظر إلى الأعداد الهائلة من الطلبة الذين يتخرجون منها سنويا، من جهة، وكوجه من أوجه الاستثمار في الرأسمال البشري من جهة أخرى. حيث أن المعارف التي

اكتسبها الفرد في التعليم الأساسي والثانوي سوف لن يكون لها التأثير الكامل على رفع القدرات التحليلية والمفاهمية، ما لم يستكملها بتعليم جامعي.

وقناعة منها بالأمر، لم تدخر الجزائر جهدا في سبيل تطوير الجامعة وعصرنتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل وما يواكب الجامعات الإقليمية والدولية. فبعد أن كانت في الجزائر جامعة واحدة هي جامعة الجزائر تأسست سنة 1908، تم في سنة 1966 فتح جامعة وهران، وفي سنة 1967 تم فتح جامعة قسنطينة. ليتضاعف عدد الجامعات تدريجيا كما يوضح الجدول (04):

الجدول رقم (04): تطور المؤسسات الجامعية

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2009
عدد المؤسسات الجامعية	6	19	50	53	60	64

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إلى غاية سنة 1970 كانت جامعة الجزائر تضم أربع كليات، 19 معهدا، ثلاث مراكز، أربع مدارس عليا ومرصدا فلكيا. أما جامعة وهران، فكانت تضم أربع كليات هي كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الآداب، كلية العلوم، وكلية الطب.وبالنسبة لجامعة قسنطينة فكانت تضم كل من المدرسة الوطنية للطب، المعهد العلمي، معهد الدراسات القانونية والمعهد الأدبي والجامعي.

وبخصوص النظام البداغوجي، فقد كان حينئذ ملحقا بوزارة التربية الوطنية ومطابقا للنظام البيداغوجي الفرنسي،وكانت مراحله كما يلي:

- مرحلة الليسانس لمدة ثلاث سنوات.
- شهادة الدراسات المعمقة لمدة سنة واحدة.
- شهادة الدكتوراه درجة ثالثة تدوم سنتين على الأقل.
- شهادة دكتوراه دولة تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات.

لقد جاءت الوثيقة الخاصة بإصلاح التعليم العالي سنة 1981 كميثاق حددت فيه إستراتجية شاملة لمستقبل التعليم العالي في الجزائر، وذلك مباشرة بعد استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970. وقد ركز مشروع الاصلاح على تنويع وتكثيف التخصصات الجامعية، مع زيادة عدد الجامعات عبر الوطن، ثم جزأرة هيئة

التدريس، وتحسين المستوى العلمي، بالإضافة إلى إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية. وقد طالت الإصلاحات مراحل الدراسة الجامعية كما يلي:

- مرحلة الليسانس لمدة أربع سنوات.
- مرحلة الماجستير تدوم سنتين على الأقل، وتحتوي على جزء نظري وجزء تطبيقي عبارة عن إنجاز بحث أكاديمي.
- مرحلة دكتوراه العلوم تدوم حوالي خمس سنوات.

وفي سنة 1984 تم وضع الخريطة الجامعية التي تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي حتى آفاق 2000 من أجل الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة من جهة، ومن أجل تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الإنسانية من جهة أخرى. لتتوالى الإصلاحات بعد ذلك بوضع القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي وافق عليه مجلس الحكومي في سبتمبر 1998، ثم القرار الخاص بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات في نفس السنة. بالإضافة إلى إنشاء 13 مركزا جامعيا، وترقية 19 مركزا جامعيا إلى جامعات. ثم يأتي الإصلاح الشامل للجامعة الجزائرية بإقحام النظام الجديد LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه) بداية من الموسم 2004-2005، وهو نظام يوفر مجالا أوسع لدراسة التخصصات، وجعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تتيحه له مهاراته وقدراته الذاتية، من خلال تنويع مدروس بثلاثة مسارات تعليمية تتوج بثلاثة شهادات هي:

- طور أول مدته ثلاث سنوات، ويتوج بشهادة الليسانس، تسمح لحاملها إما بالاندماج المهني، أو متابعة التكوين، والانتقال إلى الطور الثاني.
- طور ثاني مدته سنتين، يتوج بشهادة الماستر، تسمح لحاملها كذلك من متابعة التكوين في الدكتوراه، أو التوجه نحو نشاط مهني.
- طور ثالث مدته ثلاث سنوات، يتوج بشهادة الدكتوراه، يهدف إلى تعميق المعارف في تخصص محدد، وتحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث.

ما يميز نظام LMD هو اعتماد طريقة الأرصدة في التقييم، إذ يتعين على الطالب الحصول على 180 رصيد للحصول على الليسانس و120 رصيد للحصول على الماستر.

كانت البداية الفعلية لتطور الجامعة الجزائرية في فترة التسعينات، إلا أن العقد الأخير يعتبر الأهم من حيث الانجازات، وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة. فبالنسبة للطلبة في مرحلة التدرج كان عددهم الإجمالي 2725 طالبا في الموسم 1962-1963، ليتجاوز العدد سقف المليون طالب خلال الموسم 2008-2009. والجدول (05) يوضح تطور عدد الطلبة.

الجدول (05): تطور عدد الطلبة في المؤسسات الجامعية

السنوات الدراسية / القطاعات	2000/2001	2003/2004	2008/2009	2011/2012	2013/2014	2014/2015
3- التعليم العالي (1 + 2+ 3)	541 443	716 452	1 186 046	1231576	1283707	-
ذكور	266 294	330 740	475 952	508329	519925	
إناث	275 149	385 712	710 094	723247	763782	
التعليم العالي التدرج (1)	466 084	622 980	1051600	1090592	1119343	1165040
ذكور	220 840	275 606	399 608	436269	442357	
إناث	245 244	347 374	651 992	654323	676986	
التعليم العالي ما بعد التدرج (2)	22 533	30 221	53 573	64 212	70 629	76 510
ذكور	13 758	17 183	27 820	32778	34243	
إناث	8 775	13 038	25 753	31434	36386	
جامعة التكوين المتواصل	52 826	63 251	80 873	77 004	93 735	-

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، 2015، ص، 195.

أما بالنسبة لتعداد طلبة الدراسات العليا، فقد كان عددهم الإجمالي 156 طالبا في الموسم 1962-1963 منهم 34 طالبة، أصبح عددهم 53580 طالبا خلال الموسم 2008-2009 من ضمنهم 35% مسجلا في الدكتوراه، كما هو يوضحه الجدول (05) حيث نلاحظ التوسع في مرحلة ما بعد التدرج إبتداء من سنة 1995.

المطلب الثالث: التكوين المهني في الجزائر

نظرا للأهمية التي يكتسيها التكوين المهني في إعداد وتأهيل الذين لفظتهم المنظومة التربوية والتعليمية، أو حتى العاملين الذين يرغبون في تحسين معارفهم ورفع مستوى تأهيلهم، بما يتماشى والتطور الذي شهده سوق العمل، فقد حظي هذا القطاع بعناية خاصة واهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية. والشكل (25) يوضح العلاقة بين التكوين المهني والتعليم وسوق العمل.

الشكل (25): العلاقة بين التكوين المهني والتعليم وسوق العمل.

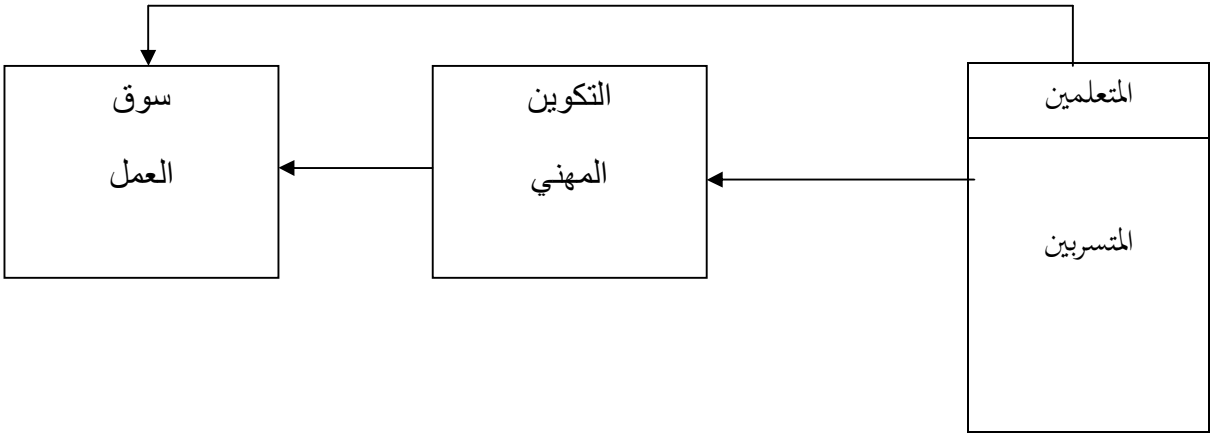

المصدر: من إعداد الباحث

وحيث أن التنمية بمفهومها العام تعني التحول من وضع ما إلى وضع أحسن منه، لذلك ينظر إلى التكوين على أنه أداة لتنمية الفرد، مادام الهدف منه هو إكساب الفرد معلومات تنقله من وضع معرفي وتأهيلي معين، إلى وضع أحسن منه. وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين نوعين من التكوين عام ومتخصص. حيث يكون الهدف من التكوين العام اكساب الفرد معارف عامة ليست بالضرورة متعلقة بمجال عمله، أو أي مجال عمل آخر، والعملية في هذه الحالة تعليمية. أما التكوين المتخصص أو التدريب كما يسميه البعض، فيهدف إلى تأهيل العامل وإكسابه معارف ومهارات متعلقة بعمل معين.

1. تطور التكوين المهني في الجزائر

يعود ظهور التكوين المهني في الجزائر إلى سنة 1945، حيث كان يسمى مصلحة التكوين المهني في الجزائر، ويسير من طرف الديوان الجهوي للعمل بالجزائر(OPTA). وكان الهدف منه تلبية حاجيات الاقتصاد الفرنسي من العمالة المؤهلة، خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

بعد الاستقلال تم التركيز على إعطاء دفع جديد للقطاع وتنشيطه من خلال إنشاء المزيد من مؤسسات التكوين المهني، إلى جانب تكوين المسيرين والأساتذة المكونين، وفتح المزيد من التخصصات قصد الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية في إطار المخططين الرباعي الأول والثاني (1970-1973) و(1974-1977). حيث تم تنصيب جهاز وطني للتكوين المهني، وإنشاء المعهد الوطني للتكوين المهني. وإلى جانب 25 مركزا الموروثة عن فرنسا تم إنجاز حوالي 70 مؤسسة جديدة إلى غاية 1980 بطاقة استقبال نظرية قدرها 25000 مقعدا.

شهد قطاع التكوين المهني في الجزائر تطورا ملحوظا بداية من سنة 1980، سواء في الجانب القاعدي بإنشاء المزيد من مؤسسات التكوين المهني عبر مختلف مناطق الوطن وكذا إنشاء معاهد وطنية متخصصة ومراكز الدراسة عن بعد CNEPD، أو الجانب القانوني من خلال وضع اللبنات الأساسية المنظمة لقطاع التكوين المهني، والذيكان تابعا لوزارة الشبيبة والرياضة، حيث تم إصدار القانون رقم 07/81 المتعلق بالتمهين، والقانون الخاص بعمال التكوين المهني بمقتضى المرسوم 117/90. ليشهد القطاع في سنوات السبعينات كغيره من القطاعات ركودا وتدهورا نتيجة الوضع الأمني المتردي وانصراف الدولة حول قضايا أهم. لكن ومع بداية انفراج الأزمة وعودة الأمور إلى نطاقها تم إنشاء وزارة مستقلة للتكوين المهني سنة 1999، كما تم إبرام اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي ممتدة من 2003 إلى 2009، تهدف إلى تكييف قطاع التكوين المهني في الجزائر مع متطلبات اقتصاد السوق. وللغاية ذاتها تم عقد مؤتمر أيام 08-09-10 أفريل 2007 بالجزائر العاصمة جمع مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة في النظام الوطني للتعليم المهني والتكوين.

لتتوج كل هذه الجهود بإصدار القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين سنة 2008، والذي يتكون من 06 أبواب و32 مادة تهدف إلى تحديد الأحكام الأساسية في تنظيم قطاع التكوين المهني، بما يتماشى مع التطورات على مستوى سوق الشغل وطرق الإنتاج. هذا وشهدت سنة 2011 صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-333 والذي بموجبه يتم إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين وكذا اللجنة الولائية المشتركة بين القطاعات.

2. هيكلة التكوين المهني في الجزائر

يعتمد التكوين المهني في الجزائر أربع أنماط هي: التكوين الإقامي، التكوين عن طريق التمهين، التكوين عن بعد، والتكوين عن طريق الدروس المسائية. بالإضافة إلى أنماط أخرى مستحدثة على غرار التأهيل المهني والتعليم المهني. ويشمل التكوين المهني عشرون شعبة مهنية، تشمل جميع مجالات النشاط الأساسية، وتضم 301 تخصصا موزعة على خمسة مستويات كما يوضحها الجدول (06).

الجدول(06): الشعب المهنية للتكوين المهني في الجزائر

المستوى	الشريحة المستهدفة	الشهادة المقدمة
المستوى الأول	عمال متخصصون	شهادة التكوين المهني المتخصصة(ش.ت.م.م)
المستوى الثاني	عمال مؤهلون	شهادة الكفاءة المهنية(ش.ك.م)
المستوى الثالث	عمال ذوي تأهيل عالي	شهادة التحكم المهني(ش.ت.م)
المستوى الرابع	أعوان التحكم	شهادة تقني(ش.ت)
المستوى الخامس	الإطارات	شهادة تقني سامي(ش.ت.س)

المصدر: منشورات وزارة التكوين المهني

يتهيكل نظام التكوين المهني وفق أربعة شبكات تتضمن كل شبكة مؤسسات تكوين مستقلة:

أ. **شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني:** تتوفر على شبكة واسعة من مؤسسات وهياكل التكوين، تقع تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وهي:

- مراكز التكوين المهني (CFPA): تشكل الشبكة القاعدية لجهاز التكوين المهني، ويبلغ عددها 735 مركزا موزعا على مختلف ولايات القطر. توفر تكوينات في المستويات من 1 إلى 4، ولهذه المراكز ملحقات وأقسام منتدبة بالوسط الريفي ويبلغ عددها 223 ملحقة.

- المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني(IPSFP): تتواجد في أغلب ولايات الوطن،وتتكفل بتكوين التقنيين والتقنيين السامين في كل من المستوى 4 والمستوى 5، ويبلغ عددها 93 معهدا بالإضافة إلى 25 ملحقة.

- المعهد الوطني للتكوين المهني (INFP): مكلف بالهندسة البيداغوجية ويتكوين المؤطرين.

- معاهد التكوين المهني (IFP): يتكفل بتكوين ورسكلة المدربين والمستخدمين.

- مركز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات (CERPE): يقوم بإعداد الدراسات والبحوث حول المؤهلات وتطوراتها.

- المعهد الوطني لتطوير وترقية التكوين المتواصل (INDEFOC): يقوم بتقديم المساعدة التقنية والبيداغوجية للمؤسسات الاقتصادية وللهيئات، قصد تطوير وترقية التكوين المتواصل، كما يقوم بالتعاون مع المؤسسات العمومية والخاصة لرسكلة مؤطري ومعلمي التمهين.

- المركز الوطني للتكوين عن بعد (CNEPD): يوفر هذا المركز تكوينا مهنيا عن بعد في مختلف التخصصات.

- الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل(FNAC): تتمثل مهامه في السير المالي للموارد الناتجة من تحصيل الرسم على التمهين وعلى التكوين المتواصل، كما يقوم بنشاطات الإعلام حول تطوير التكوين المتواصل والتمهين.

- المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية للتكوين المهني (ENEFP): تتمثل مهامه في اقتناء، تركيب وصيانة التجهيزات التقنية والبيداغوجية لقطاع التكوين المهني.

ب. شبكة المدارس الخاصة: يخول القانون الجزائري للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للقانون الخاص إنشاء مؤسسات للتكوين والتعليم المهني، وذلك وفق المادة 15 من القانون رقم 08-07 المؤرخ في 2008/02/23.

ج. شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى: بلغ عدد هذه المؤسسات 70 مدرسة، تدرب 23500 عامل ومتعلم سنويا، وتخص قطاعات الفلاحة، الأشغال العمومية، الصحة، الصناعة، الصيد البحري، البريد والمواصلات، ثم الشباب والرياضة.

د. شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الاقتصادية: تشمل مراكز التكوين التابعة للمؤسسات الكبرى في ميدان الطاقة والمناجم والصناعة، حيث تبلغ قدرتها 13000 منصب تكوين.

3. مخرجات قطاع التكوين المهني في الجزائر

تعد مخرجات التكوين المهني من المرتكزات المحورية لاتخاذ أي قرار على مستوى المؤسسة الاقتصادية، والجدول (07) يوضح تطور أعداد المتمدرسين في مختلف مستويات التكوين المهني في الجزائر. وفي هذا الصدد يجب التمييز بين نوعين من التكوين المهني خاص وعام.يعنى الأول بسد حاجات المؤسسات الاقتصادية من اليد

العاملة المدربة والمؤهلة لشغل مناصب محددة، بمعنى أن التكوين يكون تحت الطلب، في حين يحكم التكوين العام بمنطق العرض، ويكون التشغيل فيه غير مضمون لكنه يفتح فرص العمل سواء في القطاع العام أو الخاص، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مشاريع فردية أو جماعية خاصة في إطار المبادرات الحرة.

الجدول(07): تطور أعداد المتمدرسين في مختلف مستويات التكوين المهني في الجزائر

السنوات الدراسية / القطاعات	2000/2001	2003/2004	2008/2009	2011/2012	2013/2014	2014/2015
2- التكوين والتعليم المهني (العمومي.الخاص)	323 432	341 979	637 948	687 327	684 800	728 082
ذكور	181 163	194 146	391 653	378 358	386 581	420 657
إناث	142 269	147 833	246 295	308 969	295 650	307 425
عدد المتربصين في القطاع العمومي	303 564	323 432	613 644	649647	652407	697 457
ذكور	176 977	181 163	374 640	346997	356511	394 289
إناث	126 587	142 269	239 004	302649	295896	303 168
عدد المتربصين في القطاع الخاص	-	18 547	24 304	37 680	32 393	30 625
ذكور	-		17 013	31360	30070	26 368
إناث	-	5 564	7 291	6 320	2323	4 257

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، 2015، ص، 195.

المبحث الثاني: البرامج الانمائية وتأثيرها على الطلب على العمل في الجزائر

من أجل تفسير محددات الطلب على العمل في الجزائر وتطور حجم التشغيل سنستعرض فيما يلي مختلف البرامج الإنمائية التي طبقتها الجزائر في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وذلك بالنظر إلى أهميتها في استخدام القوة العاملة وامتصاص عديمي الشغل،

لقد عانت الجزائر على غرار الكثير من الدول النامية في الثمانينات من القرن الماضي من ضغوطات كبيرة نتيجة لاختلالات داخلية كالعجز في الميزان التجاري والعجز في الميزانية العامة وارتفاع حجم الديون الخارجية، وكذلك نتيجة لعوامل خارجية مثل تدهور شروط التبادل التجاري وتدهور أسعار المواد الأولية. وبغية معالجة هذه المشكلات بدأت الجزائر كغيرها من الدول انتهاج سياسات إصلاحية بداية من سنة 1988، وذلك بلجوئها إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل الاقتراض مقابل تبني سياساتها الإصلاحية والخضوع لشروطها في حل الإختلالات التوازنية، فتبنت برنامجا للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي مدعوما ببرنامج التصحيح الهيكلي، ثم برنامج الانعاش الاقتصادي[1]. والجدول (08) يوضح معدلات النمو التي حققتها هذه البرامج.

[1]. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: الجبرية الجزائرية**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1990، ص 130.

الجدول(08): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
٪ PIB	0.8	1.2 -	0.9 -	2.1 -	0.9 -	3.7	4.0	1.1	5.1	3.2	2.2	2.5
٪PIBHH	2.1-	1.3-	1.2-	2.6-	0.3-	3.7	3.3	0.3-	3.9	2.3	1.3	1.8
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
٪PIB	4.7	6.9	5.1	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3			
٪PIBHH	3.2	4.4	3.2	2.8	1.8	6.3	5.8	6.0	5.8	5.7	4.2	6.5

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، منشورات صندوق النقد العربي

المطلب الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي

كان الهدف من وراء هذا البرنامج هو معالجة الإختلالات قصيرة المدى الداخلية منها والخارجية، ومن ثم توفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة.

1. محتوى البرنامج

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة هذه الديون، ومحاولة استرداد ثقتها الائتمانية. وبالاتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تم التوقيع على عدة برامج من أجل معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية:

أ. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989/05/31- 1990/05/30)

لقد أدى إصرار الجهات المانحة على ضرورة توصل الجزائر إلى اتفاق مع الهيئات الدولية إلى رضوخ الجزائر للمبادئ العامة للصندوق النقدي الدولي والقبول بشروطه الصارمة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة العملة والفتح التدريجي للأسواق المالية. وقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. حيث وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار اتفاق STANDBY، وإلى غاية 1990/05/30 كان المبلغ قد استخدم بصورة كلية. كما تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ

،والذي قدر بـ351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك بسبب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات، مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية[1].

ب. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991/06/03- 1992/03/30)

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي للاستدانة من أجل مواصلة سلسلة الاصطلاحات الاقتصادية، خاصة وأن سنة واحدة لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فتوصلت إلى عقد ثان مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، يقضي بإجراء إصلاحات في المنظومة المالية، وتخفيض سعر الصرف مع إعادة الاعتبار للدينار الجزائري. كما يقضي أيضا بتحرير التجارة الخارجية، وكذلك تحرير الأسعار، والحد من تدخل الدولة في تدعيم الأسعار وتقديم الإعانات. وبالمقابل حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ 300 مليون دولار لسنتي 1990-1992.

وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي حققتها الجزائر خلال هذه الفترة القصيرة، كانخفاض المديونية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار سنة 1992، إلا أنه سرعان ما بدأت الإختلالات الهيكلية تظهر في الاقتصاد الجزائري. حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2٪ من إجمالي الناتج المحلي بسبب الدعم المحلي للسلع الواسعة الاستهلاك. وقد دفع ذلك إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة. وبالنتيجة تغير معدل التضخم، واستدعى ذلك تعديل قيمة الدينار مقابل الزيادة في الكتلة النقدية بحوالي 21.2٪. وبصورة عامة انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وكان محتوما على الجزائر أن تلجأ مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي[2].

ج. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (أفريل 1994- مارس 1995)

من أجل إيجاد حلول للإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي. ومن خلال رسالة النية التي تضمنت مجموعة الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال إستراتيجيةاقتصادية جديدة، ترمي إلى الدخول إلى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن. وعلى هذا الأساس وافق صندوق النقد الدولي منح الجزائر مساعدة مالية قدرها 731.5

[1]. سعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1970-2006)**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005، ص، 366.

[2]. Benachenheau, M., Reforme économique: **dette et démocratie**, édition Echrifa. Alger, (1992). P 119.

مليون حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 1037 مليون دولار. وتم تخصيص 01 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي. ما سمح للجزائر باسترجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد ب 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من ابرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى مع كندا في ديسمبر 1994، والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995[1].

وكإجراءات عملية لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه، قامت الجزائر بتعديل معدل الصرف، وتخفيض قيمة العملة بمعدل 40.17٪، ليصبح بذلك 01 دولار يساوي 36 دينار. كما قامت الجزائر بتحرير التجارة الخارجية تدعيما للاندماج في الاقتصاد العالمي، ثم قامت كذلك بتخفيض عجز الميزانية إلى 3.3٪ من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10٪ إلى 14٪، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5٪.

2. تأثير برنامج الاستقرار الاقتصادي على التشغيل

من أجل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، اعتمدت الجزائر كل من السياسة المالية، وسياسة خفض قيمة العملة الوطنية. حيث سعت من وراء السياسة الأولى إلى خفض النفقات العامة وزيادة الواردات، وذلك من خلال مجموعة من السياسات الفرعية مثل خفض الأجور، وقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، تخفيض حجم الاستثمارات ثم تخفيض نفقات الدعم والاعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية.

لقد أدى تخفيض النفقات الجارية وخاصة تلك المتعلقة بالأجور وتقليص الوظائف في القطاع الحكومي إلى ارتفاع نسبة البطالة، حيث ارتفع عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 إلى 1150000 بطال سنة 1990 ، ثم إلى 1482000 بطال سنة 1992 بمعدل بطالة 23.2٪. ليتزايد بعد ذلك عدد البطالين ويصل سنة 1993 و1994 إلى 1770000 و2100000 بطال. أما معدل التشغيل فقد انتقل من 78.3٪ سنة 1990 إلى 78.8٪ سنة 1992 ثم ليتراجع إلى 75.7٪ سنة 1994[2]. وقد كانت كل من قطاعات التربية والصحة والسكان وبدرجة أقل التعليم العالي، الأكثر تأثرا بسياسة نقص الإنفاق العام. إذ تراجعت الدولة عن دورها في خلق وظائف جديدة لاستيعاب العاطلين والداخلين الجدد لسوق العمل، بل وصل الأمر لتخفيض

[1]. مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص، 133- 210.
[2]. الديوان الوطني للإحصاء

معدلات الأجور، وتسريح العاملين أو دفعهم نحو التقاعد المسبق. كما أن تخفيض الطلب المحلي ساهم في تراجع مستوى الطاقات الإنتاجية القائمة، وتراجع معدلات الاستغلال. ولعل أكثر الصناعات تضررا، صناعة الخشب والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية، مما أدى إلى تقلص فرص العمل القائمة، وعدم خلق فرص عمل جديدة. وعلى الرغم من المخصصات المالية التي اعتمدتها الجزائر، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة كانت سلبية، حيث انتقلت من 0.8٪ سنة 1990 إلى 1.2-٪ سنة 1991 ثم 2.1-٪ سنة 1993 و0.9-٪ سنة 1994.

المطلب الثاني: اتفاق التصحيح الهيكلي (مارس 1995- أفريل 1998)

استند خبراء صندوق النقد الدولي في تشخيص وضعية البلدان المتخلفة التي تلجأ إليه على غرار الجزائر، واقتراح الحلول المناسبة على مقاربتين أساسيتين. الأولى مستمدة من النظرية الكينزية، وتعرف بمقاربة الامتصاص، تؤكد بأن الفائض أو العجز في الميزان التجاري يمثل الفرق بين الدخل القومي والنفقات الكلية. وبالتالي فإن العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعات البلدان المتخلفة، ما هو إلا نتيجة لزيادة الامتصاص الناتج عن الزيادة والإفراط في الطلب الكلي.أما المقاربة الثانية فتستند بالأساس على النظرية النقدية التي تفسر العجز في المبادلات الخارجية بالإفراط في الإصدار النقدي، وترتكز هذه المقاربة على فرضيتين أساسيتين. ترى الأولى أن العرض النقدي معطى خارجي ومرتبط بالسلطات النقدية، في حين تعتبر الفرضية الثانية أن الطلب على النقود ثابت. ذلك أن النقود لا ترتبط سوى بحجم المعاملات، وكل توسع في السيولة النقدية التي يرغب المتعاملون الاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة، سيتوجه لشراء سلع أجنبية، أو تستثمر في الخارج إما بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية للبلدان المتخلفة، أو أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل.

1. مضمون البرنامج

إن الإجراءات التي يقترحها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تعد بمثابة جرعة الدواء المرة التي تسبق شفاء المريض. ذلك أنه على الرغم من قساوتها، وتأثيراتها السلبية خاصة على الجانب الاجتماعي، إلا أن أي تأخر في مباشرة هذه التصحيحات في وقتها المناسب سيجر حتما البلد إلى إجراء تصحيحات مستقبلا بتكلفة أكثر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

شمل اتفاق التصحيح الهيكلي الذي انخرطت فيه الجزائر الفترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998، وبموجبه حصلت على مبلغ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بما يعادل 127.9٪ من حصة الجزائر في الصندوق. وفيما يلي أهم المحاور التي تضمنها البرنامج:[1]

أ. سياسة الموازنة

تهدف سياسات الموازنة العامة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي إلى التقليص أو القضاء على العجز الناتج عن السياسات التوسعية والإفراط في الطلب الكلي، على أن تكون النتيجة تخفيض في معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة. وعلى هذا الأساس يطلب الصندوق من البلد المتخلف أن يطبق إجراءات على النفقات وأخرى على الإيرادات. فيما يتعلق بالنفقات، يجب على البلد تخفيض حجم الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري، ورفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع وعن منتجات الطاقة،ثم تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام. بالإضافة إلى الحد من التوظيف وتجميد الرواتب والأجور، أما الإجراءات المتعلقة بجانب الإيرادات، فتشمل رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي وإجراء إصلاحات ضريبية شاملة، إضافة إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام.

ب. السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، من خلال امتصاص فائض السيولة، والحد من التوسع الائتماني، وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 06٪ مع نهاية تطبيق البرنامج. على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف بطرق غير مباشر منها أسعار الفائدة وقيمة السوق الائتمانية وتطوير أسواق المال.

ج. تحرير الأسعار

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية. وحدد البرنامج ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام

[1]. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر، **تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

على مراحل، كما تم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200٪ تماشيا مع الأسعار المحلية في سنتي 1994-1996.

د. تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف

من أجل جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا،تضمن البرنامج إجراءات تتعلق بتحرير بعض المواد الأساسية، وإلغاء رخص التصدير، وكذلك إلغاء القيود على بعض الواردات، والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما تم تخفيض قيمة الدينار، وإنشاء مكاتب للصرف، وفتح البنوك أمام الرأسمال الأجنبي.

هـ. الاهتمام بقطاع الفلاحة وقطاع السكن

نظرا لأهميته الإستراتيجية، قامت الجزائر بإجراءات من أجل ترقية القطاع الفلاحي، وتوفير الشروط اللازمة لدفع حركية المنتجات الفلاحية، والعمل على تحقيق الاستقرار والتنمية الدائمة للفلاحة. أما فيما يخص قطاع السكن فقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 تقضي بتحسين ظروف التعمير والعقار والتمويل.

و. إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

لقد شكلت صناديق المساهمة[1] التي تم إنشاؤها سنة 1988 تحولا هاما في سياق الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة العمومية الجزائرية، حيث كانت تهدف إلى الفصل بين السلطة الإدارية والسلطة الاقتصادية للمؤسسة،بالشكل الذي يعطيها صلاحية اتخاذ القرارات بكل حرية واستقلالية. وذلك طبقا لنص المادة 58 من الأمر التوجيهي رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها. لكن وبعد تجربة خمس سنوات لوحظ عدم فعالية هذه الصناديق في النهوض بالاقتصاد، وعليه تم حلها بتاريخ 1995/12/24، وتم استحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط مهم من رأس مال عدة شركات لقطاعات متقاربة. وبموجب المادة 17 من القانون 95-55 تم إنشاء المجلس الوطني لمساهمات الدولة مهمته تنسيق نشاطات الشركات القابضة وتوجيهها[2].

[1]. يعرفها المرسوم التنفيذي رقم 119/88 المؤرخ في 1988/06/21 المتعلق بصناديق المساهمة بأنها عبارة عن هياكل وسيطة بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية وتحل محل المؤسس في تسيير القيم المنقولة، وهذا لحساب المالك الأصلي وهو الدولة.

[2]. الشركة القابضة لها الحق في ملكية رؤوس الأموال طبقا لنص المادة 06 من الأمر 95،25 عكس صناديق المساهمة التي لا يخول لها هذا الحق بل تكتف بحق الرقابة والتسيير فقط.

أمام عجز الموازنة، وثقل عبئ الدين الخارجي، وكذا تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام، أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية. ولعل أهمها تلك المتعلقة بتقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية لصالح القطاع الخاص، سواء بنقل الملكية والإدارة معا للقطاع الخاص، أو الاحتفاظ بالملكية، ونقل الإدارة للخواص، أو تأجير فروع إنتاج مؤسسات. حيث نص قانون المالية التكميلي لسنة 1994 على التنازل عن المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص، أو مساهمة الخواص في رأسمال المؤسسات العمومية في حدود 49٪، لتوسع هذه المساهمة وتصبح غير محدودة بنص القانون 95/22 المؤرخ في 26 أوت 1995.

2. تأثير برنامج التعديل الهيكلي على التشغيل

لقد أسفر برنامج التعديل الهيكلي من ناحية المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا واضحا. إذ وبعد مدة من الركود الاقتصادي عاد النمو الاقتصادي ليحقق معدلات إيجابية، فيما سجلت الميزانية العامة هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج وحتى بعد ذلك، حيث انخفض العجز من 8.7٪ سنة 1993 إلى 4.4٪ سنة 1994. وسجلت الميزانية فائضا بلغ 3.0٪، 2.4٪، 2.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1996، 1997، 1998 على التوالي. وبالنسبة لميزان المدفوعات، فقد سجل هو الآخر نتائج مرضية، حيث حقق الحساب الجاري سنة 1997 فائضا قدره 1.25 مليار دولار، رغم العجز المسجل خلال السنة الموالية والمقدر بـ 0.81٪ مليار دولار، والناتج عن انخفاض أسعار المحروقات من جهة، والزيادة النسبية في خدمة الدين الخارجي من جهة أخرى.

ومن جهتها عرفت الاحتياطات الدولية تحسنا ملحوظا غير مسبوق، إذ أن جدولة الديون وتحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية خلال سنتي 1996-1997، أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، مما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية. حيث انتقلت من 2.9 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.52 مليار دولار سنة 1996، ثم 08 مليار دولار سنة 1997، لتتراجع إلى 6.08 مليار دولار سنة 1998.

إذا كانت النتائج التي حققتها الجزائر على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية إيجابية، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للجانب الاجتماعي، سواء من ناحية الخدمات التعليمية والصحية، أو من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو فيما يتعلق بجانب التشغيل والبطالة. فبالنسبة لميزانية التسيير لقطاع التربية، فقد انخفضت من 4.73٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1994 إلى 4.02٪ سنة 1999. وهذا يدل على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية لصالح قطاعات أخرى. أما ميزانية التجهيز لنفس القطاع فلم تكن أحسن من سابقتها، إذ

انخفضت هي الأخرى وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.70٪ في السنة الأولى من اعتماد البرنامج أي سنة 1994 إلى 0.55٪ سنة 1999[1].

أما النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية، فقد انخفضت هي الأخرى من 1.34٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.99٪ سنة 2000. كما تراجع نصيب الفرد من النفقات العامة لقطاع الصحة خلال الفترة 93-97 من 620 دج إلى 508 دج . ومن جهته تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997 ثم إلى 1500 دولار سنة 1999. وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

وإذا كان من المفترض، كما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولي، أن توفر الجزائر مناخا استثماريا ملائما لجلب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تشكل حجر الزاوية في البرنامج، بدلا من قيامها بالاقتراض الأجنبي، إلا أن نتائج التجربة الجزائرية كانت هزيلة. حيث لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة 270 و280 مليون دولار سنتي 97 و1998 على التوالي. وذلك على الرغم من الحوافز والمزايا التي يمنحها قانون الاستثمار الجديد.كما أن القطاع الصناعي الذي يفترض أن يلعب دوره في النهوض بالاقتصاد وتشغيل العاطلين عن العمل، لم يحقق النتائج المرجوة، بل إن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج تراجعت من 14٪ سنة 1993 إلى 11.5٪ سنة 1994 ثم 10.6٪ في السنة الموالية، ثم 8.6٪ و8.5٪ خلال سنتي 96 و1997. ومع تراجع معدلات الإنتاج والصعوبات الكثيرة التي عانت منها مختلف المؤسسات الوطنية، ازداد الضغط على سوق العمل جراء ضعف معدلات التشغيل وتسريح العمال.

لقد أدى غياب الاستثمارات الجديدة، سواء من قبل المؤسسات العمومية أو الخاصة، وكذا تباطؤ تطبيق الخوصصة إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة الهيكلة وغلق المؤسسات. حيث خلال الفترة الممتدة بين نهاية 1996 ونهاية 1998 تم تسريح 60 ألف عامل من القطاع الصناعي لوحده. فيما فقد حوالي 360 ألف أجير منصبه بين سنتي 1994 و1998 والجدول (09) يوضح حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط للسداسي الأول لسنة 1998. كما ارتفع معدل البطالة من 24٪ سنة 1994 إلى أكثر من 29٪ سنة 1997. وقدر عدد البطالين ب 2.3٪ مليون بطال منهم 80٪ شباب أقل من 30 سنة، وثلثين منهم عديمي

[1]. عبد الباقي روابح، غياظ الشريف، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة يومي 21-22 ماي 2002، ص 4.

الخبرة، وحوالي 80 ألف من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة. بالإضافة إلى العدد الكبير من العمال الذين غادروا مؤسساتهم بطريقة إرادية، حيث كان عددهم 50700 عامل، كما تم إلغاء ما يقارب 213300 منصب شاغر، وقد تسارعت وتيرة تقليص عدد العمال في المؤسسات. وبلغ عدد العمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية حوالي 100840 عامل. وقد أدى ذلك إلى تزايد الطلب السنوي على العمل، حيث تراوح بين 250 ألف و300 ألف طلب عمل سنوي[1].

جدول **(09):** حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط للسداسي الأول 1998

الإطار القانوني / قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية عمومية	النسبة المئوية٪	مؤسسة اقتصادية محلية	النسبة المئوية٪	مؤسسة خاصة	النسبة المئوية٪	المجموع	النسبة المئوية٪
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء والأشغال العمومية والري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.6	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	6310	31.1	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998، ص 92.

المطلب الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي

إن ما يحسب على الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها الجزائر منذ سنة 1989 من نتائج إيجابية، خاصة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها ظلت دون المستوى، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها بصورة فعالة. ومن منظور الأهداف الاجتماعية، يمكن القول أنها فشلت في تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن، بل زادت الطين بله عندما يتعلق الأمر بالتشغيل. فلا برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي طبقته الجزائر ابتداء من سنة 1990، ولا برنامج التعديل الهيكلي الذي دعمه خلال الفترة 1994-1998 استطاعا أن يقلصا من معدلات البطالة. وبدل ذلك، ونتيجة لإجراءات تسريح العمال ارتفع معدل البطالة من 24.4٪ سنة 1994

[1]. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، السداسي الأول من سنة 1998، الدورة 12، نوفمبر 1998، ص 96.

إلى 29.8٪ سنة 2000. وهذا على الرغم من الهيئات والصناديق التي أنشأتها الدولة خلال تلك الفترة خصيصا لدعم التشغيل. مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وغيرها من الآليات التي تشكل موضوع بحثنا والتي سنأتي عليها بالتفصيل لاحقا.

لقد عرفت الفترة 1999-2000، وهي الفترة الفاصلة بين البرنامجين السابقين وبرنامج الانعاش الاقتصادي تراجعا في معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالفترات السابقة. إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي 2.8٪. وهو ما مثل انخفاض بـ 0.8٪ عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة. وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، اذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000، وهو أعلى سقف يبلغه منذ سنة 1991. وأمام ضعف معدلات النمو الاقتصادي المسجلة، والمصحوبة بانخفاض معدل استخدام الموارد والطاقات المتاحة للجهاز الانتاجي، أدى ذلك إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامجا لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار، بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الانتاجي، والتي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي[1]. وقد اتضحت معالم هذا البرنامج من خلال سياسة الانعاش الاقتصادي التي تعتبر إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وبتوجه كينزي في غالب الأحيان تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج، ومن ثم تحفيز المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، عن طريق استخدام واحدة أو أكبر من الوسائل التالية:[2]

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد من منح ومساعدات اجتماعية أو تلك المتعلقة بدعم السلع، وغيرها من التحويلات التي تسمح بصورة مباشرة أو غير مباشرة بزيادة الدخل المتاح ومن ثم زيادة الطلب.

- الإنفاق العمومي الكلي الاستهلاكي والاستثماري، الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

[1]. نبيل بوفليج، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الفترة 2000-2010** ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية- العدد 12 ، 2012، ص 247.

[2]. محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، ص 149.

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تنجزها الدولة والتي من شأنها دعم الطلب وتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل.

- الامتيازات الجبائية من تخفيض للضرائب، أو إعفاء منها، وهذا من أجل زيادة دخول الأفراد، ومن ثم تحفيز الاستهلاك والاستثمار.

بالإضافة إلى تشجيع الطلب الكلي يمكن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض، وذلك من خلال تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص. وكذلك عن طريق القيام باستثمارات عمومية على غرار تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التعليم والتكوين وغيرها من المشاريع التي تؤدي إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

1. مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي

لقد تم تجسيد سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من خلال ثلاثة برامج تنموية هي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، ثم البرنامج الخماسي 2010-2014.

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

نتيجة للتحسن الملحوظ على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية، بادرت الحكومة سنة 2001 بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004)، وخصص له غلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار. ومع تدعيمه بمشاريع جديدة، وكذا إجراء تقييم للمشاريع الأصلية أصبح المبلغ 1216 مليار دينار. وحيث أن معدلات النمو في الناتج المحلي الخام الحقيقي المحققة خلال الفترة 1995-2000 تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية، فقد شكلت الأهداف الاجتماعية أولوية بالنسبة لهذا البرنامج. وكما يوضحه الجدول رقم (10) فقد خصص النصيب الأكبر من البرنامج لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40٪ يليها التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8٪، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 12.4٪، ثم نسبة 8.6٪ المتبقية خصصت لدعم مختلف الإصلاحات.

جدول رقم (10): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. الوحدة: مليار دينار

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (النسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	٪40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	٪38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	٪12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	٪08.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	٪100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2011، ص 87.

إن تخصيص مبلغ 210.5 مليار دينار جزائري على مدى أربع سنوات لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل، إنما يعبر عن عزم الحكومة تدارك العجز المسجل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986، وكذا الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة السبعينات والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة أو الخاصة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار ومن ثم رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية بالشكل الذي يسمح بتوفير مناصب عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة. حيث قدرت عدد مناصب العمل المنتظر توفيرها في هذا القطاع بحوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب مؤقت و2800 منصب دائم، وهذا من أصل 850000 منصب عمل بهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها بالفترة (2001-2004)[1].

بغلاف مالي قدر ب 90.20 مليار جزائري، حددت لهذا لبرنامج التنمية المحلية والبشرية أهداف تتمثل في تطوير المستوى التعليمي والصحي مع توظيف التكنولوجيات الحديثة، وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع،

[1]. مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برنامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها، ص 53.

بإنشاء وتطوير المؤسسات التعليمية والجامعية ومختلف الهياكل الثقافية والرياضية. وعلى مستوى الشغل حددت للبرنامج توقعات باستحداث 13680 منصب عمل موزعة على عدة قطاعات شملها البرنامج.

وإذا كان المبلغ المرصود لقطاع الفلاحة والصيد البحري والمقدر بـ 65.4 مليار دينار جزائري ضئيل نسبيا، إلا أن ذلك لا يعني عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي، ذلك أن هذا الأخير قد استفاد في واقع الأمر ابتداء من سنة 2000 من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وفيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات والمقدر ب 45 مليار دينار جزائري، فقد وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

ب. برنامج دعم النمو (2005-2009)

لقد جاء هذا البرنامج ليكرس إرادة الحكومة وعزمها على مواصلة نهج الإنعاش الاقتصادي، وتنفيذ الإستراتيجية التنموية التي تتخذ من الإنفاق الاستثماري الحكومي أداة للرفع من معدلات النمو إلى حدود تفوق5.1٪ المحققة سنة 2004، واستدامتها عند هذه الحدود. على أن تتحقق بالموازاة أهداف اجتماعية مثل تخفيض معدلات البطالة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية، ثم تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها، والمتضررة من آفة الإرهاب[1]. ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق من حيث قيمته، حيث بلغت في شكلها الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، وبرنامج الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى الموارد المتبقيةمن مخطط دعم الإنعاش ثم الصناديق الإضافية ثم التحويلات الخاصة بحساب الخزينة، كما يوضحه الجدول (11):

[1]. مسعود زكرياء، مرجع سابق، ص 12.

الجدول رقم (11): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005- 2009)

البرامج / السنوات	مخطط الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	حسابات تخويلات الخزينة	المجموع العام
2004	1071	-	-	-	-	1071
2005	-	1273	-	-	227	1500
2006	-	3341	250	277	304	4172
2007	-	260	182	391	244	1077
2008		260			205	465
2009	-	260	-	-	160	420
المجموع	1071	3594	432	668	1140	8705

المصدر: زكريا مسعودي، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ سنة 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس 2013. ص 13.

وبالنسبة للقطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي فكانت كما يلي:[1]

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:**استفاد من برنامج خاص بقيمة 1908.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل 45.5٪ من إجمالي البرنامج التكميلي.

- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له 1703.2 مليار دينار جزائري، بنسبة 40.5٪ من إجمالي البرنامج.

- **قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري:**استفادت من 337.2 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 8٪ من إجمالي البرنامج.

- **القطاع الإداري الحكومي:** استفاد من برنامج خاصلتطوير وإصلاح أهم الهياكل الحكومية على غرار الداخلية، العدالة والمالية، وتصل قيمته 203.9 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل 4.8٪ من إجمالي البرنامج.

- **قطاع التكنولوجية الحديثة للإعلام والاتصال:**استفاد من 50 مليار دينار جزائري، ما يمثل 1.2٪ من البرنامج التكميلي.

أما برنامج الجنوب الذي خصص له غلاف مالي قدره 432 دج، فكان الهدف منه تحسين المستوى المعيشي وتحقيق التنمية الاقتصادية في مجموعة من ولايات الجنوب[1]، وبذلك إنشاء مشاريع سكنية وصحية وكذا تعزيز

[1]. نبيل بوعليج، مرجع سابق، ص 254.

وتطوير شبكة الطرقات، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تطوير السياحة وتعزيز منظومات التشغيل.

وفيما يخص البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا، فقد أخذ في الاعتبار خصوصيات المنطقة كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الجنوب، وخصص له غلاف مالي معتبر قدره 668 مليار دينار جزائري امتد من سنة 2006 إلى 2009، ويهدف إلى تعزيز المساواة بين المواطنين في الاستفادة من البرامج التنموية، وكذا إرساء الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات، ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتدعيم التنمية.

ج. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

في إطار إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، جاء هذا البرنامج الخماسي بهدف تحديث الاقتصاد والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، ومواصلة ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية من سنة 2000. وقد رصد له غلاف مالي معتبر بلغ 286 مليار دولار، ما يعادل 21214 مليار دينار، شمل برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بقيمة 9680 مليار دينار، وبرنامجا جديدا بقيمة 11530 مليار دينار. وقد بلغت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا البرنامج حوالي 40٪، موجهة نحو تكريس اقتصاد المعرفة وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي. وذلك بتوفير 50 ألف معلم جديد لمختلف أطوار التعليم الأساسي والثانوي، ومحاولة الوصول إلى 28 ألف باحث و4500 باحث دائم. بالاضافة إلى تكوين حوالي 110 ألف تقني شبه طبي.

كما يهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9700 مليار دينار، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار. كما شمل البرنامج مشاريع مختلفة تخص دعم التنمية الريفية وإنشاء مناطق صناعية وتحديث أجهزة الدولة المختلفة من جيش وشرطة ومعاهد ومدارس وانجاز الموانئ وتطوير الاعلام الآلي. وقد خصصت قيمة 360 مليار دينار من القيمة الاجمالية للبرنامج لتأطير سوق العمل، ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات، ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تمويل آليات التشغيل المختلفة. إضافة إلى العدد الكبير من فرص العمل التي يوفرها قطاع الوظيف العمومي. كل ذلك من أجل تحقيق الهدف المسطر للبرنامج على مستوى الشغل ومكافحة البطالة، والمتمثل في خلق ثلاث ملايين

[1]. الولايات المعنية بالبرنامج هي: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إيليزي، الوادي، غرداية.

منصب شغل إلى غاية 2014، مما يعني ضمنيا توفير 600 ألف منصب شغل سنويا وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود 09٪. وقد وزع الغلاف المالي المخصص لهذا المحور كما يلي:[1]

- 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.
- 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
- 130 مليار دينار موجهة للتشغيل المؤقت.

ويرجع اهتمام البرنامج بتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة إلى حرص الدولة على تصحيح التأثيرات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب في الحياة النشطة، حيث قطعت التنمية الاقتصادية أشواطا جديدة مع مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاسها الايجابي على مستوى التشغيل والبطالة ، وعلى مستوى الاقتصاد بوجه عام.

2. انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة في الجزائر

إن الهدف العملي الذي يتضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل، لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، وإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، وتعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية[2].

نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء والأشغال العمومية خير دليل على ذلك، وهذا بناء على حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية أفضل وخلق ديناميكية في سوق العمل. وهو ماحرصت الحكومة على إبرازه من خلال وضع إحصائيات تنبئية لحجم اليد العاملة، التي يمكن أن يوفرها كل قطاع طيلة سنوات البرنامج، حيث أن أكثر

[1]. ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر2010، ص 83.
[2]. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، جوان 2008، ص 142.

من 90٪ من الغلاف المالي المتخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو مخطط في البرنامج.

أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية من الغلاف المالي والمتمثلة في 10٪ والتي قاربت 80 مليار دج، فقد وجه مباشرة لتعزيز السياسيات التشغيلية ومؤسساتها لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة. حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل 0.3 ملياردج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة (ANSEJ) حيث تم تجهيز 165 وكالة جهوية (ANEM) لتحسين مستوى تسيير سوق العمل ومحاولة تعميق معرفة هذا الجهاز بسوق العمل[1].

في هذا الإطار حاولت السلطات الوصية استدراك النقائص والصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل وذلك بتعزيز الهياكل القديمة لتمكين هذه الأخيرة من أداء مهمتهما. تحصل برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة على مبلغ 9 مليار دج لتعميمه في مختلف المناطق التي لديها ارتفاع في معدل البطالة، والذي يهدف إلى إنشاء ما يعادل 70000 منصب دائم.

حددت للبرنامج أهداف على مستوى التشغيل تتمثل في إنشاء 7133150 منصب عمل منها 296300 منصب دائم أي نسبة معتبرة تصل إلى 42.5% وتنحصر القطاعات التي توفر مناصب الشغل في قطاع الفلاحة 46.3٪، الصيد وموارد الصيد 14.02٪، وبدرجة أقل في السكن وأشغال المنفعة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة 9.81% لكل منها. ويقدر متوسط تكلفة إنشاء مناصب الشغل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 736 ألف دينار.

أ. انعكاسات برنامج دعم النمو (2001-2004) على مستوى التشغيل

تستحق مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء الشغل التنويه منذ انطلاقه سنة 2001 إلى نهاية 2004، ويهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى إعادة تمويل العجلة مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل، حيث أنه من المحاور الأساسية لترقية الشغل هيمن ضمن هذه الإستراتيجية التنموية، وهي دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية بهدف التكفل بالبطالة في المناطق النائية.

ويتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر

[1]. مسعودي زكري، مرجع سابق، ص 18.

2001 إلى غاية ديسمبر 2003، ويمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن أغلب هذه المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2001-2003)، بحيث نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة تقدر ب 96.22٪ وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة، سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل، والجدول (12) يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات .

جدول رقم (12): مناصب الشغل المحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2003)

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	النسبة ٪
الفلاحة والصيد البحري	273976	44.22
السكن والعمران	83805	13.53
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	64661	10.44
الري	48166	7.77
أشغال عمومية	36033	5.82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5.52
منشآت إدارية	19381	3.13
منشآت شبابية وثقافية	17331	2.80
طاقة	11250	1.82
صحة	11028	1.78
اتصالات	10253	1.65
بيئة	5182	0.84
صناعة	2119	0.34
نقل	1744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619534	100

المصدر: مسعودي زكريا، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ سنة 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس 2013، ص، 19.

لقد انعكس التحسين في معدلات النمو بشكل إيجابي على زيادة حجم العمالة خلال الفترة (2001-2004) وتحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي 716888 منصب منها 457500 منصبا دائما أي 63٪ و 27116 منصب مؤقت أي 37٪، وقد ساهمت في إنشائها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويمكن أن نلمس الأثر غير المباشر الذي أحدثه البرنامج على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة من خلال متابعة تطور القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفع نسبة التشغيل ونمو اليد المشتغلة، كما يوضحه الجدول (13).

جدول رقم (13): تطور معدل نمو اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2004) الوحدة: نسبة مئوية ٪

القطاعات الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	/	٪12	٪9.2	٪8.9	٪14.52
قطاع الفلاحة والأشغال العمومية	٪ 5.1	٪2.8	٪7.0	٪5.4	٪31.84
قطاع الصناعة	٪0.8	٪1.0	٪0.3	٪1.1	٪21.02
قطاع الخدمات	٪1.4	٪2.0	٪3.7	٪3.7	٪13.22

المصدر: مسعودي زكريا، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ سنة 2001**، مرجع سابق، ص، 20

إن القراءة في الجدول أعلاه تظهر أن نمو اليد المشتغلة خلال فترة تطبيق البرنامج بلغ 37.15٪ ويعتبر هذا المعدل ذا أثر إيجابي على مستوى التشغيل، ولكن ما نلاحظه أن خلال الفترة (2001-2003) كان مستقرا في ما يقارب 4.5٪ في المتوسط، وقد استحوذ قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية على النسبة الكبيرة من هذا النمو في اليد المشتغلة. وذلك بسبب الحجم الكبير للنفقات العامة المبرمجة في إطار هذا البرنامج لهذين القطاعين.

ب. انعكاسات برنامج دعم النمو (2005-2009) على مستوى التشغيل

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد من خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

ويجدر التذكير بأن الآثار المتوقعة من برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009) على مستوى التشغيل يمكن استخلاصها من خلال الالتزام الوارد في هذا البرنامج حيث يسعى هذا البرنامج إلى ربح رهانين أساسيين، يتعلق الأمر الأول بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009، أما الأمر الثاني فيتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9٪ خلال الفترة (2010-2013)، وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة البرنامج دعم النمو (2005-2009) حيث أصبح هذا الأخير أحد الأهداف الإستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية. ويتوزع استحداث مليوني منصب كما يلي:[1]

- مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي.
- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

وقد خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة ترتيبات لصالح إنشاء مؤسسات وترقية الشغل منها:[2]

- تمديد سنتين (2) لفترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي الذي أنشأ بموجب القرار رقم 31-96 المؤرخ في 1996/12/30 على قانون المالية لسنة 1997 لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني لدعم الشباب **(ANSEJ)** والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل بعقد لمدة غير محددة **(CDI).**
- تمديد فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات **(IBS)** على خمس سنوات والتي تم إنشائها بموجب أحكام القرار رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم.
- رفع التخصصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ومن خلال قراءة هذه التوقعات يمكن القول إن هذا البرنامج قادرعلى تعديل سوق العمل في الجزائر من خلال احتواء عدد كبير من العاطلين عن العمل، وهذا ماستوضحه الدراسة في النقطة الموالية.

تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة لتغيير الإختلالات الاقتصادية، وخصوصا إختلالات سوق العمل، ويمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج، والتي يبينها الجدول (14).

[1]. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008، ص 13.
[2]. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، ديسمبر 2008، ص26.

جدول رقم(14): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة **2005-2009**
أ. مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية	
مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري- مؤسسات أخرى)	272797
مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	675947
مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666510
مناصب الشغل التي استحدثت في إطار المستثمرات الممولة من قبل البنوك(خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	155110
مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	225353
ترتيب المساعدة على الإدماج المهني	441914
مناصب الشغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر(الوكالة لدعم وتشغيل الشباب- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	428613
المجموع أ	3166374
ب. معدل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
مناصب الشغل التي استحدثت في إطار: (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة- مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية)	1865318
المجموع ب	1865318
المجموع العام (أ+ب)	5031692

المصدر: زكريا مسعودي، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ سنة 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس 2013. ص، 23.

ج. انعكاسات البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة

إن الهدف المعلن لهذه السنوات الخمس هو استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق 2014، منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار استفادت برامج دعم استحداث مناصب الشغل من غلاف مالي قدره (350 مليار دج) لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة. وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معدل البطالة، فقد قررت الاستمرار في هذه الآليات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، كانت التوقعات للفترة (2010-2014) كما يلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000 ألف منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

- تنصيب 300000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز الإدماج المهني (DAIP).

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008، وقد كان لهذا الهدف أو التوقع عدة مبررات منها:

- السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعدل 6٪.

- تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء والأشغال العمومية والري والسكن والنقل)، والقطاعات المولدة لمناصب شغل.

- دعم مالي هام بقيمة 2000 مليار دج لفائدة قطاعي الصناعة والفلاحة وتنمية الموارد البشرية (التربية والتكوين)،

وبخصوص الهدف المتمثل في إحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي:

- التنصيب الكلاسيكي (الوكالة الوطنية للتشغيل): 200000 منصب شغل/ السنة.

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: 300000 ألف منصب شغل / السنة كما سبق ذكرها.

- أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة): 100000 منصب شغل / السنة.

في المجموع كانت التوقعات أن يتم استحداث منصب 600000 شغل سنويا خلال الفترة (2010-2014)، ومن ثم تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10٪ لآفاق 2014.

والملاحظ أن المخطط شمل كل القطاعات تقريبا، فكان منتظرا من قطاع الأشغال العمومية أن يخلق 90000 منصب شغل في الفترة (2000-2014)[1] ، كما أن قطاع السياحة هو أيضا أوكلت له مهمة خلق مناصب شغل، خصوصا وأنه قطاع اقتصادي رئيسي لتوفير أعدادا لا يستهان بها من فرص عمل جديدة. فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فإن انجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر، و(3) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة.

يمكن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وهي حركية ستتواصل بنفس الوتيرة بالنظر إلى أهمية البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية) وستتنامى أكثر فأكثر مع إنعاش الاستثمار. ومردودية الآليات الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث النشاطات التي بلغت مستويات معتبرة.

[1]. مسعودي زكريا، مرجع سابق، ص، 29.

خاتمـة الفصل الثالث

يعبر عرض العمل عن مجموع الأفراد الذين يضعون جهدهم ووقتهم تحت تصرف المنتجين مقابل أجر يتناسب والجهد الذين يبذلونه وكذا ومستواهم التعليمي والتأهيلي، ولأن الأمر كذلك تناولنا خلال هذا الفصل أهم محددات عرض العمل في الجزائر والمتمثلة في التركيبة الديموغرافية، معدل النشاط، معدل الإعالة ثم تنمية وتطوير الأفراد. وفي المقابل استعرضنا مختلف البرامج الإنمائية التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة باعتبار تأثيرها الكبير على الطب على العمل. وفيما يلي أهم النقاط التي استخلصناها من خلال هذا الفصل:

- إن التركيبة الديمغرافية للمجتمع الجزائري التي تغلب عليها فئة الشباب، بقدر ما تعتبر مكسبا يمكن الاعتماد عليه في تفعيل مختلف الأنشطة الانتاجية، تشكل في نفس الوقت عبئا على سوق العمل العاجز عن استيعاب الأعداد الهائلة من الداخلين الجدد إليه، في ظل ضعف الجهاز الانتاجي للدولة ونقص ملاءمة البرامج التكوينية مع متطلبات سوق العمل.

- يعتبر التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية المستدامة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في رفع المستوى المعرفي للفرد، ومن ثم تطوير قدراته في الإنتاج والإبداع. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في هذا المجال وفي مختلف الأطوار التعليمية، إلا أن النظام التعليمي والتكويني بصفة عامة لا يزال يعاني من سلبيات ونقائص تظهر بصورة أساسية في عجز هذا النظام عن مواكبة متطلبات سوق العمل وتطوير الجهاز الانتاجي للدولة،

- لقد رصدت الجزائر مخصصات مالية معتبرة من أجل تنفيذ برامجها الانمائية التي وإن حققت نتائج إيجابية على مستوى البنية التحتية وتطوير بعض الأنشطة الزراعية والصناعية، إلا أنها تفتقر إلى الرؤية المستدامة، وذلك نتيجة لاعتمادها المفرط على الإيرادات الناتجة عن الصادرات من المحروقات.

سنتناول في الفصل الموالي سياسات الشغل المعتمدة في الجزائر وتأثيرها على إحداث مناصب العمل وعلى تشجيع المبادرات الفردية في إنشاء المشاريع الاستثمارية.

تمهيد

إن التوجه الاشتراكي المتبع من طرف الجزائر منذ سنة 1962 إلى غاية 1986، والمبني على الاستثمار العمومي الموجه من طرف الدولة عن طريق توظيف المداخيل المالية الضخمة الناتجة عن تصدير ثروتي البترول والغاز، لم تسمح ببروز يد عاملة نشطة تعاني من البطالة يجعلها تشكل أداة ضغط تستدعي ضرورة اعتماد برامج وسياسات تتيح استيعاب هذه اليد العاملة، إذ لم يطرح مشكل البطالة خلال هذه المرحلة كأحد المشاكل السوسيو إقتصادية التي يشكوا منها المجتمع الجزائري وفئة الشباب على وجه الخصوص إلا في مرحلة لاحقة. ذلك أن نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه قد صاحبه التزام المؤسسات الاقتصادية للدولة باستيعاب الجزء الأكثر من اليد العاملة.

ونتيجة انخفاض معدلات البطالة في تلك الفترة لم تكن الجزائر تملك استراتيجية تشغيل واضحة، لكن ومع أواخر سنة 1986، وبفعل الأزمة الاقتصادية للسوق البترولية، تراجعت مداخيل المحروقات بالشكل الذي انعكس سلبيا على وتيرة الاستثمارات العمومية التي كانت المصدر الأساسي لخلق مناصب الشغل واستيعاب الإقبال المتناهي لليد العاملة النشطة على سوق الشغل بصفة ذاتية ومستمرة. وكانت النتيجة أن بدأ الاقتصاد الجزائري في التحول التدريجي من الاقتصاد الموجه من طرف الدولة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وذلك من خلال رفع الوصاية الممارسة من طرف الإدارة عن الهياكل والتوجهات الاقتصادية، تمهيدا لتبني المنهج الاقتصادي الليبرالي. وقد كان من الطبيعي أن تبرز مشكلة البطالة بشكل واضح بفعل خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية وحل المفلسة منها وتسريح عمالها أو تطبيق نظام التقاعد المسبق، بالإضافة إلى تقليل التوظيف في القطاع العام تماشيا وسياسة خفض النفقات والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفي سوق العمل على وجه الخصوص.

سنستعرض من خلال هذا الفصل التطور آليات الشغل المعتمدة في الجزائر منذ سنة 1887، والنتائج التي حققتها علو مستوى التشغيل وكذا تأثيرها على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: آليات الشغل المعتمدة في الجزائر منذ سنة 1990

عرفت الجزائر سنة 1987 أول برنامج تشغيل موجه لصالح الإدماج المهني للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 24 سنة ممول من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية FUL ، وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب FAEJ، وحدد له هدف تحقيق 200000 منصب شغل لصالح الشباب البطال. لكن وبعد سنين من عمر هذا البرنامج تم إدماج 100000 شاب بطال، 60000 منهم في مناصب شغل دائمة ولم يتم استهلاك الموارد المخصصة له إلا بنسبة ضئيلة[1].

ويعود إخفاق هذا البرنامج إلى جملة من الأسباب على رأسها نقص الخبرة لدى القائمين على هذا البرنامج كونهم لم يتعودوا على مثل هكذا برامج ذات بعد إدماجي، بالإضافة إلى الطابع المركزي لهذا البرنامج وافتقاره إلى هيئات محلية لإدارته.

المطلب الأول: برنامج التشغيل 1990 – 2000

جاء هذا البرنامج ليقف على سلبيات البرنامج السابق 1987 – 1990، وليواجه تحدي هذه الفترة التي تميزت بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق في ظل مؤشرات اقتصادية ومالية سلبية للغاية أهمها تدني المداخيل من العملة الصعبة، ثقل المديونية الخارجية، تدهور سعر صرف الدينار الجزائري، تقليص حجم الواردات وتسريح العمال من المؤسسات العمومية، بالإضافة الى الوضع السياسي والأمني الذي عرقل الكثير من البرامج وكبد خزينة الدولة خسائر معتبرة.

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 90– 143 المؤرخ في 21 ماي 1990 الإطار القانوني للسياسة الجديدة، وكذا مبادئها وأهدافها ووسائلها البشرية والمالية. ففيما يتعلق بالمبادئ التي تقوم عليها هذه السياسة يمكن حصرها في تفضيل الشغل المنتج والدائم، خلق الشغل بأقل تكلفة، إضفاء الطابع المحلي على مبادرات التشغيل، تفضيل الإدماج عن طريق التكوين. أما أهدافها فتتمثل في تحقيق الإدماج المهني للشباب المؤهل عن طريق تشجيعه على خلق مناصب شغل في إطار ما يعرف بالتعاونيات الشبانية، وتوفير مناصب شغل للشباب غير المؤهل من خلال إدماجهم في مؤسسات عمومية وخاصة عن طريق عمليات التشغيل على أساس مبادرات محلية.

[1]. زين العابدين معو، مبروك ساحلي، **سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص، 152. متاح على الموقع:
https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN11/D1109.pdf

وعلى الرغم من النجاح النسبي لهذا البرنامج في إدماج وتوفير فرص عمل للعاطلين، إلا أن جملة من النقائص والعراقيل سجلت له فيما يتعلق بعدم اعتماد معايير قانونية واضحة وصارمة في تقديم القروض للشباب، حيث بقيت 60٪ من القروض الممنوحة دون تسديد. ونتيجة لغياب الآليات القانونية اللازمة عجزت الدولة ممثلة في المؤسسات والهيئات الممولة لهذه البرامج عن تحصيل الديون المترتبة عن هذه القروض.

وإذا كانت معظم المشاريع قد اتجهت نحو مجالات الاستثمار ذات الطابع الخدماتي بدلا من القطاعات المنتجة خاصة في الفلاحة والصناعة والسياحة، فإن بعض الشباب بلغ به الأمر أن قام ببيع العتاد الذي استفاد منه دون استعماله في الإنتاج.

لقد كان لإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 ثم تحويلها إلى وزارة قائمة بذاتها سنة 1994 دورا في صياغة إطار مؤسساتي يحظى باستقلالية قانونية ومادية لاستقطاب الأيدي العاملة وإدماجها في عالم الشغل، وقد نجحت هذه الهيئة إلى حد كبير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، من خلال توفير الرعاية والدعم اللازم لها، وتذليل العراقيل والصعوبات التي يواجهها الشباب في بداية مشاريعهم فيما يتعلق بسبل التمويل وتحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات وغيرها من عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام تفاقم مشكلة البطالة، ومن أجل مسايرة التوجه الليبرالي للاقتصاد الوطني تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة 1910 - 2000 أولى الصيغ الجديدة للشغل والمتمثلة في:

1. عقود العمل محددة المدة

لقد كانت النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة في ظل نظام الاقتصاد الموجه تميل أكثر للعاملين، ولا تعطي للمستخدمين مجالا لإمكانية تنظيم نشاطهم بالمرونة الكافية، وخاصة في مجال التعاقد، وتجلى ذلك من خلال القانون الأساسي العام للعامل المؤرخ في 15 أوت 1978، وكذا القانون 82 - 06 المؤرخ في 27-02-1982، حيث يكرسان مبدأ ديمومة علاقة العمل مع إمكانية اللجوء إلى التعاقد محدد المدة بصورة استثنائية.

إلا أن القانون 90 – 11 الصادر بتاريخ 12-04-1990 أظهر توجها نحو التفتح الاقتصادي في تنظيم علاقة العمل بصفة عامة وعلى إطارها الزمني بصفة خاصة، وذلك من خلال المادة 12 من هذا القانون. وقد تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 473/97 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1997 والمتعلق بالتوقيت الجزئي، حيث حددت المادة 02 منه عدد ساعات العمل في الأسبوع وشروط رفع هذه المدة أو تخفيضها.

وبالنسبة للحالات التي يمكن فيها للمستخدم إبرام عقد محدد المدة فتتمثل بصورة عامة في الحالات التي تكون الحاجة فيها إلى يد عاملة مؤقتة مثل العمل الموسمي، الأشغال الدورية واستخلاف عامل مثبت في منصبه لكنه تغيب عنه مؤقتا. وفي الوقت الذي ينبغي فيه لمفتش العمل المختص إقليميا التأكد من أن عقد العمل محدد المدة أبرم حسب الحالات المنصوص عليها قانونا، يجب كذلك أن يحرص على أن تكون للعامل المشغل بالتوقيت الجزئي نفس حقوق العامل المشغل بالتوقيت الكامل فيما يتعلق بالأجر والتعويضات ومدة التربص.

2. عقد العمل المنزلي

نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/97، والمؤرخ في 08 ديسمبر 1997، ويخضع لهذا النوع من عقود العمل كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع أو أشغال تحويلية أو تقديم خدمات لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر، ويقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة، ويتحصل بنفسه على أدوات العمل والمواد الأولية دون وساطة، ويجب على العامل في المنزل أن يتمتع بشروط استخدام عادلة وظروف عمل لائقة.

وفي الوقت الذي يجب أن يستفيد فيه من الحماية الاجتماعية من أجل استبعاده من الاقتصاد غير المنظم ينبغي على العامل في المنزل أن يصرح بالعمال المشغلين لديه وأن يحرص على تطبيق القوانين المتعلقة بالعمل المنزلي على غرار عدم تشغيل الأطفال واحترام حقوق المرأة، سواء من حيث التعويضات المختلفة أو التأثير على التزاماتها العائلية. وقد ذهبت منظمة العمل الدولية إلى أبعد من ذلك فيما يتعلق بحقوق العامل المنزلي في الحرية النقابية والمساواة في الأجور وإنهاء عقد العمل واستخدام العمال المهاجرين وغيرها من الحقوق التي تساوي بين العامل بالعقد العادي والعامل بعقد العمل المنزلي.

3. وكالة التنمية الاجتماعية

تأسست الوكالة سنة 1996 عند طريق المرسوم التنفيذي رقم 96/232 المؤرخ في 29 جوان 1996، وهي عبارة عن هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لتسيير خاص تحت وصاية رئاسة الحكومة، هدفها تدعيم مختلف الأنشطة الموجهة للتنمية الاجتماعية، والوقوف على النتائج السلبية لمخطط التعديل الهيكلي الذي قامت به الجزائر منذ سنة 1996.

انطلاقا من الاستقلالية المالية التي تتمتع بها، تقوم الوكالة بالتغطية المالية لمختلف الأنشطة الموجهة للفئات الهشة، كما تقوم بتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، والتي تستعمل يد عاملة مؤقتة سواء في

القطاع أو الخاص، وذلك من أجل تطوير الشغل وتشجيع المؤسسات المصغرة. وقد أوكلت للوكالة مهمة تسيير برامج التشغيل الآلية:

أ. برنامج عقود ما قبل التشغيل

هي عبارة عن عقود مهنية خاصة يتم بموجبها توظيف خريجي الجامعات في المؤسسات العمومية أو الخاصة، على أن تقوم مديرية التشغيل بدفع المنحة شهريا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 98/402 المؤرخ في 1998/12/02، ويهدف إلى زيادة فرص الإدماج الاجتماعي للشباب المؤهل ومحاربة الفقر والإقصاء لدى هذه الفئة عن طريق تمكينهم من ولوج عالم الشغل، ومن ثم تدعيم خبراتهم التي تسمح لهم بالاندماج النهائي.

من أجل الاستفادة من هذا العقد يجب أن لا يتعدى سن المترشح 35 سنة وأن يكون خريج جامعة أو مركز تكوين مهني، ويتحصل بموجب هذا العقد على أجر يساوي الحد الأدنى للأجور في الجزائر إذا كان متحصلا على شهادة الليسانس، وحوالي 70% منه لحاملي شهادة تقني وتقني سامي. وفي الوقت الذي لا يتحصل المستفيد على منح وامتيازات أخرى، ولا يوجد تشريع واضح يلزم المؤسسات بإدماج الموظف، حيث يبقى مصيره معلقا وقد ينتهي العقد دون ادماج ولا حتى تجديد، لكن لقي هذا النوع من العقود إقبالا كبيرا من طرف خريجي الجامعة الجدد، لدرجة أنه صار تقليدا يذهب إليه الشباب أو يلجأ إليه عند تخرجه من الجامعة.

ب. برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب ESIL)

بدأ العمل بهذا النوع من التشغيل سنة 1990 لصالح الشباب العاطل ذوي المؤهلات البسيطة أو عديمي المؤهلات والذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 30 سنة، وذلك من خلال إدماجهم في ورشات مكلفة بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، وتتراوح مدة الإدماج بين ثلاثة أشهر وإثنا عشرة شهرا. ويتم التشغيل وفق هذا البرنامج إما عن طريق الجماعات المحلية أو عن طريق المؤسسات والإدارات المحلية مقابل تلقيها مساعدة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب الذي تحول سنة 1996 إلى الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الذي يتمتع بصلاحية أكبر من سابقه. ويشترط في سياق هذا البرنامج أن يتم الإدماج النهائي لجزء من المستفيدين من هذا النوع من التشغيل، إلا أن ذلك لم يتحقق ميدانيا، فعلى سبيل

المثال سنة 1997 من أصل 160185 مستفيد من هذا النوع من التشغيل، 8300 منهم فقط تم إدماجه بصورة نهائية، أي نسبة 4,5% من المجموع[1].

ج. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

هو برنامج يموله الصندوق الاجتماعي للتنمية وتشرف على تسييره وكالة التنمية المحلية. يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وسريعة في نفس الوقت، وذلك لصالح الشباب البطال بدون مؤهلات، خاصة في المناطق النائية حيث معدلات البطالة مرتفعة وفرص العمل قليلة. وفي الوقت الذي يهدف هذا النوع من التشغيل إلى دعم صيغة العمل المأجور، كذلك يرمي إلى تشجيع الروح المقاولاتية وبناء وتكوين المقاولين المبتدئين وأصحاب المبادرات الحرة، ومن ثم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها خلق الثروة ومناصب العمل.

د. التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة IAIG

بالإضافة إلى المنحة الجزافية (AFS) الموجهة للأشخاص عديمي الدخل وغير قادرين على العمل وكذلك غير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى، يقوم هذا البرنامج على تشغيل الأشخاص العاطلين عن العمل في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات في إطار شروط التشغيل العادي فيما يتعلق بالمدة القانونية للشغل، وكذلك الاستفادة من الحماية الاجتماعية وهو الشيء المهم بالنسبة للبرنامج. ذلك أن الأجر الذي يتقاضاه المستفيد زهيد نسبيا، وهو عبارة عن حل مؤقت يستفيد منه شخص واحد في العائلة في صورة تضامن وتوفير للحماية الاجتماعية بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: آليات الشغل المعتمدة منذ سنة 2000

تشمل مؤسسات سوق العمل كافة أنواع السياسات المنظمة التي تؤثر على التفاعل بين عرض العمل والطلب عليه، كما تشتمل على مختلف الهيئات المعينة بتحديد الأجور والمزايا الاجتماعية الإلزامية ونظم التأمين عن البطالة وقانون الحد الأدنى للأجور وغيرها من تشريعات العمل التي تصبوا إلى تنشيط سوق العمل وإحداث التوازن فيه من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة الخدمات والعوامل التي تؤثر على أداء سوق العمل

[1]. مفتاح صالح، **أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990- 2000)**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، فيفري 2004. متاح على الموقع: http://www.webreview.dz/IMG/pdf/4-22.pdf

وعلى نتائجه، والمتمثلة أساسا في العمل الفقير، الاقتصاد غير الرسمي، المسائل المتعلقة بإدماج وتشغيل الشباب، انخفاض إنتاجية العمل، هجرة العمالة[1].

تعد الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM أهم مؤسسات سوق العمل في الجزائر باعتبارها الهيئة العمومية المكلفة بتنظيم ومتابعة سوق الشغل، وهذا بالتنسيق مع مديريات التشغيل بالولايات التي تمثل سلطة وزير التشغيل على المستوى المحلي، وكذلك مع مختلف هيئات التشغيل على غرار وكالة التنمية المحلية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الصندوق الوطني للتامين عند البطالة

1. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة العمل. أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم 99/62 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1962. المهمة الأساسية للوكالة هي تنظيم سوق العمل عن طريق الوساطة والتنسيق بين طالبي العمل وأصحاب العمل، وقد تعزز دورها أكثر بصدور القانون 90/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل، حيث ألزم صراحة الوكالة الوطنية للشغل ANEM بضمان الخدمة العمومية للشغل في نفس الوقت عارضي العمل بتشغيل عروضهم لدى الوكالة، لتتولى هذه الأخيرة بنفسها أو بالاعتماد على الوكالات الخاصة مهمة التنسيق بينهم وبين طالبي العمل من اجل ضمان قانونية التشغيل ونجاعته. وإلى جانب المديرية العامة وعشرة وكالات جهوية، تتضمن هيكلة الوكالة 157 وكالة محلية موزعة على كامل التراب الوطني والجدول (15) يوضح تقسيم المهام بين المديرية العتمة والوكالات الجهوية.

ومن أجل ضمان الخدمة العمومية للشغل ومعرفة التطورات التي تطرأ على سوق الشغل، تعتمد الوكالة الوطنية للشغل ANEM على نظام معلوماتي يسمح بالحصول على المعلومات المتعلقة بسوق العمل بصورة دقيقة ومنتظمة، وقد سمحت لها الدراسات والتحقيقات التي تقوم بها الصورة دورية باكتساب معارف وخبرات بالشكل الذي يسمح لها بتنشيط سوق العمل وتحسين العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه.

[1]. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، لجنة مناقشة موضوع المؤتمر، **مسائل حول مؤسسات سوق العمل**، 8-12 أبريل 2013، أديس ابابا، ص ص، 1-5.

الجدول رقم (15) : مهام الوكالة الوطنية للتشغيل ومصالحها اللامركزية

المصلحة	المهام
المديرية العامة	- التوجيه والإعلام - المراقبة التقنية - جمع ومعالجة المعلومات المختلفة عن سوق العمل
المديرية الجهوية	- ضمان السير اللا مركزي وتقسيم المسؤولية بين المديرية العامة والهياكل الخارجية - توفير المساعدة التقنية والبشرية للوكالات الولائية والمحلية بما يسمح لهم بمواجهة المشكلات اليومية
الوكالة الولائية والمحلية	- إعلام، توجيه وتوفير الشغل لطالبي العمل - توفير النصح والإرشاد لأرباب العمل وضمان الاتصال والتقرب من المؤسسات - ضمان المتابعة الإدارية لعروض العمل وكذا تنصيب العاطلين ومتابعتهم - المساهمة في تنفيذ وتطوير سياسة الشغل وفق المخططات الحكومية

المصدر: موقع الوكالة ANEM: /http://www.anem.dz/fr

2. جهاز المساعدة على الإدماج المهني

وقوفا على سلبيات مختلف البرامج المعتمدة في مجال التشغيل منذ 1990 خاصة تلك المتعلقة ببرنامج عقود ما قبل التشغيل تم استحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP سنة 2008 عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 08-126 لمؤرخ في 19 أفريل 2008، ثم تدعم سنة 2011 بالمرسوم التنفيذي رقم 11-105 مؤرخ في 06 مارس 2011.

يتم تسيير هذا الجهاز من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع مديريات التشغيل في كل ولاية، ويهدف أساسا هذا الجهاز إلى تحقيق الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ومساعدتهم على اكتساب خبرة مهنية في مجال تكوينهم، مقابل أجر شهري يختلف حسب المستوى التعليمي لكل مستفيد. كما أن اعتماد المقاربة المبنية على التمهين يسمح في نفس الوقت بتكوين المستفيد تكوينا جيدا، وبتدعيم وتسهيل اندماجه بدرجة كبيرة في المؤسسة التي أمضى فيها عقد التمهين. ومن أجل تحقيق أهدافه يعتمد الجهاز ثلاثة عقود هي:

أ. عقد إدماج أصحاب الشهادات CID: موجة إلى فئة خريجي مؤسسات التعليم العالي وكذا فئة التقنيين السامي المتخرجين من المراكز للتكوين المهني، وتتقاضى الفئة الأولى 15000 دج شهريا في حين تتقاضى الفئة الثانية 10000 دج.

ب. عقد الإدماج المهنيCIP : موجه إلى الشباب خريجي مراكز التكوين المهني والتمهين، أو الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي، ويتقاضون 8000 دج شهريا.

ج. عقد تكوين إدماج CFI: موجه للشباب بدون تأهيل، ويستفيدون من منحة شهرية بفئة 4000 دج.

إن الأجر الذي يتلقاه المستفيد بموجب كل عقد من العقود السابقة يتعلق بالوظيف العمومي والمؤسسات ذات الطابع الخدماتي، أما في حالة المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة تتغير طبيعة العقد من DAIP إلى CTA بمعنى عقد العمل المدعم، ويتقاضى بموجبه المستفيد أجرا مقسما بين إعانة الدولة ومساهمة المستخدم كما يلي:

- في حالة عقد إدماج أصحاب الشهادات: 12000 دج + مساهمة المستخدم وهذا بالنسبة لفئة الجامعيين، و10000 دج + مساهمة المستخدم بالنسبة للتقني السامي وتحدد مدة العقد بـ 03 سنوات غير قابلة للتجديد.

- في حالة عقد الإدماج المهني CIP: يتحصل بموجبه المستفيد على إعانة بقيمة 8000 دج + مساهمة المستخدم.

- في حالة عقد تكوين إدماج: يتقاضى المستفيد 6000 دج كإعانة + مساهمة المستخدم، وتحدد مدة العقد بسنة واحدة غير قابلة للتجديد.

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ونظرا لأهميتها الإستراتيجية فقد وضعت الوكالة تحت سلطة رئاسة الحكومة، على أن تتولى الوزارة المكلفة بالتشغيل متابعة جميع نشاطاتها، المتمثلة أساسا في:

أ. دعم وتوجيه الشباب على خلق مشاريع ومصاحبتهم في تحقيقها.

ب. إنشاء بنك المشاريع ووضع جميع أشكال المعلومة الاقتصادية، المهنية والقانونية تحت تصرف الشباب المقاول.

ج. تطوير العلاقة بين مختلف الشركاء والأطراف المرتبطة بالوكالة.

د. تطوير شراكة بين مختلف القطاعات من أجل استكشاف وتحديد فرص الاستثمار.

هـ. توفير مختلف أشكال التكوين الذي يحتاجه الشباب من أجل إنجاح مشاريعهم.

تستهدف الوكالة شريحة الشباب البطال الذين يتراوح سنهم بين 19 و35 سنة، والذين يملكون من المؤهلات ما يسمح لهم بإنشاء مشاريع فردية تؤدي على الأقل إلى خلق ثلاث فرص عمل دائمة. وإلى جانب الهدف الاقتصادي للوكالة والمتمثل في توفير الشروط الملائمة لخلق الثروة وتوفير مناصب شغل دائمة عن طريق المؤسسات المصغرة، تهدف الوكالة كذلك إلى تحقيق هدف اجتماعي ثقافي من خلال امتصاص البطالة وإدماج الشباب في عالم الشغل، وكذا ترسيخ ثقافة المقاولة وإنشاء المؤسسات المصغرة لدى الشباب.

توفر الوكالة صيغتين للتمويل ثلاثي ومختلط، على أن لا تتجاوز التكلفة الكلية للمشروع عشرة ملايين دينار، كما يوضحه الجدول (16).

الجدول (16): صيغ التمويل التي توفرها وكالة ANSEJ

	التمويل الثلاثي	التمويل الثنائي
المساهمة الشخصية	1% إلى 2%	71% إلى 72%
قرض ANSEJ بدون فائدة	28% إلى 29%	28% إلى 29%
القرض بنكي	70%	

المصدر: موقع الوكالة: https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/

تختلف قيمة كل من المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة حسب قيمة المشروع، حيث تكون قيمتهما على التوالي 1% و 28% عندما تكون قيمة المشروع أقل من 5000000 دج، لترتفع إلى 2% و29% عندما تتجاوز قيمة المشروع 5000000 دج.

تتواجد الوكالة في جميع مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة بدءا بصياغة المشروع ثم الموافقة عليه ثم متابعته كما يوضحه الجدول (17):

الجدول (17): مهام وكالة ANSEJ حسب مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة

المرحلة	المهـــام
صياغة المشروع	- توفير مختلف المعلومات المتعلقة بفرص ومجالات الاستثمار - إعلام وتوجيه الشباب أصحاب المبادرات - استلام الملفات المودعة من طرف أصحاب المشاريع وكذا شهادات التأهيل - دراسة المشاريع من طرف لجنة الانتقاء الولائية
الموافقة على المشروع	- إخضاع المستفيد برامج تدريسية - استلام الوثائق التالية: - موافقة لجنة الانتقاء الولائية - وصل دفع المساهمة الشخصية - السجل التجاري أو بطاقة فلاح - القانون الأساسي للمؤسسة - البطاقة الهندسية - وصل الانخراط في صندوق ضمان مخاطر القروض - استلام قرار DOAR مع قائمة التجهيزات - التوقيع على دفتر الشروط والسندات للأمر - استلام شهادة الإعفاء من TVA - تحويل القروض بدون فائدة - التأكد من تسليم المستفيد للأمر باستلام الصك وكذلك من اقتناء التجهيزات
الاستغلال	- معاينة والتأكد من انطلاق نشاط المؤسسة - التأكد من الرهن الحيازي لاقتناء التجهيزات لفائدة البنك والوكالة - مرافقة المستفيد وتوجيهه ومتابعته بصورة دورية ومستمرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشريات على الموقع: https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/

وإذا كانت الدولة قد خصصت ما قيمته 20% من الطلب العمومي لصالح المؤسسات الصغيرة من أجل تشجيعها ومساعدتها على النشاط والاستمرارية، فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل، وللهدف ذاته، منحت

للمستفيدين إعانات مالية وتسهيلات جبائيه تختلف حسب مراحل المشروع، وحسب طبيعته والمنطقة التي يزاول فيها. وبالنسبة للإعانات المالية والامتيازات الجبائية، والتي تتعلق أساسا بمرحلة الانجاز و بحالة التمويل الثلاثي نوجزها في الجدول (18).

الجدول (18): الاعانات المالية والامتيازات الجبائية المتعلقة بـ ANSEJ

لمرحلة	الإعانات المالية (خاصة بالتمويل الثلاثي، إلى جانب القرض بدون فائدة)	الامتيازات الجبائية
مرحلة الانجاز	- قرض بدون فائدة قيمته 500000 دج، لصالح حاملي شهادة التكوين المهني من أجل اقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التكييف، الدهن، الميكانيك. - قرض بدون فائدة بقيمة 500000 دج موجه للتكفل بما يجار محلات مخصصة لأنشطة مستقرة - 1000000 دج قرض بدون فائدة لفائدة حاملي شهادة التعليم العالي من أجل إنجاز محلات موجهة لإنشاء مكاتب جماعية لممارسة أنشطة الطب، المحاماة، المحاسبة...الخ. - التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي بنسبة تتراوح بين 60% و95% حسب طبيعة النشاط، وحسب المنطقة التي يزاول فيها.	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار - تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار - الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط. - الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشريات على الموقع: https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/ /

تتعلق الامتيازات الجبائية السابقة بمرحلة الإنجاز، حيث تمهد للمستفيد انطلاقة سهلة وجيدة في استثماره، وإلى جانب ذلك تمنحه الوكالة امتيازات جبائية أثناء مرحلة الاستغلال لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات عندما يتعلق الأمر بالمناطق الخاصة، وتمثل هذه الامتيازات في:

أ. الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك حسب الإطار القانوني للمؤسسة، وكذلك الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ب. الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.

ج. الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ المتعلقة بالنشاطات الحرفية، وقد تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين إضافيتين في حالة تعهد الشباب المستثمر بتوظيف 03 ثلاث عمال على الأقل ولمدة غير محددة.

يتم تمويل القرض بدون فائدة الخاص بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الذي تم إنشاءه في 30 ديسمبر 1996. ومن أجل تغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، وذلك بتاريخ 09 جوان 1998 عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 200/98، وتم تعديله وتكميله بالمرسوم التنفيذي رقم 289/03 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2003.

وفي حالة نجاح المستثمر في مشروعه واستيفاءه لمجموعة من الشروط المتعلقة أساسا مستحقاته والوفاء بالتزاماته أمام الوكالة وكذا البنوك الممولة لمشروعه، بإمكانه الرجوع مرة أخرى إلى الوكالة لطلب توسيع النشاط.

4. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC

إن ما شهدته الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي من تحولات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، استدعى ضرورة إجراء إصلاحات في نظام الرعاية الاجتماعية من أجل التكفل بالعدد الهائل من العمال المسرحين إجباريا نتيجة لإفلاس مؤسساتهم وغلقها، حيث تم استحداث نظام جديد للحماية الاجتماعية هو نظام التامين عن البطالة مهمته تقديم تعويضات مادية للبطالين، والعمل على إعادة إدماجهم في الحياة المهنية من جديد، وذلك من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وهو عبارة عن هيئة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، أسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 10 فيفري 1999.

إلى جانب المهمة الأساسية المتمثلة في دفع التعويض عن البطالة، يتكفل الصندوق بتسيير جملة من البرامج التي تهدف إلى حماية العمال ومساعدتهم على إعادة الاندماج.

أ. تعويض التامين عن البطالة

نص المرسوم التشريعي رقم 11- 94 المؤرخ في 26 ماي 1994 على قيام الصندوق بدفع تعويضات مالية لفائدة العمال المسرحين بصفة لا إرادية، سواء من المؤسسات العمومية أو الخاصة، حيث يتم حساب قيمة التعويض كما يلي: SR = (SMM + SNMG)/2 حيث:

- SR: الأجر المرجعي
- SMM : متوسط الأجر الشهري المتقاضى خلال 12 شهر التي سبقت التسريح
- SNMG: الأجر الوطني الأدنى المضمون.

ب. المساعدة في البحث عن الشغل: RTT

تم استحداث هذا الإجراء سنة 1998 لصالح العاطلين المسرحين والراغبين في إيجاد عمل مأجور، وهو برنامج يهدف إلى تحديد كل من إمكانيات العاطل المسرح ومؤهلاته الذاتية وكذا طموحاته المهنية، ومن ثم توجيهه ومساعدته في البحث عن عمل مأجور من طرف نخبة من المستشارين المؤطرين التابعين لمراكز البحث عن التشغيل CRT الموزعة على أنحاء التراب الوطني.

يشارك في هذا الإجراء ما بين 12 و 14 فردا يلتقون يوميا في دورات تكوينية مدتها ثلاثة أسابيع يتلقون فيها نصائح وإرشادات مهنية ومعلومات عن سوق العمل ومختلف التقنيات الحديثة في البحث عن العمل.

ج. تدعيم العمل الحر

يهدف هذا الإجراء إلى مرافقة العاطلين ومساعدتهم في إنشاء مشاريع فردية مستقلة، ويشرف عليه فريق من المستشارين المختصين في مجال المقاولاتية، حيث يتم إعداد دراسات مسبقة للمشاريع ومتابعة إجراءات تنفيذها وسير أشغالها، وكذا توفير الموارد المالية والتنسيق مع الهيئات المختصة، هذا فضلا عن تخصيص برامج تكوينية لمدة عشرة أسابيع تسمح لكل مستفيد من تطوير ثقافة المقاولاتية، وتؤهله لتسيير شؤون مؤسسته، على أن تتواصل جهود دعم المستفيد ومرافقته طيلة سنة كاملة بعد انطلاق مشروعة.

د. التكوين التأهيلي

يقوم هذا الإجراء على تنظيم دورات تكوينية خاصة لفترة قصيرة تمتد من شهرين إلى ستة أشهر لصالح الشباب البطال بهدف رفع وتحسين قدراتهم ومؤهلاتهم بالشكل الذي يسمح لهم بالعودة إلى الحياة النشطة وإعادة اندماجهم في سوق العمل، ولهذا الغرض أبرم الصندوق اتفاقيات مع عديد مراكز التكوين المهنية ومراكز التكوين التقني والمدارس الخاصة.

و. دعم المؤسسات التي تواجه صعوبات AED

سعيا منه إلى الحفاظ على الشغل، يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، وهذا عن طريق تمويل واقتناء الخدمات التجارية والتسييرية لصالح هذه المؤسسات، وكذا تكوين مسيريها وعمالها والوساطة مع الهيئات المالية الشريكة لضمان القروض وتخصيص نسبة الفائدة وغيرها من المساعدات التي تصبوا إلى تدعيم تنافسية المؤسسات واستمراريتها، ومن ثم المحافظة على مناصب الشغل والحيلولة دون تسريح العمال.

هـ. تدعيم انشاء مؤسسات مصغرة

استحدث هذا الإجراء عبر المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، لصالح فئة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم بين 35 و50 سنة، وهو إجراء يصبوا كما الحال بالنسبة للANSEJ إلى مساعدة البطال على إنشاء مؤسسة مصغرة من شأنها إعادة إدماج البطال المسرح في الحياة المهنية، ولم لا خلق مناصب شغل إضافية،باعتبار أن الفئة المستهدفة من هذا الإجراء بصورة عامة هي فئة تملك مؤهلات وخبرة مهنية تسمح لها بالنجاح في مشاريعها. وتأخذ عملية تكوين مؤسسة مصغرة عن طريق الصندوق الوطني للتامين عن البطالة المسار الآتي:

أ. إيداع الملف

من أجل الاستفادة من إجراء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة المتعلق بدعم إنشاء مؤسسة مصغرة، ينبغي على المترشح أن يستوفي مجموعة من الشروط المتمثلة أساسا في السن الذي يجب أن يتراوح بين 35 و50 سنة، والتسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 06 أشهر على الأقل، وعدم ممارسة عمل مأجور أو نشاط للحساب الخاص منذ 12 شهر على الأقل، فضلا عن التمتع بمؤهل مهني والقدرة على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل المشروع. على أن يرافق المترشح من طرف مستشار مكلف.

ب. التحضير للمشروع

يتم ذلك عن طريق مركز دعم العمل الحر CATI الذي تكمن مهمته في إعلام وتوجيه المترشح وتقييم قدراته المهنية واستعداداته في إنشاء عمل حر، وفي حالة نقص أو عدم امتلاك المترشح هذه القدرات يوجه نحو الهيئات التكوينية المتعاقدة مع الصندوق والمخول لها التصديق على المؤهلات المهنية.

جـ. اجتياز المشروع من طرف لجنة الانتقاء والتصديق CSV

تجتمع هذه اللجنة كل 05 أسابيع بدعوة من رئيس اللجنة، أو بطلب من المستشار المرافق للمترشح، وتضم إلى جانب هذا الأخير كل من ممثلين البنوك الخمسة المعينة (VPA ,BEA, BDL, BADR, BNA)، ممثل المصالح المالية للمديريات الجهوية التابعة للصندوق وممثلي الغرف المهنية المعنية.

تكمن مهمة هذه اللجنة في دراسة وإبداء الرأي حول الجدوى الاقتصادية للمشروع، ففي حالة الرفض تقدم التبريرات ويتم تبليغ الأطراف المعنية وهما الصندوق والمترشح، هذا الأخيرر بإمكانه رفع التحفظات وتقديم مشروع جديد، أما في حالة قبول اللجنة للمشروع، فيقوم الصندوق بناء على ذلك بتسليم شهادة القابلية للمترشح، والتي تسمح له بالحصول على القرض البنكي إلى جانب السجل التجاري، وثيقة الإيداع لدى صندوق الاحتياط المتبادل، وثيقة الانتماء إلى CASNOS ثم عقد الإيجار أو عقد امتلاك المقر، ثم كذلك الانخراط في صندوق الاحتياط المتبادل FCM.

د. تمويل المشروع

يشترط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن لا تتعدى قيمة المشروع خمسة ملايين دينار جزائري، على أن يكون التمويل ثلاثي الأطراف، يساهم فيه كل من المستفيد، الصندوق والبنك. وذلك حسب الهيكل المالي للمشروع والمنطقة التي يقام فيها كما يوضحه الجدول(19):

الجدول (19) : تمويل المشاريع في إطار CNAC

المساهمة **المستوى**	**المساهمة الشخصية**	**القروض بدون فائدة**	**البنك**
المستوى الأول:قيمة المشروع أقل من 2 مليون دينار	**%5**	**%25**	**%70**
المستوى الثاني: **قيمة المشروع من 2 مليون دينار إلى 5 مليون دينار**	**منطقة عادية**		
	المساهمة الشخصية	**القرض بدون فائدة**	**البنك**
	%10	**%20**	**%70**
	منطقة خاصة، الجنوب والهضاب العليا		
	المساهمة الشخصية	**القروض بدون فائدة**	**البنك**
	%8	**%22**	**%70**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشريات الوكالة:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Organisation.aspx

هـ. تحقيق المشروع وتنفيذه

تعد مرحلة التمويل المشروع أهم المراحل في مسار إنشاء المؤسسة المصغرة، ومن أجل انطلاقة جيدة وقدرة على الاستغلال والمنافسة، منح الصندوق الوطني للتامين عن البطالة مجموعة من الإمتيازات لصالح المستفيد عند انطلاق المشروع وكذلك بعده، فعند تنفيذ المشروع يستفيد المترشح من :

- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الشروع
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية بشأن الإقتناءات العقارية المحققة في إطار ذات المشروع.

أما عند الاستغلال فيعفى المستفيد لمدة ثلاث سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS أو الضريبة على الدخل الاجمالي، وذلك حسب الصيغة القانونية للمشروع. كما يعفى كذلك من الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري الخاص بملكية البنايات.

ومن جهته يقدم البنك الممول للمشروع تخفيضات في معدل الفائدة، وذلك حسب طبيعة النشاط وحسب المنطقة التي يقام فيها المشروع، فإذا كان المشروع مقام في ولايات الجنوب والهضاب العليا أو ينتمي إلى قطاعات الفلاحة، الري والصيد البحري، فان قيمة التخفيض هي 75%. أما إذا كان المشروع ينتمي إلى قطاعات أخرى، فان قيمة التخفيض تكون 50%، وفي حالة ما إذا كان المشروع منشأ في منطقة خاصة يكون التخفيض بنسبة 90%.

5. الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ANGEM

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وقد تم نأسيسها بناء على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي حول تجربة القرض المصغر في الجزائر والذي نظم في ديسمبر 2002، حيث خلصت أشغال الملتقى إلى ضرورة الوقوف على سلبيات القرض المصغر في الجزائر منذ بداية اعتماده سنة 1999، والعوامل التي أدت إلى فشله، والمتمثلة أساسا في ضعف المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

تتوزع الوكالة عبر كافة ولايات الوطن، وخلايا للمرافقة على مستوى الدوائر بالشكل الذي يسمح لها تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في:

أ. محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وكذا الصناعات التقليدية والحرف وخاصة لدى النساء.

ب. المساهمة في تثبيت سكان الأرياف واستقرارهم في مناطقهم الأصلية عن طريق تدعيمهم على ممارسة أنشطة منتجة تغنيهم عن البحث عن العمل في المناطق الحضرية.

ج. تنمية روح المقاولة وإنشاء المؤسسات المصغرة.

تستهدف الوكالة الأشخاص العاطلين عن العمل الذين تعذر عليهم الاستفادة من صيغ التمويل لإنشاء المؤسسات المصغرة مثل الـ ANSEJ والـ CNAC، إما لعوائق تتعلق بالسن أو القدرة على المساهمة الشخصية في المشروع، كما تستهدف الحرفيين والأشخاص الذي يرغبون في ممارسة أعمال في المنزل وخاصة النساء.

وإلى جانب توجيه وتقديم إعانات وقروض مالية بدون فائدة للمستفيدين، وكذا مرافقتهم، تحرص الوكالة على تشكيل قاعدة معطياة حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الوكالة وإبرام اتفاقيات مع الهيئات والمنظمات من أجل القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية لصالح المستفيدين من القرض المصغر، فضلا عن متابعة تنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وتحصيل الديون وذلك بالتنسيق الدائم مع البنوك والمؤسسات المالية.

وتعتمد الوكالة في برنامج تمويلها على صيغتين كما يوضحه الجدول (20)، وهما صيغة تمويل شراء المواد الأولية وصيغة التمويل الثلاثي.

أ. تمويل شراء المواد الأولية: وذلك بقرض بدون فائدة بقيمة 100000 دج يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا، ويكون بعنوان شراء مواد أولية لإنجاز مشاريع تحويلية صغيرة تخضع لدراسة تقنو إقتصادية مبسطة. وقد كانت قيمة هذا القرض إلى غاية 2011 لا يتعدى 30000 دج يتم تسديدها حينذاك على مدى 15 شهرا، على أن يساهم المستفيد على الأقل بنسبة 10% من قيمتها، لكن تم إلغاء هذه المساهمة سنة 2011 وتم رفع قيمة القرض إلى 100000دج. وكاستثناء ابتداء من سنة 2013 قررت الوكالة الوطنية الوطنية لتسيير القرض المصغر رفع قيمة القرض المخصص لشراء المواد الأولية من 100000 دج إلى 250000 دج لصالح شباب الجنوب.

ب. التمويل الثلاثي: يتعلق بالمشاريع التي تكون قيمتها 1000000 دج كحد أقصى، يساهم فيها المستفيد بنسبة 1%، وكالة ANGEM بنسبة 29% ثم القرض البنكي بنسبة 70%.

الجدول (20) : صيغ التمويل في إطار وكالة ANGEM

قيمة المشروع	الصنف	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100000 دج	**جميع الأصناف (شراء مواد أولية)**	**%0**	–	**10**	
لا يتجاوز 1000000 دج	**جميع الأصناف**	**%1**	**%70**	**%29**	**%5 مناطق خاصة (الجنوبية والمرتفعات)**
	جميع الاصناف	**%1**	**%70**	**%29**	**%10 مناطق اخرى**

المصدر: نشريات الوكالة على الموقع: https://www.angem.dz/article/constitution-du-dossier/

وإلى جانب المشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة يستفيد المستثمرون من المرافقة والدعم والمساعدة على إنشاء المؤسسة وكذا البرامج التكوينية المختلفة على غرار التكوين حسب برنامج CREF (كيف تنشئ مؤسستك)، GERME (كيفية التسيير الأحسن لمؤسستك)، التكوين في مجال التعليم العالي العام (FEFG) واختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية (TVAP)[1].

تمنح الوكالة كامتياز للمستفيدين تأجيل لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي، وتأجيل لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد، على أن يتم ضمان القروض في حالة فشل المشروعات الممولة من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMC الذي أنشأ لهذا الغرض بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 04-16 و05-02 المؤرخ في 2004/01/22 و2005/01/03 على التوالي، وتصل نسبة ضمان القروض بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه إلى 85٪ من الديون المستحقة وفوائدها.

6. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI

أنشئت خلال التسعينات من القرن الماضي تحت تسمية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وذلك في إطار الإصلاحات التي باشرتها الدولة في مجال الاستثمار. وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24 تم تحويلها إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مدعمة بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في:

[1]. سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة، دراسة تقنية لأنشطة الوكالة الوطنية لسير القروض المصغر** ،ANGEM **الجزائر**، بحث مقدم الى ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، 27-29-جوان 2013، جامعة صفاقس، تونس، ص 09.

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار: وهو عبارة عن هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات تطوير الاستثمار.

- إنشاء هياكل جهوية للوكالة تساهم في التنمية الجهوية بالتشاور مع الفاعلين المحليين.

- إرساء لجنة طعون ما بين القطاعات مهمتها استقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.

- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.

- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على مختلف الامتيازات، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات وكذا تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.

تقدم الوكالة خدماتها وفقا للمعايير والمقاييس الدولية بالشراكة مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة على غرار CNUCED للاستشارة والخبرة في مجال فحص سياسة الاستثمار و ONUDI لتكوين إطارات الوكالة حول مناهج تقييم المشاريع الاستثمارية، كما تستفيد الوكالة من توجيهات وإرشادات البنك العالمي فيما يتعلق بتدقيق إجراءات إنشاء المؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار.

أ. الشباك الوحيد غير المركزي

هو عبارة عن هيكل محلي من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، يضم إطارات عن الوكالة وممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار، مهمته تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، بدءا بتسليم الوثائق وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وإنشاء المؤسسات ثم التدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم وهيئاتهم الأصلية من أجل تذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب موقع النشاط وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك وفق ثلاثة مستويات:

- مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة: تتضمن إعفاءات جزئية أو كلية من الحقوق الجمركية والرسم عل القيمة المضافة، وغيرها من الضرائب والرسوم سواء في مرحلة إنجاز المشروع أو في مرحلة الاستغلال.

- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المميزة والتي تخلق فرص عمل.

يتعلق الأمر في المقام الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية. فضلا عن المزايا الموجهة نحو المشاريع التي تخلق أكثر من 100

منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، حيث تستفيد من مدة إعفاء جبائي تقدر بـ 05 سنوات على مرحلة الاستغلال.

- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني: تشمل إعفاءات وتخفيضات للحقوق الجمركية والجبائية وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي، كما تشمل تمديد مدة الاستثمار لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات.

ب. تدابير دعم الاستثمار

تشتمل هذه التدابير على تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور، وتحفيزات على إنشاء المؤسسات، وتتمثل في:

- الإعفاء من الاشتراك الإجمالي لفائدة كل هيئة مستخدمة تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها.

- تخفيض تكميلي لمدة سنة لحصة أرباب العمل للاشتراك في الضمان الاجتماعي لفائدة كل هيئة مستخدمة توظف (9) عمال أو أكثر وتضاعف تعدادها الأصلي.

- تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة والمعلمين الحرفيين الذين يوظفون طالبي العمل في إطار المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي التي حددت بنسبة 7٪ من الراتب الخام.

- منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة عندما تبرم عقد عمل لمدة غير محددة.

- يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بفارق الاشتراك الناتج عن التخفيضات وكذا الإعانة المالية للتشغيل.

- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي لمدة ستة أشهر على كل عملية توظيف للعاطلين بما فيهم طالبي الشغل لأول مرة المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التشغيل، والتي تتم في قطاعات السياحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات.

- تخفيض لحصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي لفائدة كل هيئة مستخدمة تدفع اشتراكاتها في الضمان الاجتماعي بصفة منتظمة على كل عملية توظيف، وذلك لمدة 12 شهرا على الأقل.

- مساهمة الدولة في الأجور في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج لدى المؤسسات العمومية والخاصة، وتمنح هذه المساهمة خلال فترة ثلاث سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، وسنتين بالنسبة لعقود الإدماج المهني، وسنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج.

- زيادة دعم الدولة لمساهمة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي من 56٪ إلى 80٪ بالنسبة لولايات شمال البلاد، ومن 72٪ إلى 90٪ بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب.

وبالنسبة للتحفيزات المتعلقة بتمويل المشاريع الاستثمارية فتتمثل في:

- تمنح الوكالة قروضا بدون فوائد تتباين وفق تكلفة المشروع الاستثماري بحيث لا تتجاوز:

- 25٪ من التكلفة الإجمالية للاستثمار التي لا تتجاوز مليوني دينار.

- 20 ٪ من التكلفة الإجمالية للاستثمار التي تتجاوز مليوني دينار جزائري وتقل عن 05 ملايين دينار.

- كما تمنح الوكالة قروضا بدون فوائد تصل إلى نسبة 22٪ عندما تكون الاستثمارات منجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

- وبالإضافة إلى القروض بدون فوائد تمنح الوكالة قروضا بفوائد لا تتجاوز 70٪ من المبلغ الإجمالي للاستثمار، مع قابلية الاستفادة من تخفيض الفوائد بنسبة 75٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك بعنوان الاستثمارات في قطاعات الفلاحة، الري والصيد البحري. و50٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى إذا كانت الاستثمارات منجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

المبحث الثاني: تقييم آليات الشغل المعتمدة في الجزائر

يمكن تقسيم مختلف الآليات التي اعتمدتها الجزائر في ترقية الشغل إلى نوعين : آليات تهدف إلى تشجيع المقاولاتية وخلق مشاريع فردية، وآليات تقوم على توفير مناصب شغل مباشرة سواء في القطاع العام أو في المؤسسات الاقتصادية. وعلى هذا الأساس سنستعرض من خلال هذا المبحث حصيلة كل آلية منذ إنشائها، ثم نحاول دراسة وتحليل ملاءمتها وجدواها مقارنة بالأهداف التي أنشئت لأجلها.

المطلب الأول : تقييم آليات الشغل الهادفة إلى خلق المشاريع الفردية

تشتمل هذه الآليات على كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها تصبوا إلى دعم الاستثمار، وتحقيق أهداف على مستوى التشغيل في نفس الوقت. وقبل الخوض في تقييم هذه الآليات ينبغي الإشارة إلى الأهمية التي تكتسيها ليس فقط في إنشاء مناصب شغل، بل في الاستجابة لمتطلبات تنويع الاقتصاد والنهوض بالجهاز الإنتاجي أمام طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد كأي اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى على العائدات النفطية مما يجعله رهينا بالتقلبات التي تطرأ على أسعار المحروقات، حيث ينتعش الاقتصاد بارتفاعها ويتعرض للهزات عند اتجاهها نحو الانخفاض. وأمام هذا الوضع وجدت الدولة الجزائرية نفسها مجبرة على البحث في شروط التنويع والدفع بعجلة الانتاج من أجل بناء اقتصاد قوي ومتين.

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

سجلت الوكالة في السنوات الأولى لإنشائها بداية محتشمة حيث بلغ عدد المشاريع المستحدثة باسم الوكالة 69 مشروع سنة 1997 أدت إلى خلق 179 منصب شغل، ويمكن تفسير ذلك بافتقار الوكالة للخبرة وارتفاع قيمة المساهمة الشخصية للمستفيد، بالإضافة إلى عديد الأسباب المرتبطة بالوضع السياسي والاقتصادي الذي بدأ يتحسن تدريجيا منذ مطلع القرن الحالي بفعل استتباب الأمن وتزايد ارتفاع أسعار المحروقات وبالنتيجة تضاعف الإنفاق الحكومي مما سهل عمل الوكالة سواء فيما يتعلق بإمكانياتها التمويلية أو بجدوى المشاريع الممولة خاصة بعد سن قوانين تعطي الأولوية في تنفيذ المشاريع العامة للمستفيدين من الوكالة.الجدول (21) يعطي حصيلة الوكالة منذ سنة 2000 إلى غاية 2014.

الجدول رقم (21): حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2000-2014

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المشاريع	7279	7087	5664	6691	10549	8645	8102
المناصب	20152	19631	14771	19077	30376	24500	22685
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المشاريع	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856
المناصب	31418	57812	60132	92682	129203	96233	69717

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015

إن الهدف الذي أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجله هو تشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية وإنشاء مؤسسات مصغرة، ذلك أن معظم الشباب الجزائري وخاصة فئة حاملي الشهادات منهم يفتقرون إلى رؤوس الأموال اللازمة للإنخراط في مشاريع اقتصادية تسمح لهم بتجسيد أفكارهم وتحقيق طموحاتهم. وقد أعطت إجراءات تسهيل الاستثمار المعلن عنها سنة 2011 دفعا جديدا ومرونة أكثر في عملية استحداث وإنشاء المؤسسات الصغيرة، وذلك من خلال تخفيض نسبة المساهمة الشخصية لصاحب المشروع ورفع قيمة القرض الممنوح. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد المشاريع المنشئة خلال هذه السنة كما هو موضح في الجدول السابق بأكثر من 90٪.

تشير الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة أن نسبة نجاح المشاريع الممولة من طرفها تجاوزت في المتوسط 95٪، وذلك نظرا للدعم والمرافقة التي يحظى بهما المستفيد منذ انخراطه في المشروع، وحتى بعد نجاحه وتوسيعه لنشاطه. بالإضافة إلى البرامج التكوينية التي توفرها الوكالة والتي تتعلق أساسا بكيفية وشروط إنشاء المؤسسة، التخطيط المالي، الإجراءات والأسس الضريبية.

إذا كانت الوكالة قد ساهمت منذ انشائها سنة 1997 إلى غاية 2014 في خلق 312611 مؤسسة أدت إلى توفير 760257 وظيفة، فإن التساؤلات المطروحة تتعلق بالمشاريع الفاشلة وإن كانت قليلة نسبيا، هذا من

جهة، ومن جهة أخرى تلك التي نجحت على حساب مؤسسات أخرى عجزت عن التنافس والاستمرار أمام الامتيازات التي استفادت منها المؤسسات المنشأة بدعم من الوكالة.

إن المؤشر الرئيسي والمنطقي على نجاح المؤسسة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هو الوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة والبنك المقرض لها، ولأن الأمر كذلك تضاربت التصريحات حول نسبة فشل المشاريع الممولة من طرف الوكالة وإن كانت تتراوح في حدود 5٪ ، دون أن تتجاوز 10٪ في أسوأ الحالات. وحسب التصريحات ذاتها تنقسم هذه المشاريع الفاشلة إلى ثلاثة فئات هي:

الفئة الأولى : تتعلق بالمشاريع التي وجد أصحابها أنفسهم عاجزين عن دفع الديون المتراكمة عليهم نتيجة فشل مشاريعهم وعجزها على التنافس.

الفئة الثانية : تتعلق بالمشاريع التي اختفت واختفى معها أصحابها ومنهم من غادر البلاد.

الفئة الثالثة: هي فئة المشاريع الوهمية والتي قام أصحابها بتحويل القروض إلى غير الوجهة المقررة لها.

إن نجاح أي مشروع يتوقف على ستة عناصر أساسية هي : الادارة، القوى العاملة المؤهلة، الموارد، الآلات والمعدات، السوق ثم المال. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه مهما تعددت الأسباب التي تقف وراء فشل المشاريع الممولة من طرف الوكالة، إلا أن السبب الجوهري هو نقص أو غياب الخبرة سواء في الانتاج أو في الادارة والتنظيم والتسويق. ذلك أن المستفيدين في معظمهم من فئة خريجي الجامعة الجدد ولم يسبق لهم العمل. و على الرغم من البرامج التكوينية التي توفرها الوكالة للمستفيدين والتي أشرنا لها سابقا، إلا أن ذلك يبقى غير كاف من أجل نجاحهم في تجسيد مشاريعهم، فافتقارهم للخبرة التنظيمية والتسييرية يحول دون قدرتهم على التحكم في الكثير من المتغيرات المتعلقة بارتفاع وانخفاض الأسعار، نقص الخدمات والمواد الأولية، سيطرة المنافسين واحتكارهم للسوق.

كما أن دراسات الجدوى التي تقوم بها الوكالة قبل موافقتها على تبني المشروع قد تكون غير فعالة نتيجة غياب استراتيجيات واضحة ومبنية على أرقام صحيحة، وهذا ما يفسر إعطاء الضوء الأخضر للاستثمار في مجالات معينة مثل النقل ثم التراجع عنه بعد تسجيل حالات كثيرة من الفشل وغياب الجدوى من المشاريع المستثمرة في هذا المجال، ما يعني أن القرارات تتخذ بعد الفشل بدل أن تكون استباقية قبله.

إن نجاح سياسة شغل ما في خلق وظائف يجب أن لا يكون على حساب وظائف أخرى تختفي، ولعل هذا ما لم يحدث بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في بعض الحالات، حيث أدت الامتيازات التي وفرتها للمشاريع المنشأة في إطارها إلى عجز مشاريع أخرى في نفس مجال النشاط إلى الفشل وعدم القدرة على التنافس وقد تدعمت هذه الامتيازات بترسانة من التسهيلات سنة 2011 تمثلت في:

- تخفيض المساهمة الشخصية للاستثمارات التي لا تتجاوز 05 ملايين دينار جزائري من 05٪ إلى 01٪، ومن 10٪ إلى 02٪ للاستثمارات التي تجاوزت 05 ملايين دينار جزائري.

- تمديد فترات سداد أصل الدين المصرفي إلى ثلاث سنوات إضافية.

- إعطاء منح دون فوائد إضافية تصل إلى 500000 دج من أجل كراء محلات أو شراء مركبات لاستعمالها في النشاط.

- منح قروض بدون فوائد تصل إلى 1000000 دج من أجل فتح مقرات لممارسة النشاط.

- إعفاءات ضريبية تصل إلى 03 سنوات وحجز حصة من العقود العمومية المحلية لفائدة المؤسسات الصغيرة.

بالإضافة إلى شكل الشخص الطبيعي تختص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل الأشكال المختلفة لشركات الأشخاص وهي الشركة ذات المسئولية المحدودة، شركة الشخص الوحيد ذات المسئولية المحدودة ثم شركة التضامن. ويجب على المستفيد أن لا يدخل أي تعديلات على القانون الأساسي للمؤسسة دون إعلام الوكالة بذلك، كما يجب عليه إنجاز المشروع طبقا للشروط المنصوص عليها في إطار الوكالة.

أما بالنسبة لمجالات النشاط التي تغطيها الوكالة فقد شكل قطاع الخدمات محور اهتمام أصحاب المشاريع بحصة 31٪ يليه قطاع نقل البضائع بحصة 17٪، ثم قطاع الصناعات التقليدية والحرف بـ 15٪ والفلاحة بحصة 10٪، أما قطاع الصناعة والذي يفترض أن توجه استثمارات الوكالة نحوه لما يشكله من أهمية في خلق القيمة وتوفير المنتجات التي تثقل فاتورة الاستيراد، فلا تكاد حصته تتجاوز 5٪ قبل سنة 2012. والجدول (22) يوضح توزيع حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب القطاعات.

الجدول (22): حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب القطاعات

	الزراعة والصيد	%	الصناعات التقليدية	%	البناء والري، الأشغال ع	%	الصناعة والصيانة	%	المهن الحرة	%	الخدمات	%	المجموع
منذ إنشائها إلى غاية: 31/12/2010	15 171	11%	21 979	16%	9 818	7%	10 807	8%	3648	3%	79 080	56%	140 503
2011	3 686	9%	3 559	8%	3 672	9%	2 118	5%	569	1%	29 228	68%	42 832
2012	6 705	10%	5 438	8%	4 375	7%	3 301	5%	826	1%	45 167	69%	65 812
2013	8 225	19%	4 900	11%	4 347	10%	3 333	8%	1 042	2%	21 192	49%	43 039
2014	10 487	*26%*	4 255	10%	5 106	*12%*	6 614	*16%*	1 450	*4%*	12 944	*32%*	40 856
2015	6 862	*29%*	2 170	9%	3 838	*16%*	4 913	*21%*	1 205	*5%*	4 688	*20%*	23 676
2016	3479	*31%*	320	3%	1672	*15%*	2720	*24%*	716	*6%*	2 355	*21%*	11 262
منذ إنشائها إلى غاية 31/12/2016	54 615	15%	42 621	12%	32 828	9%	33 806	9%	9 456	3%	194 654	53%	367 980

المصدر: موقع وكالة ANSEJ: https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques

يبقى التساؤل المطروح دائما عن جدوى المشاريع الممولة من طرف الوكالة وتأثيرها على الشغل من جانب وعلى النمو الاقتصادي من جانب آخر. فإذا كانت الأرقام تشير إلى أن الوكالة قد ساهمت في توفير الوظائف لعدد معين من الشباب سنويا كما وضحناه في الجدول سابقا إلا أن الإشكال المطروح يتعلق بديمومة المشروع ومن ثم تحقق القابلية للاستخدام للأفراد، خاصة وأن معظم أصحاب المشاريع من فئة الشباب يفتقرون إلى الخبرة التي تؤهلهم لمواجهة منافسين في سوق يشهد منافسة حادة ويقترب من التشبع على غرار قطاعي النقل والخدمات. وهذا ما يفسر تجميد تمويل بعض المشاريع خاصة في القطاعين السابقين من حين لآخر وذلك حسب درجة تشبعهما الذي يتم إدراكه ليس بدراسات ومعايير اقتصادية علمية إنما من خلال مؤشر فشل المشاريع الممولة من طرف الوكالة وعجز المستفيدين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك المقرضة. ثم إن ارتباط الوكالة بالايرادات العامة للدولة والنظر إليها كجزء من الانفاق الحكومي أفقدها بعدها الاقتصادي لحساب البعد الاجتماعي، وهذا ما نراه واضحا عندما نقارن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، حيث نلاحظ عددا محتشما في السنوات الأولى لإنشاء الوكالة أين كانت خزينة الدولة تعاني من نقص الإيرادات،

ليرتفع عدد المشاريع الممولة تدريجيا من سنة لأخرى وذلك بانتعاش أسعار البترول وزيادة الايرادات العامة للدولة. ونتيجة للضغوطات الاجتماعية الناتجة أساسا عن البطالة قد ترتفع المبالغ المالية المخصصة للوكالة كما حدث سنة 2011 أين زاد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة بأكثر من 40٪ مقارنة بسنة 2010. وقد تأكدت تبعية الوكالة لخزينة الدولة منذ بداية تهاوي أسعار المحروقات سنة 2014 إلى غاية 2017 حيث تشهد الوكالة تراجعا كبيرا في عدد المشاريع الممولة.

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشئت الوكالة سنة 2004 تتويجا لخمس سنوات تجربة في مجال القرض المصغر الذي اعتمدته الجزائر كأداة لمحاربة الفقر سنة 1999، وكذلك عملا بتوصيات الندوة الدولية التي انعقدت في ديسمبر 2002 تحت عنوان " التجربة الجزائرية في مجال القرض المصغر"، والتي أكدت على ضرورة تجاوز مجموعة من العراقيل التي تحول دون نجاح القرض المصغر في الجزائر، والمتعلقة أساسا بإجراءات المرافقة ودعم أصحاب المشاريع في مرحلة نضج مشاريعهم ومتابعة الأنشطة الممولة، وكذا تعدد الأطراف المكلفة بتنفيذ الجهاز. وقد جاءت الوكالة في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش للاستجابة للمتطلبات التالية:[1]

- منح القروض بطريقة لا مركزية وتحقيق شروط تأهيل الملفات
- تكييف الإجراءات وتسهيل آليات منح القروض.
- استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية.
- القدرة على تلبية الطلب القوي والوصول إلى مختلف الفئات المهمشة والمحرومة وخاصة ربات البيوت وصغار الحرفيين والمزارعين ومربي المواشي.

إن تعقد الإجراءات الإدارية ومحدودية قيمة القرض مقارنة بالمساهمة الشخصية للمستفيد والتي كانت في حدود 50000 دج إلى 360000 دج حال دون تحقيق القرض المصغر لنتائج ايجابية[2]. لتأتي الوكالة الوطنية لدعم الفرص المصغرة سنة 2004 من أجل الوقوف على هذه السلبيات، مستفيدة في ذلك من سياق اقتصادي ملائم ومحفز. حيث أطلقت الدولة برامج كبيرة فيه مجالات السكن والصحة والتعليم والأشغال العمومية وغيرها من المجالات بمخصصات مالية كبيرة في إطار البرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي، وفي

[1]. موقع الوكالة:https://www.angem.dz/home.php

[2]. سعدية قصاب، **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006 ،ص 212.

الوقت ذاته جعلت الدولة من الوكالة أداة لمكافحة البطالة من جهة، ولإعادة توطين الإفراد في إقامتهم التي هجروها لأسباب أمنية واقتصادية من جهة أخرى.

أ. انجازات الوكالة

منذ إنشائها إلى غاية نوفمبر 2016 قدمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 779025 قرضا منها 62.17 % موجه للفئة النسوية. والجدول **(23)** يوضح الحصيلة السنوية للوكالة منذ سنة 2005 إلى غاية 2014.

الجدول رقم (23): الحصيلة السنوية للوكالة منذ سنة 2005 إلى غاية 2014

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المشاريع	13	1901	2236	2574	2429	4221
مناصب العمل	34	5159	6078	6949	5781	9574
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
المشاريع	7465	18940	34801	21412	18000	-
مناصب العمل	15804	35953	59125	41786	-	-

Source: Office national des statistiques, **l'Algerie en quelques chiffres**, resultats: 2011-2013 , édition 2014, n=44 .p14.

ويتضح من الجدول أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر عرف تزايدا مستمرا حيث بدأ بـ 3329 مشروع سنة 2005 ليتجاوز سقف المائة مشروع ابتداء من سنة 2011، كما نلاحظ من الجدول إن الوكالة تساهم بمعدل وظيفة ونصف عن كل مشروع.

أما بالنسبة لقطاعات النشاط فقد توزعت المشاريع الممولة من طرف الوكالة كما يوضحه الجدول (24):

الجدول (24): توزيع المشاريع الممولة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	112 880	%14,08
الصناعة الصغيرة	310 426	%38,73
البناء والأشغال العمومية	68 134	%8,50
الخدمات	166 534	%20,78
الصناعة التقليدية	139 617	%17,42
تجارة	3 164	%0,39
الصيد البحري	758	%0,09
المجموع	801 513	%100

المصدر: موقع الوكالة: https://www.angem.dz/article/prets-octroyes/

يتضح من الجدول هيمنة قطاعي الصناعات الصغيرة والصناعات القليدية على المشاريع الممولة من طرف الوكالة، وهذا يؤكد الهدف الذي أنشئت لأجله الوكالة وهو المساهمة في إنشاء مشاريع مصغرة خاصة يستفيد منها الإفراد الذين يملكون مؤهلات وحرف بسيطة، تعذر عليهم مزوالتها بسبب افتقارهم إلى رؤوس الأموال اللازمة للحصول خاصة على المواد الأولية أو لإنشاء مؤسسات خاصة .

وحيث أن الحصول على المواد الأولية يعد محور الصناعات الصغيرة والصناعات التقليدية، فقد بلغ عدد القروض بدون فوائد الموجهة لشراء المواد الأولية 702764 قرض، أي ما نسبته 90.21% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة منذ إنشائها إلى غاية نوفمبر 2016.

يوضح الجدول (25) توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الشريحة العمرية حيث نلاحظ أن الوكالة احتضنت فئة الشباب من 18 الى39 سنة بنسبة كبيرة، وهذا يعكس مساهمة الوكالة في إدماج هذه الفئة في عالم الشغل.

الجدول (25): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
29 - 18سنة	295 037	%36,81
39 - 30 سنة	252 747	%31,53
49 - 40 سنة	143 569	%17,91
59 - 50 سنة	79 936	%9,97
فما فوق سنة60	30 224	%3,77
المجموع	**801 513**	**%100**

المصدر: موقع الوكالة: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

وتتأكد أهمية الوكالة في إدماج المهمشين عندما نلاحظ الجدول (26) عن توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المستوى التعليمي:

الجدول (26): توزيع مشاريع ANGEM حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليم	العدد	النسبة المئوية
دون المستوى	126852	%16.28
متعلم	12388	%1.59
ابتدائي	118214	%15.18
متوسط	387360	%49.72
ثانوي	102285	%13.13
جامعي	31926	%4.10

المصدر : منشورات الوكالة: https://www.angem.dz/article/emplois-crees/

إن استهداف الوكالة بصورة كبيرة لذوي المستوى التعليمي المتوسط، إنما يؤكد أهمية القرض المصغر في إدماج هذه الفئة من المجتمع في عالم الشغل، خاصة وأنها الفئة التي تجد صعوبات في إيجاد منصب شغل نظرا لمستواها التعليمي المتوسط، والذي لا يتناسب ومتطلبات سوق العمل من جهة، ومن جهة أخرى تشكل المرأة الماكثة بالبيت النسبة الأكبر من هذه الفئة، ما يعني أن مساهمة هذه الأخيرة في خلق القيمة سينعكس على جوانب كثيرة من الاقتصاد الوطني مثل الرفع من استهلاك الأسر وكذلك مقدار ادخاراتهم .

وفي هذا السياق نشير إلى بعض الفئات الخاصة التي استفادت من خدمة الوكالة، ويتعلق الأمر بـ:

- فئة المعاقين: حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الفئة 1472 مستفيد.
- فئة المحبوسين المفرج عنهم: 1610 مستفيد.
- فئة ضحايا المأساة الوطنية: 394 مستفيد.
- فئة المترشحين للهجرة غير الشرعية: 95 مستفيد.
- فئة مرض السيدا: 63 مستفيد.
- المهاجرين غير الشرعيين العائدين: 742 مستفيد.

ب. حصيلة الخدمات غير المالية

بالإضافة إلى تمويل الأنشطة والمشاريع المصغرة، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بإجراء دورات تكوينية من أجل اكتساب الإفراد معارف وخبرات تؤهلهم لإنشاء مؤسسات خاصة. والجدول (27) التالي يوضح صيغة وحجم الدورات التكوينية التي أجرتها الوكالة.

الجدول (27): طبيعة وعدد الدورات التكوينية التي قامت بها الوكالة

الانشطة والمنجزات	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة GTPE	83320
التكوين في مجال المالية العامة FEFG	71162
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	802
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	70688
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير النشاط	1142
صالونات العرض والبيع	21442
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	248667

المصدر: موقع الوكالة: https://www.angem.dz/article/services-non-financiers/

بعد استعراضنا لحصيلة الوكالة يمكن القول أنها وعلى الرغم من محدودية قيمة القرض الذي تمنحه، إلا أنها تساهم بشكل ملحوظ فيه إدماج فئات معينة في سوق الشغل، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بعدم وفاء المستفيدين لالتزاماتهم المالية تجاه الوكالة والذي يقترب من نسبة 50% من جهة، ومن

جهة أخرى ارتباطها بحجم الإنفاق العام. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول حيث نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة قفز من 4994 مشروع سنة 2005 إلى 161417 سنة 2011 ثم 176315 سنة 2014، وهذا تماشيا مع زيادة الإنفاق الحكومي، ليتراجع عدد المشاريع الممولة مع انخفاض سعر البترول وتراجع حجم الإنفاق العام سنة 2015، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 126152 مشروع، ثم بصورة كبيرة سنة 2016 بـ 22607 مشروع، وهذا يعكس تبعية الوكالة لميزانية الدولة وحجم الإنفاق العام.

3 . الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

تم إنشاء الصندوق سنة 1994 من أجل تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، وذلك وفقا لمخطط التعديل الهيكلي. وقد سجلت أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة في الفترة الممتدة بين 1996 و1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، لكن منحنى الانتساب بدأ في التقلص مع مطلع القرن الحالي بفعل تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد.

إلى غاية 2006 استفاد من تعويض البطالة الذي يمنحه الصندوق أكثر من 189830 عاملا مسرحا من مجموع 201505 مسجلا، أي بنسبة تغطية وصلت 94%، وتم توقيف التعويض عن 5275 مستفيد بسبب عودتهم إلى العمل بعقود محددة المدة أو بقائهم بالمؤسسات المؤهلة للتصفية.

وإلى جانب تعويضات البطالة قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ إنشاءه إلى غاية سنة 2004 بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت إشراف مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن. وقد حقق الصندوق الإنجازات التالية :

- تم تكوين 11583 عاطل عن العمل في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
- مرافقة 2311 عاطل عن العمل في إحداث مؤسساتهم المصغرة.
- إخضاع 12780 عاطل لبرامج تكوينية بهدف إكسابهم معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

وفي إطار مخطط دعم التنمية الإقتصادية ومحاربة البطالة، ومع تقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004 على دعم إحداث أنشطة لفائدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة. وفي سنة 2010 تم تخفيض هذا السن إلى 30 سنة، كما تم رفع مبلغ الاستثمار من 05 ملايين دينار جزائري إلى 10 ملايين دينار جزائري. والجدول (28) يوضح تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق، وكذا عدد مناصب العمل المستحدثة سنويا.

الجدول رقم (28): حصيلة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المشاريع	13	1901	2236	2574	2429	4221
مناصب العمل	34	5159	6078	6949	5781	9574
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	-
المشاريع	7465	18940	34801	21412	18000	-
مناصب العمل	15804	35953	59125	41786	-	-

Source: office national des statistiques, **l'Algérie en quelque chiffre,** p, 14. disponible sur le site : http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQCFRED14.pdf

4. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

حققت الوكالة نتائج معتبرة على مدى الفترة الممتدة بين 2002 و2014 سواء فيما يتعلق بحجم المشاريع أو بحجم الوظائف المستحدثة، حيث بلغ إجمالي المشاريع المحققة خلال هذه الفترة 63804 بتكلفة إجمالية قدرت بـ 12800834 دينار جزائري، في حين بلغ عدد الوظائف المستحدثة 1138412 وظيفة. وقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي الاستثمارات 17٪ من القيمة الإجمالية للاستثمارات، مساهمة ب 10٪ في حجم الوظائف المستحدثة. والجدول (29) يوضح انجازات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار في الفترة الممتدة بين 2002 و2014.

الجدول (29): انجازات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

السنة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار)	عدد الوظائف المستحدثة
2002	523	104804	30674
2003	1882	403758	37579
2004	903	240847	25007
2005	873	206731	44244
2006	2226	509350	62887
2007	4556	655670	91808
2008	7133	1773545	97698
2009	8024	469205	72440
2010	6759	401348	67594
2011	6999	1352811	133824
2012	7715	815545	91415
2013			755170

المصدر : موقع الوكالة:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

وقد توزعت هذه المشاريع حسب القطاعات حتى 2016/12/31 كما يوضحه الجدول (30).

الجدول (30): توزيع المشاريع الممولة من طرف ANDI حسب القطاعات

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر:موقع الوكالة:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

يتضح من الشكل التوضيحي للإحصائيات السابقة أن قطاع النقل استحوذ على أكبر حصة من المشاريع يليها قطاع الصناعة ثم البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الخدمات. وهذا بعكس الجهود التي تبذلها الدولة في تسديد البنية التحتية والمنشآت الكبرى من جهة، وتشجيع الصناعة والمنتوج الوطني من جهة أخرى.

المطلب الثاني: تقييم آليات الشغل القائمة على ترقية الشغل المأجور

من أجل استيعاب الأعداد الهائلة من الشباب خاصة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين، أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية إحداث مجموعة من الآليات، منها ما هو تابع لوزارة التشغيل وأوكلت مهمة تسييرها للوكالة الوطنية للتشغيل، ومنها ما تشرف عليه وزارة التضامن والمتمثلة في كل من عقود ما قبل التشغيل CPE، مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL، وبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة TUP.HIMO

1. الوكالة الوطنية للتشغيل

منذ إنشائها سنة 1990 خلفا للمكتب الوطني لليد العاملة، حرصت الوكالة على لعب دورها كوسيط بين عروض العمل وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، بالإضافة إلى تنظيم سوق العمل وتوفير مختلف

المعلومات عنه، كما تمارس الوكالة دورا إدماجيا للفئات الهشة التي تواجه صعوبات في الدخول إلى سوق العمل، وذلك من خلال جهازين: جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP وعقد العمل الدائم CTA.

أ. جهاز المساعدة على الإدماج المهني

هو عبارة عن جهاز موجه لطالبي العمل المبتدئين، حيث تمنح لهم فرصة لإدماجهم لدى الشركات العامة والخاصة والإدارات العمومية، وذلك من خلال الدعم الكامل ماليا من طرف الدولة وتشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشغل لاسيما عبر برامج تكوين، تشغيل وتوظيف. وينطوي الجهاز على ثلاثة عقود إدماج هي:

أ. عقد تكوين إدماج CIF: لفائدة الشباب الذين لا يملكون مؤهلات، حيث يتم تنصيبهم إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية، وإما في ورشات البناء والأشغال العمومية والري، وإما لدى الحرفيين والمؤسسات الإنتاجية.

ب. عقد الإدماج المهني CIP: لفائدة خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، ويتقاضى المستفيد 8000 دج شهريا.

ج. عقد إدماج حاملي الشهادات CID: لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين، حيث يتقاضى المستفيد 15000 دج إذا كان خريج التعليم العالي، 10000 دج إذا كان تقني سامي أو حاملا لشهادة الدراسات التطبيقية الجامعية.

يشترط على طالب العمل في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP أن يتراوح سنه مابين 18 و35 سنة، وأن يكون حائزا على شهادات تثبت مستواه التعليمي ومؤهلاته العلمية، فضلا عن شهادة تثبت تسجيله كطالب عمل مبتدئ لدى الوكالة المحلية للتشغيل الموجودة في مكان إقامته، ذلك أن عقد الإدماج يشترك فيه إلى جانب هذه الأخيرة كل من المستفيد والهيئة المستخدمة. أما عن مدة العقد فتتراوح بين 06 أشهر إلى ثلاثة سنوات كما يوضحه الجدول (31).

الجدول (31): الإطار الزمني لعقود DAIP

الهيئة المستخدمة	مدة العقد	حالات تجديد العقد
المؤسسات العمومية والإدارات	ثلاث سنوات	قابلة للتجديد
المؤسسات الاقتصادية (العامة والخاصة) لا سيما تلك المنشاة في إطار ANSEJ،CNAC	01 سنة واحدة	قابلة للتجديد
الحرفيين ومؤسسات الإنتاج	01 سنة واحدة	غير قابلة للتجديد
ورشات ذات المنفعة العامة	ستة أشهر	قابلة للتجديد بناء على طلب المستخدم لمدة أقصاها سنة

المصدر: موقع وكالة ANEM : http://www.anem.dz/fr/pages/dispositifs.html

يمكن للشباب المدمجين في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات أو عقود الإدماج المهني أو عقود تكوين إدماج، باستثناء المنصبين لدى الحرفيين المعلمين، الاستفادة من عقود تكوين – تشغيل - تمويل في حدود 60% من تكلفة التكوين لمدة أقصاها 06 أشهر في حالة التزام المستخدم بتوظيف المستفيد لفترة لا تقل عن سنة واحدة عند انتهاء فترة التكوين. وتهدف عقود التكوين – تشغيل إلى تشجيع الإدماج النهائي للمستفيدين من عقود حاملي الشهادات CID أو عقود الإدماج المهني CIP، وذلك من خلال تعزيز مهاراتهم ومؤهلاتهم المهنية وتكييف اختصاصاتهم مع مناصب عملهم، والجدول (32) يوضح حصيلة الجهاز منذ 2008 إلى غاية 2014.

الجدول 32: حصيلة جهاز المساعدة على الإدماج المهني منذ سنة 2008 إلى 2014

السنوات / العقود	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عقود إدماج الحائزين على شهادات	48002	89101	99691	269746	75671	43548	39745
عقود الإدماج المهني	29721	75973	85114	226284	95333	43939	37566
عقود التكوين إدماج	86573	112544	88336	164780	70989	51486	36106
مجموع التنصيبات في القطاع الاقتصادي	120450	210273	208159	301072	167123	113328	94142
مجموع التنصيبات في القطاع الإداري	43846	67345	64982	359738	74870	25645	19275
المجموع	164296	277618	273141	660810	241993	138973	113417

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير بعنوان: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص207.

متاح على الموقع: http://www.cnes.dz/ar/wp-content/uploads/RNDH2013-2015.pdf

ب. عقد العمل المدعم CTA

هو عبارة عن عقد عمل بمفهوم القانون 90-11 والمتعلق بعلاقات العمل، يدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني ويقوم على مساهمة الدولة في أجر المنصب مع الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة وذلك تشجيعا لها على توظيف طالبي العمل المبتدئين والذين لا يملكون الخبرة. والجدول (33) يعطي صورة أوضح عن هذه العقود.

الجدول (33): طبيعة ومدة عقد العمل المدعم

المستفيدون من الجهاز	عقود الإدماج	مدة العقد	المساهمة الشهرية للدولة
- شباب حاملي شهادات التعليم العالي	عقد إدماج حاملي الشهادات CTA-CID	ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد	12.000 دج للجامعيين 100.00 دج للتقنيين الساميين وحاملي شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية
- شباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني	عقد الإدماج المهني CTA-CIP	ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد	8000 دج
- شباب بدون تكوين ولا تأهيل	عقد تكوين إدماج CTA/CFI	سنة واحدة بدون تجديد	6000 دج

المصدر: موقع وكالة ANEM: http://www.anem.dz/fr/pages/contrat-de-travail-aide.html

بالإضافة إلى مساهمة الدولة في الأجر الشهري للمستفيد، تتحمل أعباء اجتماعية تتمثل في تخفيض أعباء صاحب العمل من 25% إلى 5%، كما يستفيد صاحب العمل من إعانة مالية شهرية تقدر بـ 1000 دج عن كل توظيف لمدة غير محدودة، وذلك لمدة لا تتعدى ثلاث سنوات طالما لا تزال علاقة العمل قائمة.

لقد تم اعتماد جهاز الإدماج المهني كأداة لتكريس المخطط الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة في شقه المتعلق بدعم العمل المأجور، وقد تم إنشاؤه في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 الذي وضع من بين أهدافه خلق مليوني منصب شغل، وكذا برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 - 2014 الذي سطر ضمن أهدافه تحقيق 300.000 عملية إدماج سنوية[1]. والجدول (34) يعطي حصيلة رقمية عن الجهاز منذ 2009 إلى غاية 2013.

[1]. وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، **كلمة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الملتقى الجهوي حول الوساطة في التشغيل ودورها في اسواق العمل وادارة العمل والحكم الراشد** ، الجزائر،3 إلى 06 أكتوبر 2010.

الجدول 34: حصيلة جهاز الادماج المهني

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المناصب		8027	16937	24188	41735	49076

Source: office national des statistiques, **l'Algérie en quelque chiffre,** p, 12.
disponible sur le site : http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQCFRED14.pdf

2. وكالة التنمية الاجتماعية

أنشئت الوكالة سنة 1996 لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة، حيث تقوم بالتقرب منها عن طريق خلاياها الجوارية المنتشرة عبر بلديات الوطن، وذلك لرصد انشغالاتها المختلفة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة، والتي تأخذ في الغالب طابعا اجتماعيا. ويعد الإدماج المهني احد أهم هذه الحلول، حيث تعتمد الوكالة مجموعة من الآليات هي:

- المنحة الجزافية للتضامن AFS
- برنامج ادماج حاملي الشهادات PID
- جهاز الادماج الاجتماعي DAIS
- جهاز الجزائر البيضاء BA
- أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HUMO

أ. المنحة الجزافية للتضامن

هي عبارة عن منحة لفائدة الأشخاص المهمشين العاجزين عن إيجاد منصب شغل أو عن أي شكل من أشكال النشاط المدر للدخل، والهدف منها هو:

- محاربة مختلف أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي.
- ضمان حماية إجتماعية وحد أدنى من الحقوق الاجتماعية للأفراد المهمشين.
- ضمان ممارسة الدولة لدورها الاجتماعي ومساعدة الفئات الاجتماعية الهشة من خلال ضمان حد أدنى من الدخل.
- محاربة الفقر والتهميش وتطوير الأنشطة ذات المنفعة المحلية، وخاصة في المناطق والمجالات التي تشهد عجزا وغير المستغلة مثل الفلاحة، السياحة، الثقافة، التراث والخدمات وغيرها.

تبلغ قيمة المنحة التي يتلقاها المستفيد من البرنامج 10000 دج إذا كان حاملا لشهادة التعليم العالي و8000 دج بالنسبة للتقنيين الساميين، وذلك لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة. كما يمكن للمستفيد أن يستفيد من تكوين لمدة 06 أشهر كحد أقصى سواء قبل فترة الإدماج أو بعدها مقابل منحة تكوين قيمتها 2500 دج.

ب. برنامج الجزائر البيضاء BA و TUP.HUM

يسمح برنامج الجزائر البيضاء BA بإنشاء مؤسسات صغيرة مهمتها صيانة وتحسين شروط الحياة، وفي الوقت نفسه تقوم بإدماج العاطلين عن العمل وخاصة المهمشين ذوي المستويات التعليمية المتدنية، وذلك بالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية. ويستهدف البرنامج العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم بين 18 إلى 40 سنة، والذين يثبتون إقامتهم في إقليم البلدية وكذا مستوى تعليمي مقبول، على أن تكون مدة العقد 03 أشهر قابلة للتجديد 03 مرات. أما بالنسبة لبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HUMO، فقد تركزت أهدافه حول إنشاء مناصب عمل مكثفة قصيرة الأجل من خلال إطلاق برامج لإعادة تأهيل البنية التحتية العامة، والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية وإشراك الشباب العاطل عن العمل في تحقيق هذا الهدف. والجدول (35) يوضح حصيلة كل من TUPO-HIMO وBA خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2013.

الجدول (35): حصيلة برنامجي TUP-HIMO وBA

الغلاف المالي (مليار دينار)	المشاريع المنجزة	المناصب المدمجة	السنوات
4.12	4059	13201	2008
5.07	4916	15964	2009
4.29	4314	12098	2010
4.63	4616	12308	2011
9.29	9052	21987	2012
15.71	16671	36327	2013
43.11	43628	111885	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير بعنوان: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص207.

ج. عقود ما قبل التشغيل وبرنامج إدماج حاملي الشهادات

تعتبر هذه الصيغة من بين الصيغ الأولى التي برمجتها الحكومة لدعم الشغل المأجور، وكان الهدف منها تمكين حاملي الشهادات من اكتساب خبرة مهنية تمكنهم من الولوج بسهولة إلى عالم الشغل، لاسيما وأن المناصب توزع حسب المؤهلات والتخصصات، حيث يتم إيداع طلبات العمل على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي، هذه الأخيرة تقوم بتلبية العروض التي تستقبلها من طرف عارضي الشغل من القطاع الخاص والإدارات العمومية.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 127/08 المؤرخ بتاريخ 30 أفريل 2008 أنشئ برنامج إدماج حاملي الشهادات ليحل محل برنامج عقود ما قبل التشغيل، على أن يفي بنفس الغرض وهو الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات خريجي الجامعات أو مراكز التكوين المعتمدة، والذين لا يملكون مصادر للدخل وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، على أن يتراوح سنهم بين 19 و35 سنة. ويمكن استعراض حصيلة كل من برنامج عقود ما قبل التشغيل وبرنامج إدماج حاملي الشهادات من خلال الجدول (36):

الجدول (36): حصيلة برنامج إدماج حاملي الشهادات

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المناصب	6614	4683	4805	56053	48680	44106	52890
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المناصب	57293	14689	48843	46218	34002	46163	48117

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير بعنوان: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص207.

د. برنامج مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية DAIS/ESIL

لقد شكل هذا البرنامج إحدى السياسات المنتهجة من أجل تشغيل الشباب لاسيما في مرحلة التسعينيات، وظلت الدولة تعتمد عليه من أجل امتصاص البطالة، وذلك على الرغم من ضعف المنحة التي يتحصل عليها المنستب لهذا البرنامج، وكذا قصر مدة العمل المقدرة بسنة واحدة. وقد استفاد من هذا البرنامج قرابة المليون عاطل في الفترة الممتدة بين 1999 و2009 منها 143414 عملية إدماج سنة 2009 و132484 سنة 2008.

وفي سنة 2010 تم إنشاء جهاز الإدماج الاجتماعي DAIS محل البرنامج السابق ESIL مختلفا عنه تقريبا في التسمية فقط، لأن الهدف يبقى دائما إدماج أكبر عدد من العاطلين. والجدول (37) يوضح حصيلة الجهاز منذ 2010 إلى غاية 2014.

الجدول (37): مجموع التنصيبات عن طريق جهاز DAIS

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
التنصيبات	62161	175588	488609	502842	512818

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير بعنوان: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص،207.

المطلب الثالث: مدى تأثير آليات التشغيل على النمو الاقتصادي

يعتبر قانون **أوكن** okun بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين التشغيل والنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل البطالة. واقترح **أوكن** Arthur Okun وجود شكلين لهذه العلاقة هما:[1]

أ. نموذج الفجوة: ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y_t - Y_t^* = -\beta(U_t - U_t^*) \ldots\ldots(1)$$

[1]. مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ص،3. متاح على الموقع: http://scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/files/thr_lnmw_lqtsdy_ly_lml_fy_lqtsd_lmsry.pdf

حيث أن:

Y_t :الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي

Y_t^* : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن

U_t: المعدل الفعلي للبطالة

U_t^* :المعدل الطبيعي للبطال

β : معامل Okun

ب. نموذج الفرق: ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + e_t \dots\dots (2)$$

وعند إجراء الدراسات التجريبية يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون Okun طبقاً لموضوع الدراسة فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة علي النمو الاقتصادي ، يتم استخدام المعادلة رقم (2). أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي علي البطالة ، فيتم استخدام المعادلة التالية:

$$\Delta U_t = b_0 - b_1 \%\Delta Y_t$$

وتعني هذه المعادلة أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي سوف تؤدي إلي زيادة معدل العمالة مما يؤدي بالتالي إلي خفض معدل البطالة.

ويمثل قانون **Okun** مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري والتجريبي. فمن الناحية النظرية، هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى philipps. ومن الناحية التجريبية يساعد قانون Okun في التنبؤ وصنع السياسة الاقتصادية. حيث نجح أوكن في تأكيد العلاقة التبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الأمريكي، وذلك باستخدام إحصائيات ربع سنوية خلال الفترة 1947-1957، فقد توصل إلى أن تخفيض البطالة بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

بنسبة 3 % والعكس صحيح. كما أكد أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في معدل التشغيل.

من أجل تحديد العلاقة بين آليات التشغيل المعتمدة في الجزائر والنمو الاقتصادي، سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يتضمن معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات[1] كمتغير تابع، يفسر من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة، والمتمثلة في: عدد مناصب الشغل المستحثة من خلال آليات الشغل (ANDI, ANGEM, ANSEJ, CNAC, CTA, DAIP). وكمرحلة أولى سندرس العلاقة بين حجم الشغل الاجمالي و معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المخروقات. وبالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية:

$$PIB_{HH} = F(ANDI, ANGEM, ANSEJ, CNAC, CTA, DAIP)$$

وبافتراض أن العلاقة التي تحكم المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة هي علاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على هذا النحو:

$$PIB_{HH} = b_0 + b_1 \times ANDI + b_{2\times}ANGEM + b_3 \times ANSEJ + b_4 \times CNAC + b_5 \times CTA + b_6 \times DAIP$$

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Sample: 2002 2015
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3229.019	915.7806	3.525974	0.0042
EMPOI	0.000570	0.000117	4.872944	0.0004

R-squared	0.664294	Mean dependent var	6983.786
Adjusted R-squared	0.636319	S.D. dependent var	3070.623
S.E. of regression	1851.770	Akaike info criterion	18.01723
Sum squared resid	41148610	Schwarz criterion	18.10853
Log likelihood	-124.1206	Hannan-Quinn criter.	18.00878
F-statistic	23.74558	Durbin-Watson stat	0.599710
Prob(F-statistic)	0.000383		

Pib = 3229.019 + 0.000570 EMPLOI

[1]. اعتمدنا معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات كون أغلب المؤسسات التي تم إنشاؤها عن طريق آليات الشغل، وكذا مختلف التنصيبات كانت خارج قطاع المحروقات.

نلاحظ أن الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بحيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمعامل فيشر أقل من 0.05، كما أن القيم الاحتمالية لمعامل T أصغر من 0.05 وهو ما يعني دلالة الانحدار الجزئي للثابت والتشغيل على PIB كما نلاحظ أن التشغيل يفسر 66 % من قيمة PIB أما 34 % المتبقية فترجع لعوامل أخرى. زيادة التشغيل بـ وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة PIB بـ 0.0005 مليون دينار (570 دينار).

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Sample: 2002 2015
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2652.934	528.4113	5.020585	0.0015
ANDI	0.003539	0.002021	1.750612	0.1235
ANGEM	0.055241	0.011061	4.994297	0.0016
ANSEJ	0.079524	0.025277	3.146131	0.0162
CNAC	-0.002466	0.051413	-0.047968	0.9631
CTA	-0.229387	0.063930	-3.588092	0.0089
DAIP	-0.007612	0.003047	-2.498524	0.0411

R-squared	0.976429	Mean dependent var	6983.786
Adjusted R-squared	0.956226	S.D. dependent var	3070.623
S.E. of regression	642.4458	Akaike info criterion	16.07529
Sum squared resid	2889156.	Schwarz criterion	16.39482
Log likelihood	-105.5271	Hannan-Quinn criter.	16.04572
F-statistic	48.32956	Durbin-Watson stat	2.102953
Prob(F-statistic)	0.000024		

من الجدول الثاني نلاحظ أن الانحدار ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بحيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمعامل فيشر ($P\text{-value}_{fisher} = 0.000021$) أقل من 0.05، كما أن القيم الاحتمالية لمعامل T بالنسبة لآلية التشغيل DAIP و ANGEM و CTA و ANSEJ أصغر من 0.05 وهو ما يعني دلالة الانحدار الجزئي لهذه الآليات على PIB في حين أن انحدار آلية التشغيل ANDI و CNAC على النمو ليست ذات دلالة إحصائية.

وعليه يمكن إعادة صياغة معادلة الانحدار بإقصاء CNAC ; ANDI كما يلي:

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Sample: 2002 2015
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	3212.609	445.4572	7.211936	0.0001
ANJEM	0.059577	0.011683	5.099418	0.0006
ANSEJ	0.056375	0.017911	3.147441	0.0118
CTA	-0.167085	0.046422	-3.599227	0.0058
DAIP	-0.008428	0.003267	-2.579499	0.0297

R-squared	0.964404	Mean dependent var	6983.786
Adjusted R-squared	0.948584	S.D. dependent var	3070.623
S.E. of regression	696.2690	Akaike info criterion	16.20180
Sum squared resid	4363115.	Schwarz criterion	16.43004
Log likelihood	-108.4126	Hannan-Quinn criter.	16.18067
F-statistic	60.95947	Durbin-Watson stat	1.682889
Prob(F-statistic)	0.000002		

نلاحظ أن القيم الاحتمالية لمعامل T كلها أقل من 0.05 وهذا يعني أن انحدار كل المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية. وللتأكد من النموذج سنحاول التأكد عدم وجود مشاكل قياسية مرتبطة به.

1. الكشف عن الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.121145	Prob. F(2,7)	0.8877
Obs*R-squared	0.468367	Prob. Chi-Square(2)	0.7912

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 11/08/17 Time: 13:13
Sample: 2002 2015
Included observations: 14
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.51929	543.0263	0.104082	0.9200
ANGEM	-0.003417	0.016415	-0.208170	0.8410
ANSEJ	-0.001456	0.020196	-0.072091	0.9445
CTA	0.012075	0.063936	0.188859	0.8556
DAIP	0.000984	0.004176	0.235620	0.8205
RESID(-1)	0.212998	0.487315	0.437085	0.6752
RESID(-2)	-0.101920	0.546333	-0.186553	0.8573

R-squared	0.033455	Mean dependent var	-1.28E-12
Adjusted R-squared	-0.795012	S.D. dependent var	579.3308
S.E. of regression	776.1763	Akaike info criterion	16.45349
Sum squared resid	4217148.	Schwarz criterion	16.77302
Log likelihood	-108.1744	Hannan-Quinn criter.	16.42391
F-statistic	0.040382	Durbin-Watson stat	1.910957
Prob(F-statistic)	0.999493		

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ **كاي** مربع أكبر من 0.05 باستخدام اختبار Breusch-Godfrey،

وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة. وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي على الاقل من الدرجة الأولى.

2. الكشف عن التعدد الخطي

وللكشف عن التعدد الخطي نستخدم اختبار KLEIN test، للقيام بذلك يجب إعادة تقدير معادلات الانحدار الجزئي لكل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أ. معامل انحدار ANSEJ على النمو

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Sample: 2002 2015
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3800.061	621.2149	6.117144	0.0001
ANSEJ	0.072048	0.010849	6.640789	0.0000

R-squared	0.786097	Mean dependent var	6983.786
Adjusted R-squared	0.768271	S.D. dependent var	3070.623
S.E. of regression	1478.143	Akaike info criterion	17.56652
Sum squared resid	26218877	Schwarz criterion	17.65782
Log likelihood	-120.9657	Hannan-Quinn criter.	17.55807
F-statistic	44.10007	Durbin-Watson stat	0.791776
Prob(F-statistic)	0.000024		

ب. معامل انحدار ANGEM على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Sample: 2002 2015
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4527.732	339.7183	13.32790	0.0000
ANJEM	0.036508	0.003315	11.01372	0.0000

R-squared	0.909979	Mean dependent var	6983.786
Adjusted R-squared	0.902477	S.D. dependent var	3070.623
S.E. of regression	958.9143	Akaike info criterion	16.70104
Sum squared resid	11034199	Schwarz criterion	16.79234
Log likelihood	-114.9073	Hannan-Quinn criter.	16.69259
F-statistic	121.3020	Durbin-Watson stat	0.761824
Prob(F-statistic)	0.000000		

ج. معامل انحدار CTA على النمو

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Sample: 2002 2015
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5577.343	638.1535	8.739814	0.0000
CTA	0.140681	0.033479	4.202061	0.0012

R-squared	0.595378	Mean dependent var	6983.786
Adjusted R-squared	0.561660	S.D. dependent var	3070.623
S.E. of regression	2032.976	Akaike info criterion	18.20395
Sum squared resid	49595892	Schwarz criterion	18.29525
Log likelihood	-125.4277	Hannan-Quinn criter.	18.19550
F-statistic	17.65731	Durbin-Watson stat	0.321729
Prob(F-statistic)	0.001227		

د. معامل انحدار DAIP على النمو

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Sample: 2002 2015
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5329.310	593.7878	8.975108	0.0000
DAIP	0.013184	0.002668	4.940799	0.0003

R-squared	0.670434	Mean dependent var	6983.786
Adjusted R-squared	0.642970	S.D. dependent var	3070.623
S.E. of regression	1834.758	Akaike info criterion	17.99878
Sum squared resid	40396062	Schwarz criterion	18.09007
Log likelihood	-123.9914	Hannan-Quinn criter.	17.99033
F-statistic	24.41149	Durbin-Watson stat	1.161665
Prob(F-statistic)	0.000342		

نلاحظ في الانحدار الجزئي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع أن معاملات التحديد أصغر تماما من معامل التحديد في معادلة الانحدار الكلية، وبالتالي يمكن القول أن النموذج خالي من التعدد الخطي.

الكشف عن عدم ثبات التباين

وجود علاقة في اتجاهين:

للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey والتي تشترط اعتدال توزيع البواقي:

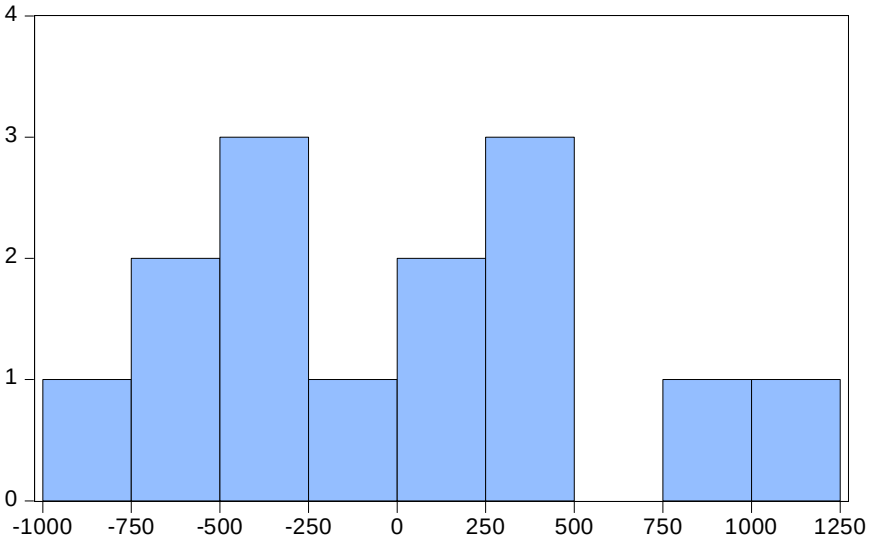

Series: Residuals	
Sample 2002 2015	
Observations 14	
Mean	-1.28e-12
Median	-63.59244
Maximum	1065.610
Minimum	-964.1521
Std. Dev.	579.3308
Skewness	0.257774
Kurtosis	2.177191
Jarque-Bera	0.549968
Probability	0.759584

باستخدام اختبار JARQUE BERA نلاحظ اعتدال توزيع البواقي بحيث القيمة الاحتمالية لـ معامل JArque bera أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض فرضية البديلة ونقبل فرضية العدم.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.193933	Prob. F(4,9)	0.9355
Obs*R-squared	1.110940	Prob. Chi-Square(4)	0.8925
Scaled explained SS	0.270232	Prob. Chi-Square(4)	0.9917

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Sample: 2002 2015
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	172871.3	258887.1	0.667748	0.5210

ANSEJ	7.161104	10.40955	0.687936	0.5088
ANGEM	1.349829	6.789848	0.198801	0.8468
CTA	-19.99195	26.97940	-0.741008	0.4776
DAIP	-0.546702	1.898782	-0.287922	0.7799

R-squared	0.079353	Mean dependent var	311651.1
Adjusted R-squared	-0.329824	S.D. dependent var	350900.9
S.E. of regression	404651.8	Akaike info criterion	28.93189
Sum squared resid	1.47E+12	Schwarz criterion	29.16013
Log likelihood	-197.5233	Hannan-Quinn criter.	28.91077
F-statistic	0.193933	Durbin-Watson stat	2.257220
Prob(F-statistic)	0.935465		

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل كاي مربع أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وهذا يعني ثبات تباين البواقي.

3. علاقة آليات التشغيل بالنمو الاقتصادي:

C	3212.609
ANGEM	0.059577
ANSEJ	0.056375
CTA	-0.167085
DAIP	-0.008428

PIB=3212.609 + 0.059 ANGEM + 0.056 ansej – 0.167 CTA – 0.0084 DAIP

وهذا يعني أن زيادة عدد الوظائف عن طريق زيادة عدد الوظائف عن طريق ANSEJ يساهم في زيادة PIB بـ 0.056 مليون دينار، وزيادة عدد الوظائف عن طريق ANGEM يساهم في زيادة PIB بـ 0.059 مليون دينار، وزيادة عدد الوظائف عن طريق CTA يساهم في خفض PIB بـ 0.4 مليون دولار، وزيادة عدد الوظائف عن طريق DAIP يساهم في خفض PIB بـ 0.012 مليون دولار.

خاتمة الفصل الرابع

استعرضنا من خلال هذا الفصل مختلف آليات الشغل المعتمدة في الجزائر، سواء تلك المتعلقة بدعم الشغل المأجور أو تلك التي تهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية وإنشاء المؤسسات المصغرة. وعلى الرغم من ملاءمة هذه الآليات وتناسقها مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بضعف النشاط الانتاجي قياسا بالتركيبة السكانية التي تغلب عليها الفئة النشيطة، إلا أن فعالية هذه الآليات في تحقيق أهداف نوعية لا تزال تتطلب جهودا أكبر وإصلاحات أعمق. ذلك أن النتائج التي حققتها فيما يتعلق بضمان الحد الأدنى من الدخل للأفراد وإدماج جزء من العاطلين عن العمل غير كافية مقارنة بالجهود والإمكانيات المسخرة لها.

لقد أثبت قانون **أوكن** فعاليته في معظم الاقتصادات وخاصة القوية منها، حيث تؤدي فيها الزيادة في حجم العمل إلى ارتفاع النمو الاقتصادي. أما في حالة الاقتصاد الجزائري وعلى غرار الاقتصادات الريعية، فلم يتحقق فيها هذا القانون. وهذا ما رأيناه خلال هذا الفصل، حيث أن تأثير حجم التشغيل بصفة عامة لم يؤثر على النمو الاقتصادي. كما أن تأثير آليات الشغل على النمو الاقتصادي كان ضعيفا بالنسبة لكل من ANSEJ و ANGEM ومنعدما بالنسبة لباقي الآليات.

خاتمـــــــة

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتنمية المستدامة للمجتمعات، وذلك بالاهتمام والمحافظة على البيئة بمختلف مكوناتها من جهة، و تطوير المؤسسات الاقتصادية باعتبارها الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي من جهة أخرى. ويعد الفرد أحد مكونات البيئة التي يجب الاهتمام بها والمحافظة عليها سواء فيما تعلق بالجوانب الصحية أو التعليمية أو من الناحية المادية والاقتصادية. ونظرا للأهمية التي يكتسيها العمل بالنسبة للفرد من أجل تحقيق أهدافه المادية والمعنوية، لذلك تأتي تشغيلية الموارد البشرية في قلب العلاقة بين الفرد وأهدافه وطموحاته من جهة، وبينه وبين المؤسسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

إن الجزء الأكبر من مسئولية تحقيق تشغيلية الأفراد تقع على عاتق الدولة، وذلك عن طريق معالجة الاختلالات التي تحدث في سوق العمل، والتي عجزت عنها السياسات الاقتصادية من خلال سياسة شغل ناجحة وفعالة، فضلا عن توفير شروط ومتطلبات التكوين الضرورية بدءا بالتعليم والبحث العلمي ثم التكوين المستمر، وهذا ليس فقط لغرض تأهيل الفرد للحصول على وظيفة، بل من أجل تحريره من التبعية والارتباط بمؤسسة بعينها. كما أن إضفاء المرونة في التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل يضمن للفرد سهولة في إيجاد الوظيفة المناسبة، ويعطي له حرية أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بمساره المهني بعيدا عن الضغوط المالية والاجتماعية.

على الرغم من التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري وفي مقدمتها الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن خاصية اعتماده المفرط على الريع البترولي لم يتغير رغم الجهود التي بذلت ومازالت تبذل من أجل إخراجه من هذا الفخ المزدوج الذي يرهن مكونات الاقتصاد بالتقلبات في سعر المحروقات، ويكبح في نفس الوقت عجلة الإنتاج. حيث تميز النمو المحقق منذ سنة 2000 بالتمدد والتكلفة العالية، كونه ناتجا عن ضخ أغلفة مالية كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وعقيمة في أغلب الأحيان لا تضيف قيمة ولا تخلق فرص عمل دائمة، كما يوصف بأنه عابر ومرتبط بأسعار البترول ووضعية الخزينة العمومية، حيث يكون بمقدوره تمويل هذا النمو عند ارتفاع الأسعار ويتراجع أو يتوقف هذا التمويل عند انخفاضها.

لقد كان لضعف الجهاز الانتاجي للدولة أثره على سوق العمل حيث شهد اختلالات كثيرة عبرت عنه الأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل. ولعل أدل شيء على ذلك الترسانة الكبيرة من آليات الشغل التي اعتمدت من أجل معالجة هذه الإختلالات، والتي استعرضناها خلال هذه الدراسة.

خاتمـــــــة

لمعالجة الموضوع اقترحنا ثلاثة فرضيات رئيسية كانت نتيجة اختبارها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: أشارت هذه الفرضية إلى أن آليات التشغيل بمختلف أنواعها تأتي لمعالجة الاختلالات في سوق العمل الناتجة عن عجز السياسات الاقتصادية عن أداء دورها وتحقيق التوازن في سوق العمل.. ولقد أكدنا هذه لفرضية من خلال تناولنا لمختلف النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا من خلال الاطار النظري لسياسة الشغل، حيث توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تأتي بصورة أساسية لاحتواء البطالة الناتجة عن عجز السياسات الاقتصادية عن تحريك وتيرة الانتاج بالشكل الذي يسمح بإحداث التوازن في سوق العمل.

الفرضية الثانية: رأينا من خلال هذه الفرضية أن آليات التشغيل المبنية على الشغل المأجور التي عتمدتها الجزائر يغلب عليها الطابع الاجتماعي. ولقد أكدنا هذه الفرضية من خلال الفصل الثالث والرابع، حيث استعرضنا الترسانة الكبيرة التي اعتمدتها الجزائر من هذه الآليات منذ ثمانينات القرن الماضي أمام ضعف الجهاز الانتاجي للدولة وعدم قدرته على استيعاب الأعداد الهائلة من طالبي العمل خاصة خريجي الجامعات والمؤسسات التكوينية، وقد رأينا عدم تأثير هذه الآليات على النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: أكدنا هذه الفرضية من خلال الفصل الرابع حيث رأينا أن مختلف آليات التشغيل المبنية على المبادرات الفردية، وإن تبدوا ضرورية وصحيحة، إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي ليس كبيرا بالنظر إلى نقص ملاءمتها في بعض الأحيان، وكذلك نتيجة لعدم وجود سياسة تسمح باستكشاف فرص إنتاج واستثمار جديدة غير التقليدية، فضلا عن مختلف الصعوبات التي تقف أمام التنفيذ الجيد والسليم لهذه الآليات. كما أكدنا في نفس الوقت أن التشغيل بصفة عامة ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي كونه غير منتج ويغلب عليه البعد الاجتماعي.

الفرضية الرابعة: اقترحنا من خلال هذه الفرضية أن انخفاض معدلات البطالة في الجزائر لا يعكس زيادة في حجم العمل والإنتاج بقدر ما هو مرتبط بحجم الإنفاق الحكومي. وقد أكدنا هذه الفرضية من خلال تناولنا لمختلف البرامج الإنمائية في الجزائر، حيث تتزايد المخصصات المالية لكل برنامج إنمائي بزيادة الإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، وتتناقص بانخفاض هذه الأسعار. وينطبق الشيء نفسه على آليات التشغيل، حيث تكون الاعتمادات المالية الموجهة لهذه الآليات كبيرة كلما انتعشت الخزينة العمومية.

في ضوء ما تقدم نوجز أهم النتائج والاقتراحات المستخلصة من البحث في النقاط التالية:

خاتمـــــــة

نتائج الدراسة

1. إن آليات التشغيل المبنية على الشغل المأجور وإن تحمل في مضامينها إيجابيات خاصة فيما يتعلق بتأهيل العاطلين وإكسابهم خبرة وقابلية للاندماج في الحياة المهنية، إلا أنها لا تزال تتطلب إصلاحات وإعادة النظر على الأقل في جانبي التعويضات بالنسبة للآليات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي والموجهة خاصة لعديمي المؤهلات والطبقة غير النشطة، والتناغم مع السياسات الاقتصادية وسوق العمل بالنسبة للآليات ذات البعد الاقتصادي والموجهة لفئة الشباب على وجه الخصوص.

2. إن النتائج المتواضعة التي حققتها الآليات المبنية على المبادرات الفردية سواء فيما تعلق بحجم المشاريع أو الوظائف التي وفرتها، لا تعبر عن فشل هذه الآليات بقدر ما تستدعي إصلاحها والوقوف على سلبياتها. ذلك أن طبيعة الاقتصاد الوطني الريعية يجعل من هذه الآليات تستجيب لمتطلبات تشجيع الانتاج وتنويع الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التركيبة الديمغرافية للمجتمع الحزائري التي تغلب عليها فئة الشباب، هذه الأخيرة وإن توفرت لديها الطموحات والمؤهلات العلمية إلا أنها تصطدم بهاجس الحاجة إلى رؤوس الأموال اللازمة لبعث مشاريعها الإنتاجية وتجسيد طموحاتها المهنية.

3. تعد سياسة الشغل في الجزائر أحد أوجه الانفاق الحكومي، حيث يزيد حجم المبالغ المالية المخصصة لآليات الشغل بانتعاش الخزينة وبحدة الضغوط الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدلات البطالة.

4. إن الشغل في الجزائر بصفة عامة وآليات الشغل بصفة خاصة لا تساهم بصورة واضحة في تحقيق النمو الاقتصادي، حالها قي ذلك حال جميع الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الدخل المتأتي من الثروة، ويكون العمل فيها بصفة عامة غير منتج يغلب عليه الطابع الاجتماعي.

الإقتراحات

1. تشجيع الاستثمار في الأنشطة ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة مثل الزراعة والنسيج، مما يسمح في نفس الوقت ببعث اقتصاد متوازن ومتنوع، وتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تخفيض نسبة البطالة.

2. ضرورة إضفاء المرونة على الاستثمار بالشكل الذي يسمح باقتحام مجالات استثمار غير تقليدية، خاصة تلك التي تثقل فاتورة الاستيراد على غرار الصناعات الميكانيكية، الصناعة الصيدلانية والتقنيات الحديثة

للإعلام والإتصال. ذلك أن معظم المشاريع الممولة من طرف آليات الشغل موجهة نحو قطاعات ومجالات متشبعة وفي الغالب تكون في قطاع الخدمات.

3. إن تأثير الخبرة على حظوظ المستثمرين في إنجاح مشاريعهم وقدرتهم على المنافسة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، يقتضي التدخل من طرف الدولة على مستوى الجانب التكويني والتأهيلي، وكذلك فيما يتعلق بتغطية وتحمل التكاليف الناتجة عن نقص أو غياب الخبرة. كأن تضطر الدولة إلى تحمل الفارق بين سعر المنتوج الذي تقدمه المؤسسة المنشئة حديثا وسعر السوق الذي يكون منخفضا نتيجة استفادته من عامل الخبرة، على أن يكون الهدف من وراء ذلك هو تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة إلى حين اكتسابها المعارف والخبرات التي تسمح لها بالتواجد في نفس المستوى التأهيلي مع المؤسسات المنافسة.

4. ضرورة التحكم واستيعاب القطاع غير الرسمي بالشكل الذي يسمح بإعداد بطاقية وطنية عن القوة العاملة في الدولة، تكون المرجع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشغل أو بمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

5. إصلاح المنظومة التكوينية وخاصة الجامعية بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل، مع توطيد العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الإقتصادية على أساس المصلحة المتبادلة، والمتمثلة في استفادة الطالب الجامعي من تربصات ومعارف ميدانية يدعم بها معارفه النظرية، وبالمقابل يمارس أنشطة ولو ثانوية لصالح المؤسسة.

6. بالنظر إلى الأرباح المعتبرة نسبيا التي تحققها الكثير من المؤسسات الصغيرة، يمكن وضع معايير تلزم المؤسسات الصغيرة بتوظيف متخصصين في مجال نشاطها أو في مجال التسيير على الأقل ، وهذا يسمح بامتصاص جزء كبير من العاطلين عن العمل، كما يؤدي إلى توزيع عادل للقيمة بين الربح والكتلة الأجرية.

المـــراجع

باللغة العربية

1- الكتب

1. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها**، دار الشروق، 2000.
2. إحمد جمال الدين مرسى، **العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية**، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2001.
3. تودارو ميشيل ، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريح للنشر، السعودية، 2006.
4. إيزيتا برار عوض، **مكتب العمل الدولي**، ترجمة يوسف القرنوني، مصر، 2014.
5. جورج تابهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية بالاسهامات الكلاسيكية (1720-1890)**، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية الطبعة الأولى، القاهرة 1997.
6. حسن عبد اللطيف حمدان، **الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، لبنان، 2000.
7. رضا العدل وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، 1999
8. سامي العوادي، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتجيات الحد من الفقر**، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، توربنو 19 – 23 سبتمبر ،2005.
9. شعباني اسماعيل ، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر، 1997.
10. صالح توفيق النجفي، مُحَّد صالح تركي القربشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
11. صلاح الدين تامر، **قادة الفكر الاقتصادي** ، دار المعارف، القاهرة، 1986.
12. ضياء مجيد الموسوى، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .
13. عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي**، دراسة تحليلية ونقديه، دار النهضة العربية، 2000.
14. عبد الباسط وفاء، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي ، دراسة تحليلية ونقدية، دراسة تحليلية ونقدية**، دار النهضة العربية، 2000.
15. عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارهاالاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
16. عبد الله شحاتة خطاب، **دور الدولة والنظرية الاقتصادية، الدروس المستفادة للحالة المصرية.**
17. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر، **تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
18. زكي رمزي ، **المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية**، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة ، الكويت، 1984.

19. مُحَّد إبراهيم السقا، **الهيكل السكاني وخصائص السكان، مقرر اقتصاديات السكان**، الفصل السادس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.
20. مُحَّد مصطفى، سمير أحمد، **النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، 1999.

21. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: الجبرية الجزائرية**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1990.
22. مؤسسة الفكر العربي ، **القروض المصغرة ومتناهية الصغر: حل ام مسكنات الاوجاع؟** على موقع بوابة التمويل الأصغر www.arabic.micro
23. مؤسسة الفكر العربي، **القروض المصغرة ومتناهية الصغر، حل أم مسكن للأوجاع**، على موقع بوابة التمويل المصغر: www. Arabic. micro.

24. نبيل مرزوق: **دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005.
25. نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، مركز دلتا للطباعة، الإسكندرية، 2000.
26. نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001-2002.
27. علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
28. مُحَّد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
29. عاصم بن طاهر عرب، **اقتصاديات العمل: نظرية عامة**، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى1994
30. عادل فليح العلي، عادل علي، هناء هادي مُحَّد، **اقتصاد العمل**، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 1990.
31. رشيد واضح، **علاقات العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر،2003 .
32. خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي :المشكلة و الحل**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى،2004 .
33. هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

2- المقالات

1. نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الفترة 2000-2010 ، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**- العدد 12، 2012.
2. مفتاح صالح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990- 2000)، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، فيفري 2004.
3. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **ما مكانة الشباب**، 2013-2015.
4. محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، العدد 10.

5. محمد صالي، فضيل عبد الكريم، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ورقلة، العدد 17، 2014.
6. عمار الدين أحمد المصبح، مُحَمَّد عبد الكريم المرعي، العوامل المؤثرة على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011، **مجلة الباحث العربي**، العدد 2014/002.
7. تومي عبد الرحمان، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي- الاستثمار الأجنبي المباشر، **مجلة دراسات اقتصادية.** العدد 6، جويلية، 2005.
8. بومعراف إلياس، عماري عمار، من أجل قيمة صحية مستدامة في الجزائر، **مجلة الباحث**، عدد 03، 2009-2010.
9. بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، **مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط**، العدد 98 ، الكويت، ديسمبر2010 .
10. حسين الطلافحة، حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، **سلسلة الخبراء**، العدد 45 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2012 .
11. دحماني مُحَمَّد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر :بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال منهج الحدود، **مجلة الاقتصاد و المناجمنت**، جامعة أبوبكر بلقايد، .تلمسان، العدد رقم 11 ، نوفمبر،2012 .
12. دحماني مُحَمَّد ادريوش، العلاقة بين النمو و البطالة، **مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 4، مارس 2013.
13. مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد السادس،2009 .
14. زين العابدين معو، مبروك ساحلي، **سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أم البواقي، الجزائر.
15. زكريا مسعودي، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ سنة 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس 2013.
16. مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

3- الملتقيات

1. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي، لجنة مناقشة موضوع المؤتمر، **مسائل حول مؤسسات سوق العمل**، 8-12 أبريل 2013، أديس ابابا.
2. مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برنامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها .

3. عبد الباقي روابح، غياظ الشريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي، **الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، جامعة البليدة يومي 21،22 ماي 2002.
4. سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة، دراسة تقنية لأنشطة الوكالة الوطنية لسير القروض المصغر ANGEM، الجزائر**، بحث مقدم الى ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، 27-29-جوان 2013، جامعة صفاقس، تونس.

4- الرسائل والأطروحات

1. فوزية بلعجال، **العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية**، رسالة دكتوراه جامعة وهران، وهران، 2012- 2013.
2. ليلى بن عاشور، **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2008.
3. سعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1970-2006)**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005.
4. سعدية قصاب، **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006 .
5. بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006 .

5- التقارير

1. ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر2010.
2. مكتب العمل الدولي، **تقرير لجنة العمالة والسياسة الإجتماعية**، الوثيقةGB. 288/EPS/2، نوفمبر، 2003، جنيف،
3. وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، **كلمة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الملتقى الجهوي حول الوساطة في التشغيل ودورها في اسواق العمل وادارة العمل والحكم الراشد** ، الجزائر،3 إلى 06 أكتوبر 2010.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل**، جوان 2008.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، السداسي الأول من سنة 1998، الدورة 12، نوفمبر 1998.
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008**.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009**، ديسمبر 2008.
8. تقرير مكتب العمل الدولي، الوثيقة GB. 288/EPS/2، مرجع سابق، ص، 06.
9. التقرير القطري الجزائري، **طريق الجزائر للنمو الاقتصادي**، منتدى الحوث الاقتصادية، ومعهد البحر المتوسط، FEMISE، ديسمبر 2004.

المواقع

Office National des Statistiques (Algérie): www.ons.dz .1
World Bank: http://databank.worldbank.org, (WDI). .2

المراجع باللغات الأجنبية

1- الكتب

1- Agnés Benassy et autres, **Politique économique**, 3 eme édition, ed de BOECK, Beuxelles, 2012.
2- Agnés Bénassy–Quéré et autres, **Politique économique**, 2 eme édition,ed de Boeck,Bruxelles,2009.
3- Antoine Bevort et autres, **Dictionnaire du travail**, presses universitaire de France, 2012.
4- Azita BERAR AWAD, **Guide pour la formulation des politiques nationales de l'emploi**,BIT, 1er édition,2012.
5- Benachenheau, M., Reforme économique: **dette et démocratie**, édition Echrifa. Alger, (1992).
6- Bernard FRIOT, José ROSE, **la construction sociale de l'emploi en France**, ed l'harmattan, 1996.
7- charles I. jones , **Introduction to Economic Grouth** , gombridge university press, 2002.
8- Christian Comeliau , **La croissance économique** , mesure ou démesure , université Mont esquine, Bordeaux IV , 2004.
9- Christine Erhel , **Que sais je – les politiques de l'emploi**, presses universitaires de France, 2009.
10- Dominique Henriet, **Economique publique**, Encyclopaedia Universalis (10° édition), 2004.
11- Dominique Rodor , **Economie du travail et de l'emploi**, ed Mentcherstien. Paris, 1999.
12- Duight H. Perkins**, Economie du développement** , 3edition, ed de Boeck, Bruxelles, 2008.
13- LUCIE , Christine ERHEL , **La qualité de l'emploi**, ed , la Découverte, Paris, 2006.
14- G. Grégory, N. Mankiw, **Macroéconomie**, 6 éme édition, ed, Bibliothéque nationale, Paris,
15- Gillert Rist, le développement, **histoire d'une croyance occidentale**, 4eme edition, ed : presse de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 2013.
16- Grégory Mankiw**, Macroéconomie**, 3 éme édition, ed Boeck, Belgique, 2003.
17- Guy CAIRE, **Economie du travail**, ed Bréal, 2001.
18- J- P. Déléage et Autres, Croissance, **Emploi et développement, les grandes questions questions économique et sociales**, ed La découverte, 2007.
19- Jacques FREYSSINET ,**L'emérgence des politiques de l'emploi (1945 – 1973)**, Document de travail nº65, centre d'études de l'emploi, paris, juillet 2006.
20- Jean LUIS LAVILLE, **L'économie solidaire, une perspective internationale**, Hachette Littératures, 2007.
21- Jean Marie le Page, **Croissance et cycle**, 2 éme édition, ed Synonume SOR, Paris, 2006.
22- Lazary, **Economie générale**, la collection de l'etudiant, Aldar elothmannia, Algérie, 2007.

23- Marc Raffinot, **Economie du développement**, ed , Dunod, Paris,2015.
24- Michel De Vroey, Keynes, **Le cas d' une macroéconomie a l'autre**, ed Dalloz, Paris, 2009.
25- Olivier Dutheillet de lamoth, **Politique de l'emploi et dynamique des entreprises, pour une nouvelle approche des politiques de l'emploi**, ed Liaison. 2005.
26- Pascal Cambe male et autre, **Les grande questions économique et socia**, ed la découverte, Paris,2013.
27- Philippe Aghion, Petter Hewit, **L'économie de la croissance**, ed, économica, Paris, 2010.
28- Pierre Cahuc, André Zylberleg, **Le marché du travail**, édition de Boeik université, 1 er édition, 2001.
29- Robert Barri, Xavier sala ; **la croissance économique** , édition internationale, Martin , France , 1996.
30- Santé et services sociaux, **la santé dans une perspective du développement durable**, mémoire présenté au ministère de l'environnement dans le cadre de la consultation publique sur le plan du développement durable du Québec , 2005.
31- Stanley Fiches et autres, **Macroéconomie**,2 éme édition, ed Dunod, Paris, 2002.
32- Isabelle PLOND-MORAND, **Employabilité, ambigüité d'un concept ;le cas des entreprises d'insertion de Bourgogne et Franche-Comté**, ed l'2012,Paris.
33- Therry BRUNET, Gabriel VINOGRADOFF, **Emploi : analyse, enjeux et perspectives**, les éditions DEMOS , 2009

2- الرسائل والأطروحات

1- Jean FRANCOIS ORIANE, **Le traitement clinique du chômage**, thèse doctorat, Université catholique de Louvain, Louvain, novembre, 2005.